وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الرقم التسلسلي: ....

رقم التسجيل: 03496171

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص: إستراتيجية وعلاقات دولية

بعنوان:

تأثير الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة

إعداد الطالبة:

• طالب ربيعة

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة:

- شوقي عرجون	الرتبة	جامعة المسيلة	..... رئيسا
- و. عبدالله هواوف	الرتبة	جامعة المسيلة	..... مشرفا ومقررا
- فاتح النور رحموني	الرتبة:	جامعة المسيلة	..... ممتحنا

السنة الجامعية 2017 / 2018.

شكر و عرفان

نحمد الله تعالى ونشكره على نعمه وحسن عونه ونصلي ونسلم على خاتم الأنبياء

والمرسلين عليه أفضل الصلاة والتسليم

والحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا

الواجب ووفقنا لانجاز هذا العمل

ونتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على انجاز هذا العمل وفي

تذليل ما وجهناه من صعوبات ونخص بالذكر الأستاذ المشرف عبد الله هوادف، الذي لم يبخل

علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث

وقبوله الإشراف عليه.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة المناقشة

وأن أرفع أسمى عبارات العرفان إلى جميع أساتذتي

ونشكر كل من بث في نفسي حافزا للصبر والمثابرة من قريب أو بعيد

راجين من المولى أن يجازيهم أفضل جزاء .

"عسى الله أن يوفقنا لما فيه خير لنا "

إهداء

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره

أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه فأظهر بسماحته تواضع العلماء

وبرحابته سماحة العارفين

إلى من علمنى النجاح والصبر إلى من أفتقده فى مواجهة الصعاب

ولم تمهله الدنيا لأرتوى من حنانه . . أبى

إلى أمى الغالية أطال الله فى عمرها

وإلى جميع إخوتى وأخواتى وجميع الأهل

وإلى كافة الطلبة وأخص بالذكر قسم استراتيجية والعلاقات الدولية

مقدمة

مقدمة البحث:

منذ نهاية الحرب الباردة في تسعينيات القرن المنصرم يشهد النظام الدولي تطورا ملحوظا لنشاط الفاعلين من غير الدول ومن بين هؤلاء الفاعلين الذين أضحى لهم دور مؤثر على الساحة الدولية الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي أصبحت حاضرة بقوة في مشهد العلاقات الدولية ومتواجدة في كل مكان في العالم من إفريقيا إلى البلقان مرورا بالشرق الأوسط، وحاليا توجد أكثر من ألف وخمسمائة شركة خاصة تنشط في القارات الست.

فلقد تأسس النظام الدولي الراهن في مجمله على فكرة السوق الحر التي كان ضمن ما أدت إليه أنها مهدت الطريق لخصخصة الأمن وبروز الشركات العسكرية والأمنية الخاصة فالدولة في صورتها الحالية لم تعد هي وحدها التي تحتكر استخدام القوة العسكرية، ومن ثم بدت الشركات في الكثير من الأحيان أكثر قدرة على إدارة الحروب والإسهام في تكوين الجيوش، وقد ساعد في التكريس لهذا الدور تنامي حدة التهديدات الأمنية وتراجع قدرة الدولة منفردة في مواجهة تلك التهديدات.

الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تعمل في المناطق الاستراتيجية وفي الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، فلقد توسع نشاطها على المستويين من حيث المهام والتوسع الجغرافي، ومن مظاهر هذا التوسع أنها أصبحت تقدم خدماتها لزبائن كثر من بينها الشركات البترولية وشركات التعدين في المناطق الغير الآمنة، كذلك للدول الضعيفة التي تريد أن تؤمن بعض المناطق الاستراتيجية في مجالها وللمنظمات الغير حكومية او المؤسسات مثل الأمم المتحدة حيث نجد عمليات السلام التي قامت بها المنظمة الدولية في التسعينيات أدت فيها هاته الشركات دورا مهما كما اكتسبت شرعية دولية متصاعدة عقب تزايد حجم تعاقداتها مع وكالات وهيئات الأمم المتحدة المختلفة، حيث تؤكد بيانات الأمم المتحدة، تخصيص مالا يقل عن 124 مليون دولار من نفقات المنظمة خلال عام 2014 للوفاء باستحقاقات شركات الأمن الخاصة والتي تقوم بها مثل حماية بعثات الأمم المتحدة ومخيمات اللاجئين في جنوب السودان والكونغو وهاييتي وكوت ديفوار والمشاركة في بعثات

حفظ السلام ومن بين الشركات التي تعتمد عليها الأمم المتحدة هي: جي فور آس G4S التي يصل حجم تعاقداتها مع المنظمة حوالي 15 مليون دولار وشركة دلتا للحماية التي تحصلت على تعاقدات تصل إلى حوالي 6.6 مليون دولار، وأيضا للدول القوية التي أصبحت توكل مهام ثانوية ومكلفة كانت في السابق من اختصاص الجيوش الحكومية للقطاع الخاص بهدف تمكينها من التركيز في المهام الأساسية.

كل العمليات العسكرية الأساسية للو. م. أ بعد الحرب الباردة (في الخليج الفارسي، الصومال، هاييتي، زائير، البوسنة أو كوسوفو) كان بدعم من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تعتمد بعض الدول تقريبا بشكل كامل على شركات متعددة للقيام بخدمات متنوعة من تشغيل أنظمة دفاعاتها الجوية وتقديم الاستشارة وتدريب قواتها البرية والبحرية والجوية، مثل السعودية.

الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أثرت في مجرى ونتائج نزاعات عديدة فلقد أصبحت عنصر محدد في الحروب في أنغولا، كرواتيا، إثيوبيا، إرتيريا، وسيراليون، عرفت هاته الشركات أثناء النزاع في أفغانستان عام 2001 والعراق عام 2003 ازدهارا واسعا.

فلقد انتقل دورها من مساعدة ومساندة قوات الاحتلال إلى منحى التدخلات العسكرية المباشرة والوقوف إلى جانب الجيش الأمريكي والبريطاني في العراق، هذه الحرب بالذات قد استقطبت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة من كل أصقاع العالم، من جنوب إفريقيا، إسرائيل، فرنسا، بريطانيا، حتى أصبح العراق سوقا مربحة لهذه الشركات التي تقدم خدماتها لمن يرغب في ذلك نظير أموال طائلة.

فيما يؤكد خبراء أكاديميون بأن (معدل النمو في الصناعات الأمنية قد اتخذ شكل الظاهرة) وأن أكبر مختبر يتغذى عليه هذا المؤشر ليصل إلى ذروة ازدهاره هو الحرب في العراق بما في ذلك التزايد المستمر لظاهرة الإرهاب.

يرجع الفضل إلى إبراز الوجه الغير أخلاقي لهذه الشركات إلى ممارستها الإجرامية في حق الشعب العراقي إلى جانب دخولها في العديد من الأزمات ذات الطابع العسكري

الاقتصادي مثل تدبير انقلابات في إفريقيا بسبب السيطرة على النفط في أنغولا والماس في سيراليون، فضلا عن دورها المتزايد في اليمن منذ مطلع 2016.

أصبح إسناد الدول لبعض المهام الأمنية والعسكرية للشركات الخاصة (out sourcing) لا يثير القدر ذاته من التحفظات عقب قيام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على إعداد مدونة سلوك دولية للشركات الأمنية الخاصة في نوفمبر 2010 (international coder of conduct for private security service providers) تخضع لرقابة مجلس الأمن الدولي وتلتزم بها مالا يقل عن 79 شركة عسكرية وأمنية عالمية النشاط.

تضخمت القيمة السوقية لأنشطة هاته الشركات حيث أضحت تتراوح بين 200 و350 مليار دولار سنويا وفق تقديرات **تاي شوي كانج** لرقابة الأمن الخاص بجامعة دنفر.

وحسب **بيتر وارن سينغر** (peter warren singer) المحلل السياسي في معهد بروكينغز في واشنطن "Brookings of institution" فإن هذا المؤشر بات الأسرع نموا في الاقتصاد العالمي وتقدر قيمة الاستثمارات فيه حاليا (في 2016) بأكثر من 120 بليون دولار سنويا مع توزيع جغرافي للعمليات في 50 بلدا على الأقل.

إن الكثير من الخبراء الأمنيين والمحللين الأمنيين والأكاديميين ومنهم الخبير الأمني في مؤسسة تشاتام هاوس–لندن، بوب آيريز) يؤكدون بأن بروز اهمية هذا المؤشر يعود إلى سيرورة العولمة وبروز ظاهرة الإرهاب المعاصر وتضاعف التهديدات العالمية في حقبة شهدت ميكانيزمات العولمة الاقتصادية وايديولوجيا الليبرالية خفضا كبيرا في حجم الجيوش في الوقت الراهن الذي ارتفعت فيه وتيرة التهديدات.

كثرة اللجوء إلى شركات العسكرية والأمنية الخاصة وتعدد الصراعات التي تطلبت تدخلهم في مناطق شتى من العالم أدت إلى توسيع مفهوم ومجالات استخدام هؤلاء الشركات فقد أصبحت توكل لهم مهام حساسة كالعمل الاستخباراتي والتجسس وحراسة الشخصيات والمواقع الاستراتيجية، فتتم هيكلة هاته الشركات وتكوينها ككيانات متعددة الجنسيات يكونها

في الغالب عسكر ورجال مخابرات سابقون مستغلين خبراتهم وشبكات علاقاتهم بالمؤسسة العسكرية من أجل تحقيق الربح عبر أنشطتهم.

الدول الأنجلو سكسونية تلجأ بشكل كبير لخدمات هاته الشركات وحتى أصبحت أداة لسياساتها الخارجية.

فتطور هاته الشركات يؤدي إلى العديد من التساؤلات ذات الطابع الأخلاقي والقانوني والسياسي لهذه الفواعل التي تجعل من عدم الاستقرار مصدر تجارتها.

تكمن أهمية البحث في أنه يتناول موضوعا يثير جدلا واسعا في الوقت الراهن، فهو آخذ في التوسع والانتشار فالطلب كبير على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، لأن مناطق عدم الاستقرار كثيرة حول العالم وذات طبيعة متنوعة، أسباب كثيرة تدفع الدول والفواعل الأخرى للتعاقد معها بغية الاستفادة من خدماتها فبعض هاته الشركات لديها من الوسائل والإمكانات التي تساوي أو تفوق الجيوش النظامية (الحكومية)، كما انها تستخدم أحدث التكنولوجيا آثار كثيرة ترتبت على التعاقد معها وتجاوزات فضيعة نجمت عن هاته الشركات، مما يستدعي من المتخصصين وضع أطر تنظيمية ورقابية ملزمة على المستوى الوطني والدولي كي تحد من سلبياتها.

أهداف البحث:

1-دراسة بروز ظاهرة الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.

2-دراسة تطور ظاهرة خوصصة الأمن العسكري وعودة بروزها بعد الحرب الباردة.

3-البحث عن الإطار القانوني والتشريع الوطني والدولي لتنظيم نشاط الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

4-استنتاج الآثار المترتبة عن لجوء الدول والفواعل الأخرى للخدمات الأمنية والعسكرية الخاصة.

مبررات اختيار الموضوع:

أ- **المبرر الموضوعي:** الأمر الذي جعلني أصر على اختيار هذا الموضوع هو ذلك الانتشار الواسع لنشاط الشركات العسكرية والأمنية الخاصة منذ 1990 إذ أن أدوارها تتقاطع مع بعض المهام الخاصة بالسلطات العسكرية والأمنية للدولة والتي كانت لوقت قريب تعتبر من الأدوار السيادية لها، ولهذا فإن هذه الدراسة التي تعتبر موضوع من المواضيع التي تندرج ضمن تخصصي في الاستراتيجية والعلاقات الدولية تعتبر إضافة ضمن ذلك التراكم المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية خاصة وإسهامها في إضاءة مسارات سياسات الأمن القومي للدولة الوطنية الجزائرية التي تواجه تحديات كبيرة في هذا المجال الحيوي.

ب- **المبرر الشخصي:** إن اختياري لهذا لموضوع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ناتج عن قناعة قوية لدراسة هذا الفاعل الذي اضحى من الفواعل البارزة في العلاقات الدولية والذي يثير حشدا من القضايا القانونية والسياسية والعملية ويمس موضوع حساس من المواضيع الحيوية والحساسة والتي لا يجب التعامل معها كسلعة مثل باقي السلع وبذلك أكون من المساهمين في إثراء هذا النوع من الدراسات حتى يتم الوعي به.

إشكالية البحث:

- كيف تؤثر الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في العلاقات الدولية بشقيها السلمي والصراعي منذ نهاية الحرب الباردة؟

- **الأسئلة الفرعية:**

1-ماهي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وما هي عوامل تطورها وازدهارها؟

2-ما هي مهام هذه الشركات ومجالات عملها؟

3-ما هي الطبيعة القانونية لهذه الشركات وما هي ضوابط نشاطها؟

4-ما هو أثر استخدام شركات الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة على التمتع بحقوق الإنسان؟ وعلى ديناميكيات الصراعات.

رابعا: الفرضية الرئيسية للبحث:

فرضية رئيسية مفادها أن ملامح النظام الدولي الراهن والخلفية الفلسفية للنظام الرأسمالي الحاضر تمنح للشركات العسكرية والأمنية الخاصة أهمية متزايدة في العلاقات الدولية الراهنة وستعززان في المستقبل أدوار القطاع الخاص في المجال الأمني.

منهجية البحث: في هاته الدراسة حاولنا الاستعانة بالمنهج الوصفي وذلك نظرا لطبيعة الموضوع التي تستدعي منا وصف تعاظم الظاهرة وما يترتب عنه.

حدود الدراسة:

1-**الحدود المكانية:** ستركز دراستنا على ظاهرة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في العديد من الدول بعد الحرب الباردة على غرار إفريقيا والشرق الأوسط كدول مستقبلة لهاته الشركات والدول المصدرة لخدماتها.

2-**الحدود الزمانية:** تتمحور دراستنا حول ظاهرة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لفترة ما بعد الحرب الباردة رغم أن الظاهرة كانت موجودة من قبل إلا انها بعد الحرب الباردة تطورت بشكل كبير على مستوى العلاقات الدولية.

الدراسات السابقة: استندت في معالجة محتوى هذا الموضوع إلى مجموعة من الدراسات العلمية السابقة نذكر منها:

1- دراسة السيد أبو الخير السيد مصطفى أحمد 2010: الجوانب القانونية والسياسية للشركات العسكرية الدولية الخاصة، لبيان مدى شرعية وجود هذه الشركات وشرعية المهام التي تقوم بها وأساليب عملها والجهود الدولية لتنظيم عملها.

بينت نتائج الدراسة أن هناك العديد من العوامل (سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية ودينية) أدت إلى ظهور هذه الشركات في المجتمعات، كما بينت نتائج الدراسة أن ظهور الشركات

العسكرية الدولية الخاصة كان بمثابة انقلاب في الشؤون العسكرية فهذه الظاهرة سوف تحدث تغييرا هائلا في الطريقة التي سيتم بها تنفيذ الحروب مستقبلا.

وتتشابه هذه الدراسة مع دراستنا في تناولنا العوامل المختلفة التي أدت إلى ظهور هذه الشركات.

2- دراسة حسن الحاج علي أحمد 2007: خصخصة الأمن الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، تعرض فيها للمدارس الفكرية لدراسة الأمن وتاريخ العمل العسكري الخاص وتطوره وأسباب ودوافع خصخصة الأمن، مجالات عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والآثار المترتبة على خصخصة الأمن وخلصت نتائج الدراسة أنه على الرغم من هذا التوجه نحو خصخصة الأمن فإن دور الدولة سيبقى محوريا فالشرعية التي تتمتع بها الدولة ورعايتها للصالح العام وقابلية الحكومة للمحاسبة كل ذلك يضفي على افعالها شرعية قد لا تتوافر لفاعلين آخرين، استفادت من هاته الدراسة من بعض المفاهيم الخاصة بخصخصة الأمن.

3- روبرت ينغ بيلتون 2010: "المرخص لهم بالقتل قتلة مستأجرون في الحرب على الإرهاب": إن هذا الكتاب شديد الثراء بالتجارب الميدانية للكاتب مع تلك الشركات التي كان يقضي مع بعضها وقتا طويلا بل وربما صاحبها خلال تنفيذها بعض المهام في بلدان مختلفة أهمها العراق، أفغانستان وغينيا الاستوائية بل ويحضر تدريبات لهم في مواقع التدريب الميداني الخاصة بمؤسساتهم وهو لا يكتفي بعرض خبراته ومشاهداته بل يضمنها خبرات وشهادات لتعاقدين وأفراد في تلك الشركات، يقدم في عمله هذا تشريعا تفصيليا لحالات واقعية لأفراد انضموا لشركات الخدمات الأمنية كمرتزقة.

يتناول في كتابه وسط "المرتزقة" كله بمختلف شركاته وأباطرته وجنوده وظروف نشأة وصعود بل وسقوط كل منها.

استفدت من هذا العمل الكثير فقد ساعدني في فهم أفضل لعالم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ولهم الأسباب والدوافع التي تدفع بالأشخاص للالتحاق بهاته الشركات والتي يذكر الكاتب أن من بين الأسباب هو إعالة أسرهم.

4- جريمي سكاهيل 2010: "بلاك ووتر أخطر منظمة سرية في العالم تعرض هذا الكتاب للعديد من الحقائق الخفية لعمل هاته الشركات بواسطة عرض نموذج شركة بلاك ووتر بالتفصيل وأنها منظمة سرية تعمل في الخفاء وتقرر مصائر الدول تحت غطاء مكافحة الإرهاب وهي في الحقيقة تنهب الثروات، تقهر الشعوب وتسحقها استفدت من هذا العمل في معرفة هاته الشركة الأمنية والعسكرية الخاصة أعطتني فكرة كيف أنها يمكن أن تكون أداة لتحقيق السياسة الخارجية لدولتها، كما انها في الوقت نفسه تستطيع أن تضغط على الحكومة للحصول على عقود مربحة، كما استفدت من معرفة الانتهاكات والتجاوزات التي قامت بها هاته الشركات في العديد من دول العالم وكيف تقوم بتغيير اسمها للإفلات من العقاب، كما انها تقوم بمؤتمرات لعرض أعمالها وتقوم باستخدام صحفيين خاصين للترويج لها وأن لها دورية خاصة بها يعرض فيها ما يحدث في العالم لتستفيد من ما يحدث من كوارث أو عمليات السلام أو النزاعات...كما سمح لي هذا العمل بمعرفة أن الدين عامل اساسي لتحريك هاته الشركة هذا ما دفعني إلى التعرض لهاته الشركة في عملي هذا.

5- دراسة أجنبية لـ Luc mampey **و** Mehdi mekdour**:** " la guerre en sous traitance :"lurgence d'un cadre regulateur pour les societes militaire et de securete privees

أن الإسناد للخارج وخصخصة بعض المهام العسكرية والأمنية التي كانت في السابق من إختصاص الدولة أصبحت ظاهرة آخذة في التوسع مما ادى إلى العديد من الدراسات والإنعكاسات في هاته السنوات الأخيرة، البعض يرى أن نمو الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ينبئ بفشل الدول وعدم مقدرتهم او قلة إرادتهم للقيام بالمهام الأساسية، أما البعض

فيقول أن الإسناد للخارج راجع أن الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة أقدر بفضل سرعتهم (كذلك قدرتهم على المرور دون رقابة برلمانية) أن تضبط النزاعات أسرع من الدول وبذلك تؤدي لسرعة بناء البلدان واقتصاداتهم المهدمة بالحروب.

تعرضت هاته الدراسة لنشأة وتطور ودور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ولأعمال هاته الشركات مثل العراق، أفغانستان وإفريقيا، وكيف أنها تساهم في تمويل الحملات الانتخابية لبعض الأشخاص كما تعرضت للتجاوزات التي قاموا بها مثل في سجن ابو غريب في العراق النتيجة التي توصلوا لها الوعي بضرورة التوصل إلى إطار تنظيمي يضبط نشاطهم فاللجوء الموسع لهاته الشركات يبين أن الظاهرة آخذة في التوسع أكثر فأكثر، عدم محاسبة موظفي هاته الشركات على تجاوزاتهم سلطت الضوء على مخاطر هذا النوع من الشركات فلولا وسائل الإعلام وهاته الدراسات التحسيسية لما عرفنا اعمالهم القذرة لأن اعمالهم تتم بعقود سرية.

في النهاية حاولت من خلال دراستي هاته الإحاطة بجوانب الموضوع بصورة تخدم هدفنا الأول من هذه الدراسة والمتعلق أساسا بالتعريف بظاهرة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كضرورة حتمية أفرزتها التطورات التاريخية والراهن العالمي الذي عقب الحرب الباردة أين سعينا وبكل موضوعية إلى ملامسة كل جوانب البحث بالقدر الذي يسمح به (حجم) هذه الدراسة.

خطة البحث: حاولنا أن نضع خطة لدراستنا نرجو ان تكون محيطة بجوانب الإشكالية المطروحة حيث قسمنا بحثنا إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول حاولنا تعريف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ومهنة الإرتزاق ومراحل نشأتها وتطورها وكذا عوامل ظهور وانتشار هاته الشركات مع ذكر مهامها ومجالات عملها.

الفصل الثاني: ركزت فيه على الإطار القانوني للشركات العسكرية والأمنية الخاصة مع إبراز الرأي المؤيد والمعارض لهاته الشركات على المستويين الوطني والدولي مع توضيح

رأي القانون الدولي الإنساني تجاه وضع موظفي الشركات العسكرية والأمنية ومسؤولية الدول التي تتعاقد مع هاته الشركات او العاملة على أراضيها.

الفصل الثالث: تسليط الضوء على اهم نماذج الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.

الخاتمة.

الفصل الأول

مفهوم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

المبحث الاول: تعريف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

اختلفت الآراء حول مفهوم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، إذ تعددت التعريفات والمصطلحات والمسميات التي تطلق على هذه الشركات، وعادة ما يطلق عليها: شركات تجنيد وتأجير المرتزقة، أو شركات المرتزقة، أو المرتزقة فقط، وهذا المصطلح بقي يلازمها منذ فترة بعيدة، لكن ذلك كان في فترة عدم وجود اطار مؤسسي ينظمها، لكن بعد ظهور شركات تمتهن تقديم الخدمات العسكرية والأمنية، أطلق عليها الشركات العسكرية الخاصة وتارة الشركات الأمنية الخاصة، أو شركات الحماية الأمنية، أو المقاولون، أو المتعاقدون المدنيون، أو شركات الأمن والحماية[1].

يرى البعض ضرورة التفرقة بين مهام شركات الحماية الأمنية والمهام التي كانت تناط بجيوش المرتزقة، وهو أمر محظور حسب اتفاقيات جنيف، لكن وجهة النظر المناقضة ترى أن عمل هؤلاء لا يختلف كثيرا عن عمل المرتزقة وأن الفرق الوحيد بين ما تفعله هذه الشركات وما يفعله المرتزقة هو: أن هذه الشركات تحظى بمباركة الحكومة لأفعالها، بل تعتبر أداة لتنفيذ أهداف محددة، ولم يوجه أحد أي اتهامات للبنتاغون (وزارة الدفاع الأمريكية) مثلا بخرق اتفاقيات جنيف، الذي منح أكثر من ثلاثة آلاف عقد عمل لهذه الشركات الخاصة مع العلم بأنها لا تخضع لقواعد الحرب وقوانينها. [2]

تناولت عدة وثائق دولية للتعريف بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وتحديد طبيعة النشاط الذي تضطلع به، كما جاء ذكر هذه الشركات في التقارير الدورية للأمم المتحدة حول النزاعات المسلحة.

ولقد أورد تقرير مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الصادر في مارس 2006 تعريفا لها جاء فيه: " تمثل الشركات العسكرية شركات تجارية تقدم خدمات

[1] عرفة محمد جمال، **المرتزقة الجدد وخصخصة الحروب، الطبعة الأولى**، (الناشرون للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007)، ص35.

[2] أميمة عبد اللطيف، **البنادق المؤجرة في العراق**، مقال متوفر على الرابط التالي، alarabnews.com>alshaab. تاريخ الزيارة، 5 مارس 2018.

متخصصة تتعلق بالحروب والمنازعات، بما فيها العمليات القتالية والتخطيط الاستراتيجي، وجمع المعلومات الاستخباراتية والدعم العملياتي والدعم اللوجستي والتدريب وشراء الأسلحة، والمعدات العسكرية وصيانتها"[1]. ولهذه الشركات هيكل تنظيمي فهي شركات تجارية مسجلة دافعها تحقيق الربح بشكل أساسي وليس لها أهداف سياسية. [2]

وقد ذهب التقرير السابق إلى ضرورة التفرقة بين الشركات العسكرية الخاصة التي تقدم خدماتها في القطاع العسكري، وبين الشركات الأمنية الخاصة التي تقدم خدماتها في القطاع الأمني، التي تتخصص في الدراسات الأمنية سواء للأفراد أو المؤسسات ويصعب التمييز بين الأدوار التي تنفذها تلك الشركات، فلا توجد شركة متخصصة في القطاع العسكري وأخرى في القطاع الأمني، فالدول تلجأ إلى هذه الشركات لسد العجز لديها في الامكانيات العسكرية من أسلحة وخبرة تدريبية فيتم استخدام هذه الشركات لاستكمال هذا النقص. [3]

تعريف وثيقة مونترو:

عدم الفصل في تسمية هذه الشركات دفع المشرعين الدوليين بسويسرا أثناء صياغتهم لوثيقة " مونترو " في 17 سبتمبر 2008 إلى اعتماد تعريف أو تسمية واحدة وهي " الشركات العسكرية والأمنية الخاصة " [4] والتي تعرفها كالتالي: " هي كيانات تجارية خاصة تقدم خدمات عسكرية أو أمنية بصرف النظر عن الطريقة التي تصف بها نفسها، وتشمل الخدمات العسكرية والأمنية بوجه خاص، توفير الحراسة والحماية المسلحتين للأشخاص

---

[1] الهيئة المصرية للاستعلامات، **شركات الامن ودورها في افريقيا**، مجلة آفاق الإفريقية، العدد 20، القاهرة، 2006، ص32.

[2] علي حمزة الخفاجي، **التنظيم القانوني للمسؤولية الأمنية الخاصة في العراق (دراسة تحليلية)**، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 6، 2014، ص 1256.

[3] محمد ابراهيم العناني، **النظام الدولي الأمني**، (المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة، 2007)، ص111.

[4] فيصل اياد فرج الله، **مسؤولية الدولة عن انتهاكات الشركات الدولية الخاصة العسكرية والأمنية في ضوء القانون الدولي الإنساني**، ط1(منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2013)، ص32.

والممتلكات، مثل القوافل والمباني والأماكن الأخرى، وصيانة نظم الأسلحة وتشغيلها واحتجاز السجناء وتقديم المشورة أو التدريب للقوات المحلية ولموظفي الامن. [1]

كما تعرف في تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الانسان واعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها كالتالي:

أ-**الشركة العسكرية أو الامنية الخاصة:** تشير إلى شركة ذات كيان قانوني، تقدم بمقابل مادي خدمات عسكرية و/ أو أمنية بواسطة أشخاص طبيعيين أو كيانات قانونية.

ب- الخدمات العسكرية: تشير إلى خدمات متخصصة تتعلق بالأعمال العسكرية بما في ذلك التخطيط الإستراتيجي والاستخبارات والتحقيق والاستطلاع البري أو البحري، أو الجوي وعمليات الطيران أيا كان نوعها المأهولة أو غير المأهولة والمراقبة بالوسائل، وأي نوع من أنواع نقل المعارف ذات التطبيقات العسكرية، والدعم المادي، والتقني للقوات المسلحة والأنشطة الأخرى ذات الصلة.

ت-الخدمات الأمنية: تشير إلى الحراسة المسلحة أو حماية المباني والمنشآت والممتلكات والأشخاص وأي نوع من أنواع نقل المعارف ذات التطبيقات الأمنية والخاصة بالشرطة ووضع وتنفيذ التدابير الأمنية والمعلوماتية وغيرها من الأنشطة ذات الصلة.

ث-الرخصة (التصريح، الإذن): تشير إلى وثيقة خاصة بتنفيذ أنشطة محددة في إطار الاحترام الصارم لشروط الترخيص والإلتزامات الناشئة عنه، تصدرها هيئة ترخيص لكيان قانوني أو شخص طبيعي. [2]

ويوجد أيضا بعض الرائدين في المجال الامني ممن حاولوا تعريف وتوصيف هذه الشركات ومن بينهم:

---

[1] Le document De Montreux sur les obligations juridiques pertinentes et les bonnes pratiques pour les états en ce qui concerne les opération des enterprises militaires et de sécurité privée pendant les conflits armés.(11-2010) https‹//www.icrc.org>fre>icrc_001_0996.

[2] الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، **تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الانسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها**، المؤرخ في 5 جويلية 2010، ص 29، رقم A/HRC/15/251.

"Robert Goddard " - "peter singer"- "Deborat Avant"

- يعرفها الباحث روبير قودار "Robert Goddard " بأنها " شركات مدنية مسجلة، متخصصة في تقديم عقود التدريب العسكري (التعليم وبرامج المحاكاة)، وعمليات الدعم العسكري (الدعم اللوجستي) والقدرات التشغيلية" مستشار القوات الخاصة، وقيادة، وسيطرة، واتصالات، وظائف استخباراتية " أو التجهيز العسكري للكيانات الشرعية الوطنية أو الدولية".

كما عرفها بأنها " شركات مدنية متخصصة في تقديم عقود خدمات تجارية للكيانات الوطنية والاجنبية بقصد حماية الأفراد والممتلكات الانسانية والصناعية، في إطار قواعد القانون الوطني المعمول بها. [1]

أما حسن الحاج علي محمد الامين العام للمؤتمر الشعبي السوداني عرفها بأنها " شركات تقدم مجموعة من الخدمات العسكرية للعملاء وتسعى للتأثير العسكري في الميدان وتشارك في العمليات العدائية "، كذلك عرفها بأنها " شركات تقدم خدمات أمنية لحماية الأفراد والممتلكات ". [2]

قام بيتر سينغر Perter .w.Singer مؤلف أول تحليل شامل يتناول هذه الصناعة بالتمييز بين الشركات على أساس نوع الخدمات التي تؤديها وقد أطلق في التصنيف تشبيه سن الرمح "Tip of the spear" في ساحة المعركة " بحيث يمثل سن الرمح خط الجبهة الذي بنى عليه تصنيفه للشركات في ثلاث مجموعات وذلك بناء على ما تقدمه من خدمات ونوع القوة المستعدة لاستخدامها: وهي مؤسسات الامدادات العسكرية Military Provider firms ومؤسسات الاستشارات العسكرية Military consulting firms، ومؤسسات الدعم العسكري Military Support firms : ، ويقدم النوع الأول من الشركات خدماته في خط الجبهة، بينما

[1] Jan Litavski, **the challenges of private security sector in the new country**, (on line), cite، center for EURO-ATLANTIC studies, November, 2012. p 04 in، https،//www.ceas-serbia.org/images/tromesecrik/new-century-No-2-jan-L.

[2] فيصل اياد فرج الله، مرجع سابق، ص 24-29.

يقدم النوع الثاني خدمات استشارية وتدريب، وأخيرا يستخدم النوع الثالث لتقديم مساعدات ومعونات غير عسكرية تشمل وظائف لوجستية من قبيل إطعام القوات، وتوفير أماكن مبيتها بالإضافة إلى العمليات الاستخبارتية .[1]

الشكل (01): يوضح سن الرمح عند "Tip of the spear" في ساحة المعركة.

كذلك استخدمت Deborah Avant تشبيه سن الرمح في تعريفها لتلك الشركات لكنها قامت بالتعريف استنادا إلى العقود Contracts التي تبرمها تلك الشركات وليس الخدمات التي تقدمها حيث رأت أن تصنيف الشركات بناء على نوع الخدمات التي تقدمها قد لا يعكس الواقع، فبعض الشركات يقدم أنواع مختلفة من الخدمات بمعنى الشركة قد تقدم نوع (أ) من الخدمات في عقد (1)، ثم تقدم نوع (ب) من الخدمات في عقد (2) وصنفت Avant الخدمات إلى نوعين من الوظائف : وظائف شرطية تتمثل في تأمين المواقع العسكرية، تأمين المواقع الغير عسكرية (الحيوية)، وتقديم الاستشارات و التدريبات الشرطية، ومنع الجريمة، ومنع الجريمة والوصول إلى المعلومات، ووظائف عسكرية تتمثل

[1] Peter Warren Singer , **corporate warriors ، the rise and Ramification of the privatized Military industry (international security** ,vol 26, No 3 winter 2001/2002),p16-17.

الدعم العملياتي المسلح، والدعم غير القتالي في مسرح العمليات و الاستشارات العسكرية غير القتالية و التدريب العسكري، والدعم اللوجيستي .[1]

المبحث الثاني: نشأة وتطور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

المطلب الأول : الارتزاق .

- **من المرتزقة إلى الشركات العسكرية والامنية الخاصة:**

الإرتزاق واحد من أقدم المهن: تعد ظاهرة الإرتزاق من الظواهر التي عرفتها البشرية منذ القدم وشكلت أداة مهمة من أدوات القتل في الحروب والغزوات سواء أكانت قبل ظهور الدول والجيوش النظامية أو بعدها، وتطور دورها بشكل كبير في العصر الحديث إذ وجد الاستعمار مصلحة حقيقية له في الاستعانة بالمرتزقة لضمان استمرار سيطرته على الشعوب الضعيفة ومقدراتها.[2]

ويحمل الارتزاق صورة سلبية على الدوام، سواء في المعاجم اللغوية أو القواميس العلمية المتخصصة، أو عند مختلف المفكرين والمؤرخين والفلاسفة وخبراء الإستراتيجية الحديثة. فها هو معجم الوجيز مثلا يعرف المرتزقة بشكل عام بأنهم " أصحاب جرايات ورواتب مقدرة "، ويعرف مرتزقة الحروب بأنهم " الذين يحاربون في الجيش على سبيل الارتزاق والغالب أن يكونوا من الغرباء ".[3]

ينصح ابن خلدون الحكام والسلاطين ألا يعتمدوا على المرتزقة في تثبيت أركان سلطانهم وأن يوفروا الأموال الطائلة التي ينفقونها عليهم، لأنهم مهما أجزلوا العطاء لهم فإنهم ليس بوسعهم أن يضمنوا ولاءهم وسيظل ملكهم مهددا طالما كان يحتمي في سيوف المرتزقة ورماحهم.

---

[1] Deborah .D. Avant , **"The Market For Force، The consequences of privatizing Security "** , new york، combridge University press , 2005) ,p17.

[2] محمود عبد الغني، **القانون الدولي الإنساني**، (دار النهضة العربية، ، 2004)، ص524.

[3] عمار علي حسن، تاريخ المرتزقة، 2015/07/13، متوفر على الرابط التالي،

//m.elwatannews.com>news>details،https (2018/02/24) ,تاريخ الزيارة.

ويقف المفكر الإيطالي نيكولا ميكيافيلي أيضا موقفا سلبيا من المرتزقة، ويقدح في دورهم ومسارهم إذ أنهم في نظره عبء على الجيش وخطر على السلطة وإن اعتمد حاكم عليهم فإنه سيظل مؤرقا وقلقا على سلطانه لأن المرتزقة لا يعرفون التوحد حول فكرة أو قائد ولا يحفظون العهود والمواثيق، ولا يخشون الله ولا يعرفون الذمم مع غيرهم. [1]

أما ويليام أولتمان فيهاجم المرتزقة بشدة لأنهم " يمارسون أعمالا لا تخطر على بال وأخطر بكثير مما يفعله الجنود النظاميون، ولا ينطبق عليهم ما ينطبق على البشر لأنهم بلا مشاعر أو ضمائر "، ثم يتساءل من أين تأتي الضمائر لبشر مهنتهم القتل مقابل المال ؟ [2]

وبالرغم من ذلك تعتبر حرفة الارتزاق عن طريق المتاجرة والمشاركة في الأعمال العسكرية من أقدم الحرف التي احترفها الانسان – ولا يزال– منذ نشوب الصراعات بين الطوائف والجماعات، وإن كانت هذه الحرفة قد اختلفت طقوسها، وتطورت أساليبها وحرفت مسمياتها مؤخرا. [3]

استخدمت العديد من الإمبراطوريات والحكومات القديمة فكرة المقاتلين الأجانب في حروبها ضد الطرف الآخر، وذلك للقيام بعمليات الغزو والاحتلال، ومنها الإمبراطورية الرومانية التي استخدمت الجرمان والسلافيين في غزواتها الاستعمارية، كذلك الإمبراطورية اليونانية التي يقال: إنها أول من استخدم الجنود المرتزقة في حروبها. [4]

---

[1] عمار علي حسن، **تاريخ مرتزقة الحروب عبر العصور**، 2015/17/13، متوفر على الرابط التالي، https،//m.elwatannews.com>news>details,(2018/2/24)

[2] رائد الحامد، **المتعاقدون الأمنيون في العراق والقانون الدولي**، دراسة خاصة، مركز دراسة الصراعات، 26 جويلية 2015، متوفر على الرابط التالي، http،//raedelhamed.wordpress.com/... > تاريخ الزيارة، (25/2/201).

[3] يزن شامية، **المرتزقة العسكريين عبر التاريخ– أخبار الدفاع والتسلح**، 2010/11/24. defense– arab.com>thread– تاريخ الزيارة (16 مارس 2018).

[4] فاطمة بخيت، **المرتزقة ودورهم في العدوان السعودي الأمريكي على اليمن**، ط1 (سلسلة يمن النصر، 2017)، ص53.

كما نسجل استفحال الظاهرة بقوة في الحروب الأوروبية خاصة مع بداية النصف الثاني من القرن الثاني عشر حيث فشل نظام التجنيد الإقطاعي في توفير العدد الكافي من الفيالق التي تمكنه من خوض حروب طويلة ما أدى بملوك أوروبا إلى اللجوء خلال القرون الوسطى وبعدها إلى استئجار المرتزقة. [1]

أما المثال الأبرز في العالم الإسلامي عن ظاهرة المرتزقة فيمكن أن نجده في تكوين الجيش العثماني خلال مراحل متعددة من حياة الإمبراطورية إلى غاية منتصف القرن الرابع عشر ميلادي، وكانت فيالقهم مستقلة عن الجيش الإنكشاري وتسمى " لواء بلطجي- Baltaci". [2]

وفي العصر الحديث استأجرت بريطانيا أثناء الثورة الأمريكية (1775- 1783م) جنودا ألمانيين لمحاربة السكان الأمريكيين، ومن جهة أخرى هناك مرتزقة حاربوا في صف الثوار الأمريكيين أمثال كاسيمير بولاسكي البولندي، بارون فون شتوبن البروسي. [3]

ولم تتقهقر الظاهرة في أوروبا إلا مع بدايات القرن التاسع عشر بتنامي الأفكار القومية والروح الوطنية وتأسيس الخدمة العسكرية الإجبارية، التي ساهمت بدرجة كبيرة في التخلي عن الجيوش الاحترافية، فالدولة من منطلق حرصها على مصالحها الاقتصادية وعلى تمسكها بمبدأ الحياة فإنها تحظر أي شكل من تجنيد أو تدريب المقاتلين لفائدة أحد أطراف النزاع. [4]

---

[1] ERIC DAVID, **les mercenaires en droit international (developement récent)**, Revue Belge de droit international (A.B.DI) n= 1977/1-2 p198.

[2] اسماعيل أحمد ياعي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، (مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1998)، ص14.

[3] ويكيبيديا، **مرتزق**، متوفر على الرابط التالي،

https،//ar.m.wikipedia.org>wiki< مرتزق، تاريخ الزيارة (2018/3/17).

[4] الطاهر رياحي، **أزمة تكييف الوضع القانوني للشركات العسكرية الخاصة في القانون الدولي**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشريف مساعدية سوق أهراس، العدد18، جوان 2017، ص188.

ومع ظهور حركات التحرر والاستقلال عادت ظاهرة الارتزاق للإزدهار من جديد حيث استعانت بهم الدول الاستعمارية في اخماد حركات المقاومة الوطنية في المجتمعات التي تناظل من أجل الاستقلال والحرية. [1]

المرتزقة لعبوا دورا تخريبي أثناء عملية إنهاء الاستعمار في إفريقيا في بداية الستينات من القرن العشرين وكان الكونغو واحدا من بين عدة مسارح لعمل المرتزقة أحيانا كعون لحركات الاستقلال أو الانفصال المحلية.

أما أقوى نفوذ للمرتزقة فقد كان في كل من جزر القمر وسيشل حيث استعان بهم السياسيون للوصول إلى الحكم وقد كان لكل من بوب دونار (الفرنسي) في جزر القمر ومايك هوير في سيشل سيطرة فعلية على الاوضاع السياسية في البلدين لمدة 25 عاما. ففي جزر القمر كان " لبوب دونار، Bob Denard" واسمه الأصلي جيلبيرت بورجيو– نفوذ قوي وهو مرتزق محترف شارك في القتال في زيمبابوي، واليمن وإيران ونيجيريا والبنين والغابون وأونغولا وزائير (الكونغو الديمقراطية)، وكان يعمل بالتنسيق مع الإستخبارات الفرنسية التي أرادت أن يستمر النفوذ الفرنسي في مستعمراتها السابقة وورد أنه اشترك في 18 انقلابا في إفريقيا خدمة للمصالح الفرنسية. [2]

الدور الهدام الذي لعبه المرتزق الفرنسي " بوب دونار " في إفريقيا، الانقلاب العسكري بتشاد 1981–1982، تمرد جزر القمر وتشكيل الحرس الجمهوري بهذه الجمهورية من المرتزقة تزعمهم هذا الأخير بتمويل وتجهيز من دولة جنوب إفريقيا. [3]

أدت المشاركة المتزايدة للمرتزقة في النزاعات الدولية وخاصة في إفريقيا منذ السبعينات إلى الوعي بضرورة تعريف هذا النشاط بموجب القانون الدولي.

---

[1] مصطفى أحمد أبو الخير، **مستقبل الحروب**، (دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008)، ص211.

[2] حسن الحاج علي أحمد، **خصخصة الامن، الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، العدد 123، ط1، 2007)، ص47.

[3] Philipe Chalpeau **de Bob Denardaux sociétés militaires privées**, a la française Revue culture & conflit n ، 52/ 2007. pp 56-57.

في 08 جوان 1977 نص البروتوكول الأول الملحق باتفاقية جنيف صراحة في المادة (1/47) على أنه " لا يحق للمرتزق التمتع بوضع المقاتل أو أسير الحرب. [1] وتعرف الفقرة (02) من نفس المادة المرتزق بأنه:

أ-يجري تجنيده خصيصا محليا أو في الخارج ليقاتل في نزاع مسلح.

ب-يشارك فعلا ومباشرة في الأعمال العدائية.

ت-يحفزه أساسا إلى الاشتراك في العمليات العدائية الرغبة في تحقيق مغنم شخصي، ويبذل له فعلا من قبل طرف في النزاع أو نيابة عنه وعد بتعويض مادي يتجاوز بإفراط ما يوعد به المقاتلون ذو الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة لذلك الطرف أو ما يدفع لهم.

ث-ليس من رعايا طرف في النزاع ولا متوطنا بإقليم يسيطر عليه أحد أطراف النزاع.

ج-ليس عضوا في القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع.

ح-ليس موفدا في مهمة رسمية من قبل دولة ليست طرفا في النزاع بوصفه عضوا في قواتها المسلحة. [2]

ويقر المعلقون القانونيون صراحة بأن المادة 47 من البروتوكول الإضافي الأول، قد جرى إدخالها لتهدئة الدول الإفريقية وكان نطاق تطبيقها ضيقا عمد، ويجب لتصنيف أي فرد مرتزقا بموجب المادة 47 (2) أن يفي بالمتطلبات الستة جميعها من (أ) إلى (ح)، على أنه من المستحيل عمليا ايجاد فرد يقع في اطار تعريف المرتزق الوارد في المادة 47 (02). [3]

الملاحظ على هذا النص أنه لم يحرم الارتزاق بصورة مباشرة وإنما اكتفى بتحديد المعاملة التي ينبغي أن يعاملوا بها المرتزقة عند القبض عليهم. [4]

---

[1] يونس محمد مصطفى، **قانون التنظيم الدولي**، (دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2000)، ص 512.

[2] Text disponible sur le site du C.I.C.R ،
https‹//www.icrc.org/dih/full/470? open document.

[3] كاترين فلاح، **الشركات الفاعلة الوضع القانوني للمرتزقة في النزاعات المسلحة**، مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد (88)، العدد (863) يونيو/ حزيران، 2006، ص165.

[4] أنظر في ذلك نص المادة 47 من الملحق الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام 1977 م.

بعد ذلك بأسابيع قامت منظمة الوحدة الإفريقية بتوسيع التعريف وتبنت في 3 جويلية 1977 في ليبرفيل اتفاقية القضاء على الإرتزاق، وقد اعتمدت الاتفاقية الإفريقية على تعريف مقارب لما ورد في المادة 47 من البروتوكول الاول لاتفاقيات جنيف، حيث ركزت في المادة 1 فقرة 1 على نفس العناصر التراكمية المشار إليها في التعريف السابق غير أن نفس المادة لم تكتفي بتعريف المرتزقة بل أكدت في فقرتها الثانية أيضا على الطابع الإجرامي لأفعال المرتزقة أيا كانت الجهة المسؤولة عنها، سواء شخص طبيعي أو شخص معنوي باعتبارها أفعال تهدف إلى مقاومة حق تقرير المصير أو الاستقرار أو وحدة الأراضي لدولة أخرى باستعمال العنف المسلح،[1] ودعت بموجب ذلك الدول الأطراف إلى تطبيق أقصى العقوبات على الأشخاص المتورطين في جريمة الارتزاق والتي يمكن أن تصل إلى حد تطبيق عقوبة الإعدام. [2]

وبالنظر إلى الطابع الاقليمي للاتفاقية الذي يقتصر على الدول الإفريقية واستمرار عملية اللجوء إلى المرتزقة في إفريقيا وكذلك في آسيا وأمريكا اللاتينية كان لا بد من مواصلة الجهود الدولية باعتماد اتفاقية دولية مفتوحة لكل الدول، وهو ما تحقق في 4 ديسمبر 1989 من خلال اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة تجنيد واستخدام وتمويل وتدريب المرتزقة. [3] نصت المادة الاولى من اتفاقية الامم المتحدة بشأن تحريم الارتزاق على أن المرتزق هو أي شخص في أي وضع آخر:

يجند خصيصا محليا او خارجيا بغرض المشاركة في عمل عنف مدبر يهدف إلى الإنقلاب على الحكومة او بطريقة أخرى تقويض النظام الدستوري في الدولة– أو تقويض السلامة الإقليمية للدولة يحفزه أساسا إلى الاشتراك في ذلك الشيء فعليا رغبة في تحقيق

[1] Convention de L'OUA **L' élimination du mercenariat en libreville 3 juillet 1977**, comité international de la croix-rouge, on ، htpps‹//www.icrc.rog/fr/document.

[2] كاترين فلاح، مرجع سبق ذكره، ص168.

[3] Convention internationale contre le recrutement, **le financement et l'instruction des mercenaires 04 décembre 1989 (archive) comité international de la croix-rouge on**, https‹//www.icrc.org/fr/documents.

مغنم مجزي ويبذل له فورا ما يوعد به أو يدفع له تعويض مادي، وليس من رعايا في الدولة التي يعمل ضدها ولا من المقيمين فيها وليس موفدا في مهمة رسمية من قبل الدولة وليس عضوا في القوات المسلحة التي بوجه العمل إليها.

وكسابقتها جاء تعريف المرتزقة فيها مماثلا تماما للتعريف الوارد في المادة (2) بنصها " كل شخص يقوم بتجنيد واستخدام أو تمويل أو تدريب المرتزقة وفقا لتعريفهم من هذه الاتفاقية يرتكب جريمة في حكم هذه الاتفاقية.

- كل مرتزق حسب ما هو معرف في المادة (1) من هذه الاتفاقية يشترك اشتراكا مباشرا في أعمال عدائية أو في عمل مدبر من أعمال العنف للحالة يرتكب جريمة في حكم هذه الاتفاقية.

وعلى هذا الأساس تغطي هذه الاتفاقية كل أعمال الارتزاق سواء التي تتم في إطار نزاع مسلح دولي أو غير دولي، بما في ذلك المرتزقة خارج إطار النزاع. [1]

بلغ عدد الدول المصادقة على الاتفاقية لغاية 7 مارس 2016 34 دولة، وهو عدد قليل مقارنة بالطابع العالمي للاتفاقية.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار غياب الدول الكبرى وأهم القوى العسكرية المتورطة في النزاعات المسلحة، يمكن القول أن انعدام المصادقة راجع بالدرجة الاولى إلى انعدام الإرادة السياسية أكثر من أنها تحفظات قانونية.

إن نقص اهتمام الدول بالمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة تجنيد واستخدام وتمويل وتدريب المرتزقة، أعاق بشكل واضح جهود الأمم المتحدة للحد من الظاهرة.

واصلت الأمم المتحدة جهودها لوضع إطار قانوني جديد لتعريف ظاهرة الارتزاق والحد منها وتعززت هذه الفكرة نتيجة التطورات التي ميزت النزاعات المسلحة في السنوات الأخيرة والتي أفقدت النصوص الموجودة فعاليتها بالأخص تنامي دور الشركات العسكرية

[1] كاترين فلاح، مرجع سبق ذكره، ص169.

والأمنية الخاصة التي أصبحت تشارك في العمليات العسكرية بشكل مباشر أو غير مباشر وما يترتب عن ذلك من اختلاف حول المركز القانوني للعناصر المنتمية إليها (ليسو من العسكريين ولا يمكن اعتبارهم مدنيين)، في ظل الانتقادات الكثيرة الموجهة إليهم بسبب تورطهم في الكثير من التجاوزات أثناء النزاعات المسلحة وإفلاتهم من العقاب، إذ لم يتردد البعض في وصف هذه الشركات بالوجه الجديد لعودة المرتزقة أو شرعنة لأعمالهم القذرة.

المطلب الثاني : بروز الشركات العسكرية والامنية الخاصة.

من الصعوبة بمكان الحسم ببداية نشأة وظهور الشركات العسكرية والامنية الخاصة ككيانات تجارية لها وضع قانوني تمارس من خلاله نشاطها الخاص في المجال العام، فالبعض يرجع نشأة هذه الشركات إلى عام 1949 وتحديدا عقب الحرب العالمية الثانية عندما تأسست شركة Dyncorp من قبل عدد من المحاربين القدامى في الحرب العالمية الثانية وكان نشاط الشركة وقتئذ هو توفير أفراد يملكون خبرات فنية في مجال صيانة الطائرات العسكرية، بينما يرجع البعض الآخر نشأة هذه الشركات إلى الستينات عندما قام الكولونيل ديفيد ستيرلينغ David Stirling بتأسيس شركة Watch Guard international عام 1967م التي اعتمدت على توظيف أفراد سابقين من القوات الجوية الخاصة للقيام بتدريب عسكري لأفراد قوات دول أجنبية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وشرق آسيا. [1]

كما قامت كل من شركة " فينال Vinnel" و Pacific Engineers and architects باسيفيك أنجينيرز أند أرشتكس " الأمريكية أثناء حرب الفيتنام في الستينات بتأمين بعض الخدمات اللوجستية لفائدة الجيش الأمريكي مثل: إنشاء قواعد عسكرية، صيانة العتاد ومركبات القوافل، إدارة المستودعات ... وقد شكلت هذه العمليات بداية إبرام العقود التجارية مع شركات مدنية للانتفاع بخدمات ذات صبغة عسكرية. [2]

---

[1] رضوى عمار، **خصخصة الامن، تصاعد دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الإقليم، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية**، القاهرة، 2015/06/23.

[2] محسن بن عيسى، **المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة**، مجلة الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، العدد، (24)، 2008 متوفر على الرابط،

> //veillesecurité.wordpress.com،https

كما وقعت شركة فينال عقد مع الجيش الأمريكي لتدريب الجيش السعودي بنهاية حرب الفيتنام سنة 1975.

رغم الاختلاف حول تحديد تاريخ الشركات العسكرية والأمنية الخاصة إلا أن هناك اتفاق بأنها قد شهدت زخما واسعا في التسعينات عند انتهاء الحرب الباردة. [1] اعتمدت هذه الظاهرة على " الخوصصة من حيث المبدأ " Privatisation " على اعتبار أنها تحويل ما هو من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وتعرف لدى المؤسسات العسكرية بخصخصة الحرب " أي إسناد بعض الخدمات العسكرية لشركات خاصة وهي لدى أصحاب الأعمال مجرد " مناولة " "Sous-traitance" أي انجاز خدمات من طرف شركات لفائدة هياكل أو مؤسسات كبرى. [2]

فمهنة القتل التي كانت تجد فيما مضى رفضا لها، أصبحت اليوم تجد قبولا، وأصبح لهذه المهنة شركات لها روادها وكذلك بالطبع لها زبائنها، وبحسب ما كتب جيفري هربست << إن خصخصة العنف كانت مظهرا متكررا في العلاقات الدولية من قبل القرن العشرين>>. [3]

وإذ تسعى هذه الشركات الناشطة لتثبيت تواجدها على المستوى الدولي ونفي شبهة " الارتزاق " عنها والتأكيد على شفافية عملها وتلاؤمه مع القانون فإن الكثير يرى أنها امتداد وتطور طبيعي لأعمال قدامى المرتزقة، بالرغم من المساندة التي تحظى بها من طرف دولها الأصلية.

---

[1] رضوى عمار، **دراسة في تطور موقف المجتمع الدولي من دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في عمليات السلام**، مجلة بحوث الشرق الاوسط، العدد (37)، الجزء الأول، جامعة عين شمس، مصر، 2015، ص205.

[2] محسن بن عيسى، مرجع سابق.

[3] Luc Mampey et Mehdi Mekdour ، **la guerre en sous traitanc**e, les rapports du Grip, 2/2010.
Grip = group de recherche et d'information sur la paix et la securité.
archive. grip.org>images>rapports

ومع زيادة الصراعات الدولية على الصعيد الدولي والاقليمي والوطني فقد انتشرت ظاهرة الشركات العسكرية الخاصة للقيام بوظائف جديدة كانت من قبل تدخل ضمن مهام الجيوش الوطنية كتأمين امداد القوات المحاربة بالمؤن والسلاح والقتال أيضا كما جرى في حروب أهلية في بعض الدول الإفريقية وفي يوغسلافيا السابقة وأفغانستان في العراق.

زاد الطلب على هذا النوع من المحاربين نضرا لاعتبارات مختلفة أبرزها الحرفية والكفاءة التي يتمتعون بها وسرعة تعبئتهم لأداء المهام التي تطلب منهم دون الدخول بإجراءات بيروقراطية وإجرائية تأخذ وقتا طويلا حتى يتم تجنيد قوة محاربة. [1]

يعد رمسفيلد ودفيد بتراوس وديك تشيني رواد تطوير وبناء شركات الخدمات العسكرية والأمنية لسد الفجوة بين قرار دخول أمريكا صراعات مسلحة في العديد من مناطق العالم الساخنة وقرار تقليص حجم الجيش الأمريكي من 2.1 مليون جندي عام 1989 إلى 1.4 مليون عام 2004.

احتضن الرئيس كلينتون في شكل كبير روزنامة الخصخصة وأعطيت شركة تشيني– إلى جانب مقاولين آخرين– عقودا مربحة إبان نزاع البلقان في التسعينات وحرب كوسوفو في عام 1999 وسمحت إدارة كلينتون في أواسط التسعينات لمؤسسة استشارية عسكرية هي " بروفيشيونال ريسورسز أنكوربوريتد Professional Ressources incorporated " موظفوها من كبار المسؤولين العسكريين المتقاعدين ومركزها فرجينيا بتدريب الجيش الكرواتي في حربه الانفصالية ضد يوغسلافيا ذات الأغلبية الصربية، وهو عقد رجح في النهاية ميزان ذلك النزاع. [2]

---

[1] أبو الخير السيد مصطفى أحمد، **الجوانب القانونية والسياسية للشركات العسكرية الدولية الخاصة**، ص5. متوفر على الرابط التالي،
(Doc) alnoor.se>EXTRA>abolkeir-3.

[2] جيريمي سكاهيل، **بلاك ووتز أخطر منظمة سرية في العالم**، ترجمة فؤاد زعيتر، ط3 (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 2010)، ص16.

في الولايات المتحدة الأمريكية قام البنتاغون (وزارة الدفاع الأمريكية) في الفترة 1994–2002 بإبرام أكثر من 3000 عقد مع شركات أمنية خاصة، بلغت قيمتها 300 مليار دولار وقد حازت أكبر عشر شركات على 38% من جملة التعاقدات ومن بين هذه الشركات كلوج براون آندروت Kellog Brown and Root و Bouz Allen Hamilton ولوكهيد واشترك بعض هذه الشركات في أعمال مكافحة المخدرات في كولومبيا مثل شركة داينكورب Dyncorp. [1]

وانخرطت هذه الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في العمليات السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية فقد ساهمت في تمويل اللوبي والحملات الانتخابية، ففي عام 2001 دفعت عشر من هذه الشركات 32 مليون دولار لأعمال اللوبي، كما صرفت 17 شركة 12.5 مليون دولار على الحملات الانتخابية بين عامي 1999 و 2002م. [2]

شركة MPRI " Military professional Ressources " التي تم ذكرها سابقا والتي تأسست سنة 1987 بواسطة جنرالات قدامى أمريكيين وبسرعة قامت بتوقيع عقود في التدريب ما بين 1994 و 1995 والتي قامت بتدريب الجيش الكرواتي، في عام 1996 تحصلت على عقد لتدريب الجيش البوسني وقدمت له إرشادات حول الأسلحة.

تأسست شركة إكزيكوتيف أوت كومس – Executive Outcomes عام 1989 في جنوب إفريقيا وأبرمت عقدها الأول عام 1992 مع شركات نفطية بـ 80 مليون دولار مع الحكومة الأنغولية، وفي أوج نشاطها كانت هذه الشركة موجودة في أكثر من ثلاثين بلد إفريقي وذلك مع 500 موظف في أونغولا وسيراليون، وقد تمت تصفية الشركية رسميا عام 1998. [3]

---

[1] حسن الحاج علي أحمد، مرجع سابق، ص13.

[2] Luc Mampey et Mehdi Mekdour, op cit, P 11.

[3] بوحنية قوي، **شركات الأمن الخاصة في إفريقيا**، أذرع عسكرية للعولمة، 12 أفريل 2015.
https://studies.aljazeera.net/، تاريخ الزيارة (2018/4/3).

ساندلاين Sandline international: تأسست بداية عقد 1990 من طرف تيموتي سبايسر T- Spicer ضابط بريطاني متقاعد، تحصلت على عقد مع رئيس الوزراء بابوانيوغينيا جوليوس شان " Julius Chan " أثناء نزاع جزيرة بوجينفيل 1997، ثم في سيراليون Sierraleon 1998 وفي ليبيريا Liberia 2003. [1]

بلاك ووتر Black Water: أنشأت من طرف قائد سابق بالبحرية الأمريكية إريك برنس ERIK Prince قامت بدخولها الجديد عام 1997.

لم يكن للشركات العسكرية الدولية الخاصة سنة 1991 الدور الفعال في النزاعات المسلحة، إذ كان دورها يقتصر على عمليات التدريب والدعم اللوجستي، مثل عمليات النقل والخدمات الطبية وغيرها من الخدمات التي لا ترقى إلى مستوى المشاركة المباشرة في العمليات القتالية التي تقوم بها الجيوش النظامية الوطنية. إلا أن نموها المتسارع في 25 عاما الماضية جعل الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية تقوم بشرعنة استخدام هذا النوع من الخدمات العسكرية الخاصة من خلال اللجوء إليها في حرب العراق وأفغانستان وكذلك في الحرب الأهلية النيجيرية. [2]

ولدت الحرب على الإرهاب (2001) واحتلال العراق (2003) عددا كبيرا من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. [3]

[1] Joelle Ciccni et Remy Herrera ، **societes Militaires privées la guerre par procuration ? le cas de la guerre d'IRAK**. Recherche internationals, n 82, Avril- juin 2008, pp 9-26. (PDF) ، www.paul-langerin.fr>R182-pdf>R18.

[2] مرجع سابق، ص18.

[3] جيريمي سكاهيل، مرجع سابق، ص 19.

الشكل (02) : يوضح النشاط العالمي للصناعة العسكرية المخصخصة 1991–2001.

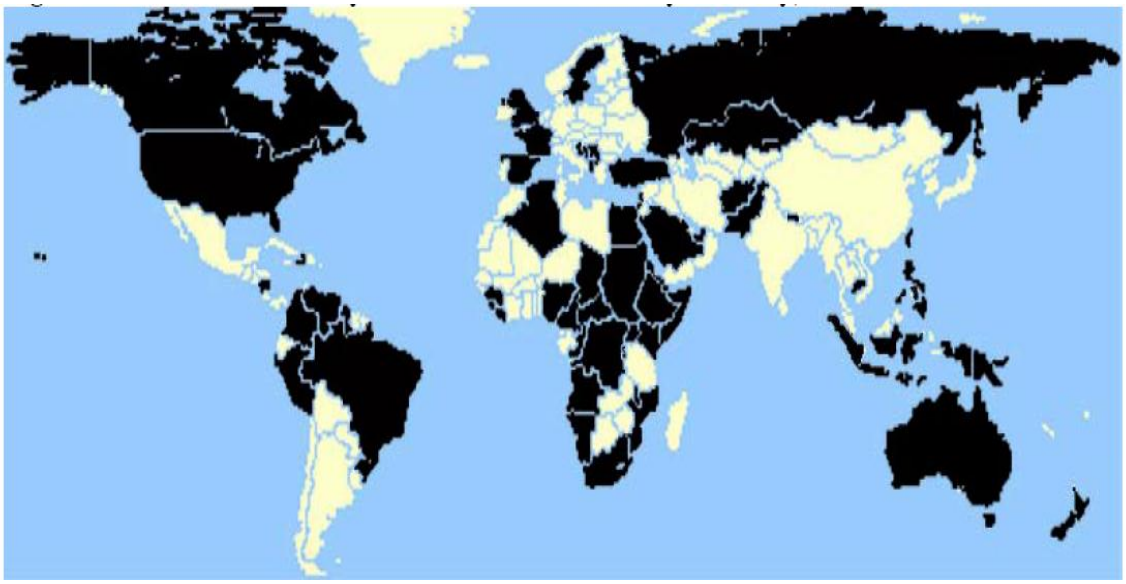

المناطق التي نشطت فيها الشركات العسكرية الخاصة باللون الأسود

المصدر: كتاب : Corporate Warriors بيتر سينغر.

الحرب عل العراق شكلت منعطف أساسي وتعتبر العصر الذهبي لتطور هذه الشركات، بحسب " شارون ليون " " Leon Sharon" من قدامى الضباط ذكر في واشنغتون بوست، " إنه وجه الأمن الذي تغير مع العراق ولن يعود أبدا كما كان ". [1]

في 2005 كانت على الأقل 60 شركة عسكرية خاصة تعمل بالعراق بحوالي 25000 موظف، وفي مارس 2006 زادت لـ 181 شركة عسكرية خاصة تعمل على الأراضي العراقية بمجموع 48.000 موظف.[2]

فاللجوء إلى هاته الشركات الخاصة تصاعد بطريقة هائلة حول العالم وفي كل القارات، نجدهم في حماية حقول البترول في السودان وأنغولا، مكافحة المهربين (تجار المخدرات) في كولومبيا حماية خطوط الأنابيب في جورجيا والشيشان، المشاركة في إعادة تنظيم وتحديث جيش الكامرون ونيجيريا ومقدونيا.

[1] Steve Fainaru, ‘’ **Iraq contractors Face Growing parallel war’’**, the Washington post, 16 juin 2007, p A01.

[2] Carl Miguel MALDONADO ، **les sociétés Militaires privée et le droit international contemporaine**, Enjeux et perspectives en matière de responsabilité, Mémoire présenté comme maitrise en droit international université de QUEBEC A Montréal Mars 2017. https،//archpel.uquan.ca>pdf, consulté le (30/04/2018).

إن فترة ما بعد الحرب الباردة والتي أطلق عليها بعض الدراسين عصر العولمة والنظام الدولي الجديد، أيا كان فإنها أنتجت لنا الشركات العسكرية سواء الوطنية أو الدولية بصفتها الإقليمية أو العالمية، والتي تشارك بدورها في النزاعات المسلحة وتخوض في الحروب نيابة عن الدول إذ لأول مرة تقوم الدول بالتنازل طواعية عن أهم ركائزها السيادية وهي احتكار العنف المتمثل في القوات النظامية وإعطائه لهذه الشركات. [1]

[1] فيصل إياد فرج الله ، مرجع سابق، ص63-64.

المبحث الثالث: عوامل ظهور وانتشار الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

الشركات العسكرية والامنية الخاصة نتاج صافي للترتيب العالمي الحديث الذي نشأ بعد الحرب الباردة، فازدهار هاته الشركات يستطيع أن يقرأ كنتاج لالتقاء عرض مع طلب جديد للأمن في سياق سياسي وإيديولوجي ملائم، وقد كانت الاستجابة التقليدية في التعامل مع المناطق الغير مستقرة بتدخلات خارجية بواسطة واحدة من القوى الكبرى، غير أن نهاية الحرب الباردة أعادت تنظيم الأولويات الأمنية لهاته الدول. [1]

فيما يخص العرض:

أ-موجه التسريح والتقليص الكبير في المجندين في القوات النظامية:

منذ نهاية الحرب الباردة سرح من الخدمة العسكرية حوالي ستة ملايين جندي نظامي وجدوا أنفسهم في سوق العمل دون مهارات تذكر باستثناء مهاراتهم القتالية والعسكرية ووصل حجم الجيش الأمريكي إلى 60 % من حجمه الذي كان عليه منذ عشر سنوات سابقة، كما أن انهيار الاتحاد السوفييتي أودى بالجيش الأحمر هائل العدد إلى الطرقات وذابت عسكرية ألمانيا الشرقية، كما أدى انتهاء الحكم العنصري في جنوب إفريقيا إلى تدمير طبقة الضباط البيض التي كانت تمارس دورها في حملات القتل والتعذيب اليومي واتجهوا نحو شركات الخدمات العسكرية بعد تغذيتها بهذه النوعية من القوة البشرية. [2]

إزداد عدد الجنود المسرحين إلى أن وصل 7 ملايين جندي بحلول عام 2000. [3]

ب- تراجع الانفاق العسكري:

قيام مجموعة من الدول بتقليل النفقات على الميدان العسكري.

---

[1] Peter Singer ، **corporate warriors, the rise and ramification of the privatized Military industry.**
(international security, vol 26 No, 3 winter 2001/2002), P10.

[2] باسل يوسف النيريب، **المرتزقة جيوش الظل**، ط1 (مكتبة العبيكان، الرياض، 2008)، ص22.

[3] حسن الحاج علي أحمد، مرجع سابق، ص38.

من جانب آخر مقابل هذا العرض للأمن تطور في نفس الوقت طلب دعم خارجي راجع لتزايد الحروب الأهلية، فقد تضاعفت الحروب والنزاعات الداخلية منذ نهاية الحرب الباردة، فمن بين 82 نزاعا مسلحا وقع بين 1989–1992 هناك 3 فقط بين الدول، ورغم زيادة الحروب الأهلية فإن هناك عددا من الحروب بين الدول كحرب الكونغو والحرب الإثيوبية الإريتيرية قد نشبت نتيجة لزوال توازن القوى الذي كان قائما بسبب الصراع بين القوتين العظمتين خلال الحرب الباردة. [1]

إنتشار السلاح:

صارت هناك سوق متنامية للسلاح نتيجة للتغيرات التي طرأت بسبب الحرب الباردة، التخلص من المخزون المكدس للأسلحة أدى إلى وجود 550 مليون سلاح خفيف في التداول، كما عرض كل سلاح ألمانيا الشرقية للبيع بأسعار زهيدة، انتشار الأسلحة الصغيرة تسبب في 90 % من الضحايا في الحروب المعاصرة من بينهم مليونان في غرب إفريقيا وحدها. [2]

كذلك مخزون الأسلحة الضخمة: الرشاشات والدبابات وحتى الطائرات المقاتلة أصبحت متاحة لأي شخص يمكنه تحمل نفقاتها. [3]

- ضعف الحكومات وضعف الجيوش: يعاني عدد من حكومات الدول النامية من جراء عدم القدرة على القيام بالقسط الأكبر من واجباتها، وانعكس هذا الضعف على جيوشها، فبعض الدول الإفريقية التي لديها قوات مسلحة ضعيفة جدا، ضعيفة التدريب والتجهيز، ففي دراسة قامت بها شركة أمريكية عن الجيش النيجيري الذي يعد واحدا من أكبر الجيوش الإفريقية وجدت أن 75% من المعدات بها أعطال أو لا تعمل البتة، كما أن هاته الجيوش تعاني من التشرذم الجهوي والتعصب القبلي ولا تعد مؤسسة قومية يعتمد عليها في حماية كيان البلاد. [4]

[1] حسن الحاج أحمد علي أحمد، المرجع نفسه، ص36.

[2] حسن علي الحاج أحمد، مرجع سابق، ص35.

[3] Singer, op.cit, P09.

[4] حسن علي الحاج أحمد، مرجع سابق، ص37.

• الجهات الفاعلة في صراعها على النفوذ لا تستطيع أن تعتمد إلا على الجهات الخارجية كي تحافظ على نفسها، فأثناء الحرب الباردة كل كتلة لها مناطق تأثير إستراتيجية من خلالها تسعى للحفاظ على نظام توازن القوى، العديد من الازمات هكذا " جمدت ".

لكن القوى الكبرى التي تقوم بهذا الحفاظ بدت أكثر ممانعة في التدخل، فمنذ مقتل عدد من المارينز الأمريكيين في الصومال سنة 1993 والقبعات الزرقاء في رواندا سنة 1994 أصبحت البلدان الغربية تخشى من التدخل في النزاعات الإفريقية. [1]

• التوجه العالمي نحو الخصخصة: تسارع التوجه العالمي نحو الخصخصة تحت مبرر زيادة الفاعلية وتوفير مخرجات جيدة النوعية وتوفير خدمات متميزة ويعني هذا انسحاب الدولة كليا أو جزئيا من تقديم الخدمات العامة بما في ذلك خدمات توفير الأمن، ويقوم منطق الخصخصة على أن اللجوء إلى الشركات العسكرية الخاصة جاء نتيجة للإخفاق البيروقراطي والسياسي لمواجهة بعض التهديدات، وأنه يمكن للقطاع الخاص التعامل مع هذه التهديدات بمرونة أكبر من القوات الحكومية. [2]

الشكل (03) : يوضح تصاعد العناصر الأمنية الخاصة مقارنة بالقوات النظامية في بعض دول العالم .

المصدر: الإمارات منجم الذهب لشركات المرتزقة من موقع https://alaraby.co.uk> بتاريخ 28 مارس 2018.

[1] Singer, op.cit, P10.

[2] حسن علي الحاج أحمد، المرجع نفسه، ص35.

- ظهور فاعلين جدد غير الدولة في مجال استخدام العنف مثل المجموعات الدينية المتطرفة وعصابات المخدرات، انتشار الشبكات السرية التي تعمل على نشر الأسلحة الصغيرة وتوزيعها، تزايد عدد الميليشيات الخاصة والعصابات وشبكات الجريمة المنظمة، هذه المجموعات تعزز مناخ انعدام الأمن أين تزدهر الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مما يخلق طلب جديد على هاته الصناعة. [1]
- الرغبة في تنفيذ عمليات خارجة عن القانون من قبل دولة ضد دولة أخرى، أي القيام بانقلابات عسكرية لتغيير الحكومات التي ترفض الهيمنة والسيطرة، دون التورط علانية في مثل هذا العمل كما حدث في جزر القمر وبعض الدول الإفريقية، وللتقليل من قتلى الدول التي اشتركت في حرب حتى لا يقوم الرأي العام الداخلي ضدها لكثرة القتلة من جنودها وإخفاء الهزيمة أو لانسحاب خفيف حتى لا يظهر للعالم وللرأي العام داخلها هزيمتها، كما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حاليا في العراق. [2]
- وجود الشركات العسكرية الخاصة التي تنتج الأسلحة كما في الولايات المتحدة الأمريكية المجمع الصناعي العسكري، وحسب إيديولوجية هذه الشركات تعتبر الشركات العسكرية الدولية مكملة لغرض إنشائها لاستكمال منظومة الإنتاج والتوزيع، مما يوفر لها منافذ للبيع وقد ردد البعض أن ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية لحربها ضد كل من أفغانستان والعراق هو المجمع الصناعي العسكري. [3]
- تغيرات في طبيعة الحرب: الحرب تمر بتغيرات ثورية على كل المستويات، في النزاع العالي الكثافة، العمليات العسكرية للقوى الكبرى أصبحت أكثر تقنية، وهكذا أكثر اعتمادا على الأخصائيين المدنيين لتشغيل الانظمة العسكرية المتزايدة والمتطورة.

---

[1] Singer, op cit, P09.

[2] عبد الله يوسف سهر، **دوافع وتداعيات التدخل العسكري الأمريكي في العراق**، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، الصحيفة، القاهرة، العدد 170، أكتوبر 2007، ص24.

[3] تيري ميسان، **11 سبتمبر الخديعة المرعبة**، ط1، ترجمة شركة كاسف، القاهرة، 2002.

والنزاعات المنخفضة الكثافة، الوسائل الاولية للحرب لم تتنوع فقط، لكن أصبحت متاحة لمجموعة واسعة من الفواعل وفي النتيجة الدافع وراء العديد من النزاعات في العالم المتطور هي بشكل متزايد تجريم أو معرفة بدافع الربح بطريقة ما المباشرة أو غير المباشرة، هاته التغيرات المتوازية زادت من الطلب على الخدمات المقدمة من طرف الصناعة العسكرية الخاصة. [1]

- ظهور الشركات العسكرية الخاصة يدون في السياق الأعرض لـ " ثورة الاعمال العسكرية " إذ أن الشركات العسكرية الخاصة تتهيأ جيدا للأشغال الجديدة لتدخلات عسكرية التي تقوم على مراقبة المعلومات، وتقوم بتقليل الخسائر البشرية، التهديدات غيرت شكلها، وردة الفعل العسكرية عدلت بحسب هاته التحولات، على العموم العامل النوعي من الآن أخذ محل الكمي، إما من أجل القتال ضد جيش نظامي، أو كما هو غالبا الحالة ضد فواعل غير دولية (متمردين، عصابات، شبكات إرهابية، مهربين ...)، الأفضلية ليست للذي لديه العدد الاكبر بالأشخاص، لكن للذي لديه المعلومة الموثوقة والمحددة والسلاح الأفضل والتحكم الأفضل في التكنولوجيا الجديدة. [2]

تطور التكنولوجيا في الجانب العسكري يسمح لاحتياجات مثل إنقاص عدد الخسائر البشرية قوامها خفيف، ذات كفاءات تقنية عالية، تستطيع خفض الجنود في الميدان، وتستخدم مدنيين موتهم غير محسوبة في الدفاتر الرسمية، تسمح بذلك من إنقاص ردة الفعل المؤثرة.

إنتشار البطالة في دول العالم، خاصة أن مرتب الفرد في هذه الشركات قد يصل في اليوم إلى ألفي دولار.

[1] Singer, op, cit, P10-11
(PDF) https‹//www.brookings.edu>2016/06. consulté le (23/03/2018).
[2] Gille Bertrand- ‘’ **Les conflits contemporains et leur résolutions** ‘’, Notice 16, in Fréderic Charillon, les relations internationales, la documentation Française, 2006.

في الدول الغنية تزداد فيها الرفاهية مما يجعل شباب هذه الدول لا يقبلون على حياة الجندية الخشنة، التي فيها خطر الموت محتملا وخاصة وأن معظم تلك الدول لا يوجد فيها تجنيد إجباري، مما تعد معه حياة الجندية وظيفة لاكتساب الرزق، مثله مثل أي عمل مدني. [1]

المبحث الرابع: مهام ومجالات عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

المطلب الأول: مهام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

يشير مفهوم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بصورة عامة إلى شركات تجارية تبرم عقودا قانونية " Contrats " تهدف بالأساس إلى تحقيق الربح مقابل ما تقدمه من خدمات. [2]

يضطلع عدد من هذه الشركات المتخصصة بمهام لمصلحة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، ويشارك في حفظ السلام الدولي، ونزع الألغام وحماية موظفي الأمم المتحدة ومقراتهم وتنقلاتهم، وكذلك حماية قوافل المساعدات الإنسانية في العديد من بؤر النزاع حول العالم وخاصة في إفريقيا من السودان إلى الصومال ونيجيريا ومالي وسيراليون وغيرها.

فمنضمات غير حكومية مثل كير Care الدولية، وكاريتاس Caritas (شؤون اللاجئين)، أو أطباء بلا حدود قاموا بالتعاقد مع شركات عسكرية وأمنية خاصة لحمايتهم في كوسوفو، البوسنة، الكونغو ... [3]

أولا: الشركات العسكرية.

تحتل الشركات العسكرية الأمريكية والبريطانية الصدارة من حجم المهمات المسندة لها في عدة مناطق في العالم، حيث تفوق مداخيلها 100 مليار دولار في السنة تشغل هذه الشركات عشرات الآلاف من الأجراء وتعمل في الظاهر ضمن الحركة التجارية الأمنية رغم

---

[1] مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق.

[2] أحمد علو، **الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أذرع طويلة لمهمات مختلفة**، العدد 369، آذار 2016، متوفر على الرابط https://www.lebarmy.gov.lb . تاريخ الزيارة (2018/03/7)

[3] Philippe Chapleau, '' **Privatiser la paix** '' ? politique international, n 103, printemps, 2004, P28.

اعتمادها مبدأ المناقصات وتقديم العروض السرية لخطورة الملفات التي تباشرها، إزدادت أهميتها في السنوات الأخيرة حيث تطور حجمها وارتفعت مداخيلها المالية وتوصل الكثير منها إلى إدراج نفسه بالبورصة. [1]

فيما اقتصرت المهمات التي تسند لهؤلاء المجندين في الفترات السابقة على إمداد القوات المحاربة بالمؤن والعتاد والذخيرة، فإن كثرة اللجوء إلى هذه الفئة من المقاتلين وتعدد الصراعات التي تطلبت تدخلهم في مناطق شتى من العالم، من البلقان إلى أفغانستان إلى العراق، أدت إلى توسيع مفهوم ومجالات استخدام هؤلاء المرتزقة الجدد، فقد أصبحت توكل لهم مهام حساسة كالتجسس والتدريب وحراسة الشخصيات والمواقع الإستراتيجية أو الحساسة.

يشرف على هذه الشركات التي أصبحت تعرف بالجيوش غير الحكومية عادة ضباط متقاعدون لهم ارتباطات جيدة بوزاراتهم الأصلية بما يتيح إمكانية التأثير على الخيارات وجلب المزيد من المهمات لفائدة مؤسساتهم وتعتمد في مهامها على تجهيزات وتقنيات حديثة، وتشغل كفاءات عالية انتسبت سابقا إلى أبرز الوحدات العسكرية والأمنية في عدة دول. [2]

تتباين بحسب الممارسة العملية الشركات العسكرية والأمنية الخاصة من حيث نوعية الخدمات التي تعرضها في السوق الدولية، من الاستشارة الأمنية وحراسة الاماكن والشخصيات مرورا بخدمات النقل وأشغال الصيانة وكذلك الهندسة المدنية إلى غاية مرافقة الجيوش النظامية وتقديم خدمات ظلت لفترة زمنية قريبة من اختصاص وحدات الجيوش

[1] محسن بن عيسى، مرجع سابق، ص79.

[2] لقاء أبو عجيب، **آليات ووسائل حماية العمل الإنساني بين النظرية والتطبيق**، إصدارات المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان، أوت 2014. متوفر على الرابط،
sinr.fr>wp_content>uploads>2017/10

نفسها فالشركات الأمريكية والبريطانية هي الأكثر جرأة في هذا المجال من حيث الطابع العسكري للخدمات المعروضة والتي تحصرها بعض الدراسات في المجالات التالية: [1]

1- التدريب:

تقدم هذه الشركات خدمة متميزة في مجال تكوين وتدريب الجنود أو أعوان الحراسة المسلحة، وعليه تؤكد الممارسة الدولية لجوء العديد من الحكومات التي تشهد مراحل انتقالية في تأسيس نظامها وسلطاتها إلى هذه الخدمة على غرار الحكومة الأفغانية بعد سقوط نظام طالبان بغرض إعادة وبناء الجيش الوطني والقوات الامنية ذات العلاقة، ولا يقتصر الدور التكويني لهذه الشركات على جيوش الحكومات الضعيفة بل يتعدى دورها في هذا الصدد إلى الخدمة التي تقدمها إلى الدول المتقدمة. [2]

- الجيش الأفغاني يدرب أساسا بواسطة KBR " Kellog Brown and Root" وكذلك داينكورب " Dyncorp ". [3]
- MPRI التي دربت القوات الكرواتية.
- تدريب القوات العراقية سنة 2003 من قبل شركة " Dyncorp " الأمريكية. [4]
- العقود الموقعة من قبل شركة اكاديمي (بلاك ووتر سابقا)

في أذربيجان لتدريب قوات البحرية الأذربيجانية، إضافة إلى العقد الموقع سنة 2011 مع دولة الإمارات بقيمة 500 مليون دولار لتدريب قوة عسكرية بديلة مشكلة حصريا من أجانب. [5]

---

[1] نصر الدين بوسماحة، **الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، الوجه الأخر لعودة المرتزقة**، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، ص 437-438.

[2] الطاهر رياحي، مرجع سابق.

[3] Dominique Lagarde ، **Afghanistan, Iraq ، des guerres très privées- l'express**. 24/05/2010. https،//www.lexpress.fr>monde. vue le (11/03/2018).

[4] فيصل إياد فرج الله، مرجع سابق، ص27.

[5] Rapport d'information N 4350, P 14.

2- تقديم الخدمات الإستشارية:

تقدم هذه الشركات النصح والارشاد حول الأنشطة التي تنفذها القوات المسلحة من ذلك النصائح العسكرية الخاصة بإعادة تشكيل هذه القوات وتأسيس القيادة المركزية لهذه القوات ومساعدة وزراء الدفاع في وضع السياسات والإجراءات والإسهام في وضع خطة تعزيز الأمن الوطني وصناعة القرارات الخاصة بالخطط العسكرية والعملياتية وتعليم القادة الدروس المستفادة من الحروب السابقة وكيفية الحصول على الأسلحة والمعدات وتشكيل مركز القيادة والتحكم والمبادئ والعقيدة العسكرية والخطط الإستراتيجية التكتيكية والعملياتية. [1]

- شركة إستراتيجيات المخاطر Globale Risk التي قدمت استشارات أمنية للعراق وأفغانستان خلال مرحلة إعادة بناء جيوشهم الوطنية.

3- الدعم الإداري واللوجستي:

تقدم هذه الشركات وظيفة الدعم اللوجستي، وتسند هذه المهمة لهذه الشركات وذلك يساعد القوات بالتركيز على المهام القتالية الأساسية من هذه الوظائف الدعم اللوجستي لكل الوحدات بكل ما تحتاج إليه بدءا من تجهيز الثكنات العسكرية والخيام وإعداد المعسكرات، وتحضير الطعام والقيام بتوزيع البريد وتقديم المياه النقية إلى الجنود وتأمين عودة الأسرى وجثث القتلى إلى أوطانهم، وإنشاء وإدارة معسكرات اللاجئين، وتقديم الدعم اللوجستي لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ونقل المركبات العسكرية من وإلى مسارح العمليات، فضلا عن قيامها بتوزيع المساعدات الإنسانية. [2]

وصيانة العتاد العسكري على غرار ما توفره شركة " KBR" " Kellog Brown and Root" للقوات العسكرية الامريكية خارج الحدود الوطنية، استفادت ''KBR '' وهي

[1] محمود عوض، **المرتزقة بأوامر عليا**، ط1، (دار النهضة العربية، 2004)، ص112.

[2] الهيئة المصرية للاستعلامات، **شركات الأمن ودورها في إفريقيا**، مجلة آفاق إفريقية، العدد20، القاهرة، 2005، ص35.

واحدة من الفروع الدولية لعملاق البترولي هاليبرتون سنة 2003 من عقد بقيمة 4.3 مليار دولار لتقديم الدعم اللوجستي لقوات التحالف في أفغانستان. [1]

في 2003 فازت شركة " Dyncorp" بعقد مع وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تزويد دعم لوجستي للعمليات الأمريكية للمساعدات الإنسانية في قارة إفريقيا.

4- الإستعلامات:

برزت هذه الخدمة بقوة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث عمد صانع القرار الامريكي إلى خصخصة هذا القطاع، وبالفعل تأسست في الولايات المتحدة الامريكية لوحدها ما يربو عن 1000 مؤسسة خاصة توفر معلومات استخباراتية وتحسيسية عالية الكفاءة سيما باستخدام هذه المؤسسات الخاصة الأقمار الصناعية والطائرات بدون طيار والجواسيس على الأرض ومن أبرز هذه الشركات التي تعتمد عليها وكالة الإستخبارات الامريكية شركة " أبراكسس " ''Abraxas'' بالخصوص في مجال محاربة الإرهاب. [2]

5- حماية القيادات:

نشير هنا إلى ما قدمته شركة أوغارا سيرفس من خدمات أمنية لبعض القيادات السياسية في دول منطقة الشرق الاوسط، وأيضا ما قامت به شركة غلوبال ريسك انترناشيونال من توفير حراسة للمسؤولين الأمريكيين في العراق، كما قامت شركة داينكورب " Dyncorp " [3] الأمريكية في العراق بدورها بحماية الرئيس الأفغاني كرزاي وكبار رجال الحكومة الأفغانية لفترة طويلة، يضاف إلى ذلك قيام شركة أوغارا بتوفير الحماية لرموز سياسية ومجتمعية في بعض الدول العربية، وشركة سكيوربليوس التي كانت تقوم بتأمين رموز تيار المستقبل السني في لبنان، كما قامت شركة بلاك ووتر الامريكية بتوفير الحماية

[1] Luc Mampey et Mehdi Mekdour, op.cit, P 09.
[2] George- Henribricet des Vallons, **Iraq terre mercenaire …, les armes privée remplaçent les troupes americaines** in polemia revue on line 25/03/2010.
-cf- archives polemia.com/article. PHP ?id=2806.
[3] Luc Mampey et Mehdi Mekdour, op.cit, P09.

للحاكم المدني للعراق بول بريمر 2003-2005،[1] تفيد إحصائية بأن عدد المتعاقدين الناشطين في مجال الحماية الخاصة بلغ حوالي 48000 متعاقد.

6- حماية المنشآت وبعض المواقع الإستراتيجية:

بعض الشركات تؤدي أنشطة تأمين المنشآت العامة مثل شركة آرمور غروب البريطانية التي تقوم بتأمين مطار بغداد وهو نفس الاتجاه الذي تبنته شركة موانئ العراق لتأمين ميناء أم القصر،[2] كذلك بالنسبة لشركة Petroleum البريطانية التي تقوم بحراسة أنابيب النفط بكولومبيا،[3] كما وقع الاتحاد الأوروبي مع شركة أرجيس Argus المجرية لحماية مقرات الإتحاد والموظفين في ليبيا بعد الإطاحة بنظام القذافي،[4] أسندت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسويسرا مسؤولية حماية مقراتها الدبلوماسية لشركات عسكرية أمنية مثل ماهو حال سفارة الولايات المتحدة الأمريكية ببغداد التي تشرف عليها الشركات العسكرية الخاصة أكس أي XE(بلاك ووتر سابقا).

كما وجدت الشركات العسكرية فرصتها في توسيع نشاطها في هذا المجال من خلال عرض خدماتها في مرافقة السفن التجارية لحمايتها من القرصنة نتيجة تنامي الظاهرة في السنوات الأخيرة، في هذا الإطار وقعت الشركة الفرنسية Secopex عقدا مع الحكومة الصومالية لإنشاء فرقة لحرس السواحل، كما وقعت الحكومة اليمنية عقدا مع شركة خليج عدن يتم من خلالها تنسيق الجهود مع الجيش اليمني في مجال مكافحة القرصنة،[5] إضافة إلى عدد كبير من الشركات العسكرية التي توفر وحدات مسلحة أو غير مسلحة على متن السفن مهمتها منع صعود القراصنة على متنها وتحويل وجهتها.

---

[1] جيرمي سكاهيل، مرجع سابق، ص75.

[2] تاريخ الزيارة (9 مارس 2018) https //alarab.co.uk>24/2015-،

[3] فيصل إياد فرج الله، مرجع سابق، ص 27-30.

[4] Rapport d'information N 4350, P11.

[5] Remy Catheline '' **les sociétés militaire privée dans la lutte contre la piraterie** '' pyramides, 21/2011, 119-138.

• يبقى الحديث عن دورها العسكري: والذي يعتبر الاكثر أهمية إذ يقترب من أنشطة المرتزقة في بؤر النزاعات المسلحة، وتعتبر شركة بلاك ووتر المثال الأبرز على هذا النمط، حيث شاركت في الأعمال العسكرية بالعراق وأفغانستان لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وتملك هذه الشركة قاعدة بيانات حوالي 21000 جندي سابق من القوات الخاصة،[1] تستطيع الاستناد إلى خدماتهم ولديها تجهيزات متطورة لا تقل عما تمتلكه الجيوش النظامية وفي مارس 2015 كشفت مصادر عراقية عن تجدد دور الشركات الأمنية الخاصة وقيامها بمساعدة القوات العراقية في عملياتها العسكرية ضد تنظيم داعش بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وتخصص هذه القوات في عمليات حروب العصابات ومكافحة الإرهاب،[2] كذلك شركة (Exécutive outcomes) التي شاركت في العمليات العسكرية في دولة سيراليون وشركة (Sandline) الدولية Sandline international التي تمارس أنشطة عسكرية في القارة الإفريقية. [3]

2- الشركات الأمنية الخاصة:

تشبه الشركات العسكرية لكنها تقدم خدمات امنية دفاعية لحماية الأفراد والممتلكات مثل شركتي DSL و واكينهت " Wackenhut "، وتستخدم هذه الشركات من قبل الشركات العالمية والأفراد والمنظمات الغير حكومية العالمية، وهي تقدم عددا من الخدمات تشمل: تحليل المخاطر والتدريب الأمني للعاملين واستشارات في إدارة الازمة (مثل الإختطاف) وتوفير حراس لحماية المرافق، كما دخلت بعض الشركات الامنية الخاصة إلى سوق المساعدات كمقاولين عن الإدارات الإنسانية في الحكومات التي تقدم العون.

وتعد شركة آرمور غروب Armor Group واحدة من أضخم الشركات الأمنية في العالم وتعمل في 30 بلدا. [4]

---

[1] جيرمي سكاهيل، مرجع سابق، ص19.

[2] مقال متوفر على الموقع التالي،

تاريخ الزيارة (2018/03/06) https،//www.sasaposte.com

[3] فيصل إياد فرج الله، مرجع سابق، ص26-27.

[4] حسن الحاج علي أحمد، مرجع سابق، ص20.

الشكل (4) : يوضح الخدمات التي تقدمها الشركات الأمنية الخاصة والشركات العسكرية الخاصة.

الخدمات التي تقدمها الشركات الأمنية الخاصة والشركات العسكرية الخاصة *	
الخدمات التي تقدمها الشركات الأمنية الخاصة	الخدمات التي تقدمها الشركات العسكرية الخاصة
■ الحماية الشخصية (الثابتة والمتحركة) ■ الحماية اللصيقة (كتعيين الحراسة الشخصية) ■ الردّ السريع ■ الحماية التقنية ■ خدمات الرقابة ■ خدمات التحقيق ■ خدمات التقييم الشامل للمخاطر وخدمات تخفيفها في الشركات التجارية الخاصة ■ تحليل المعلومات التجارية، والالتزامات المستحقة، والمخاطر السياسية	■ التدريب / الاستشارات العسكرية للقوات الوطنية أو الأجنبية ■ الاستخبارات العسكرية ■ مشتريات الأسلحة ■ دعم العمليات القتالية ■ نزع الألغام للأغراض الإنسانية ■ الصيانة ■ خدمات الدعم العسكرية وغير العسكرية ■ جميع الخدمات الأخرى التي يتم جلبها من خارج الجيش
■ تقديم الدعم في عمليات إعادة الإعمار في مراحل ما بعد النزاع، من خلال تقديم خدمات الحماية والدفاع للوكالات المشاركة في إعادة الإعمار. ■ المجالات الجديدة: مثل إصلاح القطاع الأمني، وعمليات نزع الأسلحة، والتسريح، وإعادة الدمج، والإغاثة في حالات الكوارث والتنمية.	

• إن تقديم الشركات العسكرية الخاصة لخدماتها في المجالين العسكري والامني جعل من الصعوبة التفرقة بين الشركات العسكرية الخاصة التي تقدم خدماتها في القطاع العسكري وبين الشركات الأمنية التي تقدم خدماتها في القطاع الأمني التي تتخصص في الحراسات الامنية سواء للأفراد أم المؤسسات، كما أنه يصعب التمييز بين الأدوار التي تنفذها تلك الشركات، فلا توجد شركة متخصصة في القطاع العسكري وأخرى في القطاع الامني، فيمكن أن تعمل الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة في ظروف خطرة تجعلهم على اتصال مباشر بالأشخاص المعرضين للخطر الذين تحميهم اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 والبروتوكولان الإضافيان لعام 1977، فالدول تلجأ إلى هذه الشركات لسد العجز لديها في الإمكانيات العسكرية من أسلحة وخبرة تدريبية فيتم استخدام هذه الشركات لاستكمال هذا النقص. [1]

[1] محمد إبراهيم العناني، **النظام الدولي الأمني** (المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة، 2007)، ص111.

المطلب الثاني: مجالات عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

تتنوع مجالا عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي برزت في العقود القليلة الماضية على النحو التالي:

أ- الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية والانقلابات:

هناك نقاش مستفيض حول دور الشركات الخاصة في النزاعات والحروب الأهلية حيث يعتقد البعض أن هذه الشركات ما هي إلا تنظيمات متطورة لمرتزقة تعمل لمن يدفع أكثر ولا تهتم أصلا بإحداث استقرار في المناطق التي تعمل فيها، بل على العكس هي تسهم في تردي الأوضاع الأمنية وتعرقل عملية بناء الدولة في العالم الثالث، في حين يرى البعض الآخر أن هذه الشركات بغض النظر عن دوافعها قد أحدثت استقرارا أمنيا بتكاليف أقل.[1]

يدعم الرأي الأول التقارير الأولى للمقرر الخاص المعني بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان، وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، " أنريكي برنالس بالستيروس Enrique Bernales Ballesteros " الذي استمرت ولايته خلال الفترة من 1987 حتى عام 2004 [2]، التي اعتبرت أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وجه آخر للمرتزقة.

وأشار " بالستيروس " أول مرة عام 1994 إلى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة عندما انتقد موقف الاتحاد الوطني للاستقلال التام (أونيتا) " UNITA " بأنغولا الذي أجر شركة Executive Outcomes للقيام بحراسة مصافي ومنشآت النفط، إبان الصراع المحلي، وصنف وقتها أفراد الشركة الذين تم استخدامهم كحراس أمن على أنهم مرتزقة ورأى " بالستيروس " في هذه الفترة أن شركات الأمن الخاصة تشكل جزء من حلقات وشبكات دولية

[1] حسن علي الحاج أحمد، مرجع سابق، ص46.

[2] أنشأت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عام 1987 مكتبا للمقرر الخاص المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير وذلك بهدف مراقبة الاتجاهات العالمية لنشاط المرتزقة.

تتاجر في المرتزقة مقابل الحصول على مكاسب مالية [1]، وأنها كانت عاملا حاسما في إطالة النزاع وتفاقمه واعتبرها تمثل في هذا الإطار " الخطر الرئيسي والأكثر خبثا الذي يتعرض له السلام والسيادة وحق شعوب بلدان كثيرة في تقرير المصير "، من منطلق أن الشخص المرتزق تكمن مصلحته في الحرب التي تشكل مصدر عيشه، ومن ثم فإن أهداف الشركات التي تقدم خدمات أمنية وعسكرية تتعارض مع تحقيق السلام والمصالحة. [2]

أما بالنسبة للرأي الثاني الذي يرى أن هاته الشركات تحقق نجاحا ما وقع في دولة سيراليون في إفريقيا حيث تم التعاقد مع شركة " Exécutive Outcomes " للدفاع عن الحكومة ضد تمرد حركة الجبهة الثورية الموحدة لفوداي سنكوه، التي كانت ترتكب على نطاق واسع انتهاكات لحقوق الإنسان، استغرق الأمر أكزكتيف أوتكامس (EO) 9 أيام فقط لوقف التمرد. وبذلك رفع داعموا صناعة المرتزقة عمل (EO) كدليل على نجاح القوات الخصوصية. [3]

بالرغم من الترويج لنجاحات (EO) التكتيكية فإن تورط المرتزقة في النزاعات الدولية أثار الكثير من النقاشات واتخذت هذه المسألة طابعا أكثر بروزا مع التخصيص الكبير الموجود في احتلالي أفغانستان والعراق.

في منطقة البلقان: في خضم الصراع الذي كان قائما في يوغسلافيا سابقا سنوات التسعينات وأمام شبه انهيار للدولة الصربية بعد تفكك يوغسلافيا ونقص للموارد العسكرية للدولة الصربية، قامت هذه الأخيرة بإبرام عقد مع الشركة الأمنية الخاصة الأمريكية MPRI، للمشاركة في عملية عسكرية ضد مجموعة صربية متمردة كانت ضد النظام السياسي الصربي القائم آنذاك، وقد سميت هذه العملية بـ " عملية العاصفة Storm Operation " وقد

---

[1] الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير عن مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها**، مستند رقم E/CN4/1996/27، المؤرخ في 17 جانفي 1996، الفقرات (33) و (75).

[2] رضوى عمار، **دراسة في تطور موقف المجتمع الدولي من دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في عمليات السلام**، مجلة الشرق الأوسط (مركز بحوث الشرق الأوسط بعين شمس، مصر، العدد 37، سبتمبر 2015)، ص 209-210.

[3] جيريمي سكاهيل، مرجع سابق، ص444.

كان هذا العقد ناجحا من حيث تحقيق الأهداف والمكاسب لكن من الدولة الصربية والشركة الأمنية الخاصة واستطاع الجيش بسط سيطرته على المجموعة المتمردة والأقاليم التي تحت سيطرة هذه الأخيرة، فشركة MPRI ساهمت بشكل كبير في إعادة الاستقرار على المناطق والأقاليم التي كانت تحكمها الجماعات الصربية المتمردة. [1]

- توسعت شركات الأمن الخاصة في القيام بعمليات عسكرية في بؤر الصراعات الأهلية، حيث اعتمدت روسيا في الدعم العسكري للمتمردين في شرق أوكرانيا على بعض الشركات العسكرية الخاصة التي تمتلك تسليحا نوعيا يشمل دبابات من طراز (T-90) وقذائف صاروخية عابرة للمدن ومن أهمها سلافونيك كوربس (Slavonic Corps) التي انتقلت لدعم عمليات الجيش الروسي في سوريا في عام 2015 ضمن 10 شركات عسكرية خاصة تشكلت من العسكريين الروس السابقين ومن بينها شركات كي أس بي (KSB) وأي تي كي قروب (ATK Group) وشركة واجنر (Wagner)، وتقوم هذه الشركات بمهمات متعددة لتقديم الدعم العسكري لنظام الأسد في مواجهة المعارضة السورية.
- كما قامت شركة داينكورب (Dyncorp) بالمشاركة في العمليات العسكرية الداعمة للحكومة المالية ضد المتمردين في شمال مالي، كما تدخلت شركة " أو بي أس " الفرنسية لحماية رئيس إفريقيا الوسطى السابق فرانسوا بوزيزي من هجوم حركة السيليكا وتمكنت من حمايته.

وينطبق الأمر ذاته على شركة " أسغارد الألمانية للخدمات الأمنية " التي كانت بصدد إرسال 100 من الجنود الألمان السابقين لدعم أحد الفرقاء المتصارعين في الحرب الاهلية الصومالية.

- الكوارث الطبيعية: لجأت الدول في الكثير من الحالات إلى الشركات العسكرية لمواجهة مخلفات الكوارث الطبيعية مثل تعاقد الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2005 مع شركات مثل

[1] Singer peter Warren , corporate warriors ، **the Rise of the privatized Military industry** (Ithaca, cornell university press, 2003), pp 122-123.

كيلوغ براون وبلاك ووتر للمساهمة في إعادة بناء وتأمين مدينة أورليون الجديدة Nouvelle Orleans بعد كارثة إعصار كاترينا Katrina وهي عقود حدد بحوالي 1.5 مليون دولار. [1]

في غضون أسبوعين فقط على الإعصار قفز عدد شركات الامن الخاصة المسجلة في لويزيانا من 185 إلى 235، عمل بعضها مثل بلاك ووتر بموجب عقد فدرالي واستأجرت الأخرى النخب الثرية.

في غضون 3 أشهر فقط دفعت الحكومة إلى بلاك ووتر ما لا يقل عن 33.3 مليون دولار لما قامت به في إعصار كاترينا لحساب وزارة أمن أرض الوطن.

أنتشر 150 جندي من بلاك ووتر بكامل أسلحتهم وعتادهم " انظمت إلى جهود المساعدة في الإعصار ".

إنتشر كذلك مرتزقة من شركات مثل دينكورب وأمريكان سكيوريتي غروب وواكنهوت وكرول وشركة إسرائيلية تدعى أنستينكتيف شوتينغ انترناشيونال لحماية المصالح الشخصية والمنازل بالإضافة إلى المشاريع الحكومية والمؤسسات.

- التدخل الإنساني: تقوم مؤسسات العون الإنساني باستخدام الشركات الأمنية الخاصة في تأمين نقل مواد العون مثلما تفعل منظمة كير وبرنامج الغذاء العالمي، وبسبب ذلك أصبحت منظمات العون الإنساني في أحيان عديدة في نظر الأطراف المتحاربة جزءا من النزاع لأنها تتعامل مع موارد مهمة مطلوبة في الحرب، وهي بذلك تشكل تهديدا حقيقيا للإستراتيجية العسكرية التي ترمي إلى وقف الدعم المدني للمجموعة أو المجموعات المتحاربة. [2]
- الوظائف في إطار عمليات حفظ السلام: ساهمت الأمم المتحدة بدورها في تشجيع وتطوير الدور الذي تلعبه الشركات العسكرية والامنية الخاصة في الساحة الدولية، من خلال اللجوء إليها بشكل متزايد في عمليات حفظ السلام التي تقودها عبر العالم، تنحصر مهام

[1] بوسماحة نصر الدين، **الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، الوجه الآخر لعودة المرتزقة**، جامعة وهران2 محمد بن أحمد، ص440.

[2] حسن علي الحاج أحمد، رجع سابق، ص57.

هذه الكيانات في إطار عمليات حفظ السلام عموما في مهام الأمن والحراسة، والدعم اللوجستي ونزع الألغام، وحماية القوافل، ونزع السلاح، ومهام التنسيق بين القوات الأممية.

النزاع الذي دار في منطقة تيمور الشرقية عام 1999: دفع عزوف الدول الأعضاء عن المشاركة في عملية حفظ السلام الأمم المتحدة إلى تخويل شركة " دينكورب Dyncorp" الأمريكية لتوفير النقل عن طريق الطوافات والتزويد بخدمة الاتصالات عن طريق شبكة الأقمار الصناعية، بينما عهدت لشركة " Limited systems Defence " مهمة الدعم اللوجستي والدعم في مجال المخابرات لوكالات الدول الأعضاء المشاركة في عملية حفظ السلام بالفعل.

كذلك في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية بالترتيب سنتي 2000 و 2003 إستأجرت منظمة الأمم المتحدة خدمات شركة Engineers & Architects pacific لتقديم مختلف الخدمات اللوجستية بعد أن تخاذلت الدول الأعضاء في إيفاد القوات اللازمة للمنطقتين بفعل الخطورة التي تنطويان عليها. [1]

قال سينغر مؤلف كتاب " محاربي الشركات ": << إن هناك الكثير من الأزمات في العالم فإذا وطأوا عتبة أبوابها فسيفتح لهم ذلك عمليا قطاعا جديدا من الأعمال >>.[2]

بالرغم من وجود منافسة شديدة بين المرتزقة فإنهم يدركون بوضوح الحاجة إلى تطوير لغة مشتركة لتسويق قضيتهم، وتعاقد الكثير من الشركات مع القائمين بأعمال اللوبي لصالحها، كان لبلاك ووتر الفضل الكبير في النمو السريع لـ " نقابة المرتزقة " التي تحمل إسم " إتحاد عمليات السلام الدولية L'IPOA " لتنظيم << صناعة الأمن- الجيش الخاصة >>، ويتباهى الاتحاد: << نحن في مجال أعمال السلام لأن السلام مهم >>، ويقول المتحدثون إن المنظمة مؤلفة من " أكثر الشركات المحترفة تخطيطا استراتيجيا للمستقبل وأخلاقا في

[1] محمود جلول زعادي، **اللجوء للشركات العسكرية والأمنية الخاصة في إطار عمليات حفظ السلام الأممية**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية (المجلد العاشر) العدد الثالث، متوفر على الرابط، https PDF،//asjp.cerist.dz>doumarticle .

[2] جيريمي سكاهيل، مرجع سابق، ص433.

الصناعة". ومن بين أعضائها الكثير من مؤسسات المرتزقة الرائدة العاملة في " الحرب على الأرهاب ": بلاك ووتر، آرمور غروب، إيرينيس، هارت سيكيورتي وآم، بي، آر، آي.

الدور الحاسم الذي لعبه اتحاد عمليات السلام الدولية في حملة إعادة الوسم كان بالقيام بالضغط لدى المشرعين والصحافيين ومجموعات الدفاع عن حقوق الإنسان لدعم تخصيص أكبر للجيش وعمليات حفظ السلام من خلال تسويق فكرة أن صناعة المرتزقة المنظمة ستعود بالخير والنفع على المجتمع.

وعمل الإتحاد بوصفه الجناح السياسي لصناعة المرتزقة المنظمة التي أعيدت تسميتها " صناعة السلام والإستقرار ".

من خلال هاته الجمعية الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تأمل أن تصبح فواعل عمليات السلام مع القوات الحكومية والأممية.

بعد الزلزال الذي حدث في هايتي HAITI في شهر جانفي 2010 L'IPOA، نظمت مؤتمر حتى تعرف الحكومات والمنظمات غير الحكومية بالخدمات القادرة على تأديتها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لتأمين البلاد. [1]

Triple Canopy عضو في L'IPOA هكذا قدمت التجهيزات الضرورية الأولية للهايتيين بدون مأوى وحولت مجموعة من عمالها للجزيرة، هذا التدخل كان بالتعاون مع المجموعة الهايتية لدراسات الأمراض المعدية (GHESKIO).

- يرى المؤيدون أن القطاع الخاص يمكن أن يؤدي دورا في الجوانب التقنية لحفظ السلام، فقد أصبح التصوير الجوي باستخدام صور الأقمار الصناعية جزءا مهما في عملية جمع المعلومات الإستخبارتية، وتبدو أهمية المراقبة هذه جلية في الفترة بين التوقيع على وقف إطلاق النار والتوقيع على اتفاقية السلام، من جهة أخرى فإن العمليات التقنية المعقدة المرتبطة بالتدريب والاتصالات وجمع المعلومات وتوفير الإمدادات يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص بكفاءة أكثر وتكلفة أقل.

[1] Luc Mampey et Mehdi Mekdour, op. cit, P12.

فعلى سبيل المثال قامت حكومة بريطانيا بإصدار الورقة الخضراء بشأن الاستعانة بالشركات العسكرية والأمنية عام 2002 التي أشارت إلى أن استخدام الأمم المتحدة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة خلال عمليات السلام سوف يوفر موارد مالية، ويزيد الكفاءة، ويحقق السرعة كما أنه لن يثير المشكلات التي تطرحها تعاقدات الحكومات مع تلك الشركات المتعلقة بتهديد السيادة وزعزعة الاستقرار. [1]

تثار من قبل المعارضين لاستخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في عملية حفظ السلام بشبهة الارتزاق التي تحيط بعمل هذه الشركات فتجعلها في تضارب مع مهام حفظ السلام، وخاصة أن بعض الشركات متورط في النزاعات التي تود الأمم المتحدة الإسهام في حلها.

وأن هذه القوات الخاصة ليست خاضعة للمساءلة خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ولا يمكن اتهامها أو تقديمها إلى المحكمة الدولية الجنائية، كما أنها ليست خاضعة لميثاق روما.[2]

[1] رضوى عمار، **دراسة في تطور موقف المجتمع الدولي من دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في عمليات السلام**، ص211.

[2] لقاء أبو عجيب، مرجع سابق، ص45.

الفصل الثاني

الإطار القانوني للشركات العسكرية والأمنية الخاصة

المبحث الاول: رأي الفقه الدولي في الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

اختلفت مواقف دول وأرباب السياسة وأصحاب القرار وفقهاء القانون الدولي من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ما بين مؤيد لها ومتحفظ ومعارض لها فانقسم الرأي إلى قسمين ولكل أسبابه ومبرراته. [1]

المطلب الأول: الرأي المؤيد للشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

يقود هذا الاتجاه أصحاب الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة ومؤسسوا هذه الشركات والعاملون فيها، ومن يقف على تأسيسها وهذا منطقي وطبيعي لأنهم يدافعون عن تجارتهم ومصدر رزقهم وعملهم الذي يدر عليهم دخلا أكثر من أي عمل آخر ويستند هؤلاء في ذلك على ما يلي: [2]

1-يرى أصحاب هذا الاتجاه أنه لا يوجد فرق بين الشركات العسكرية والامنية الخاصة والشركات العاملة في أي مجال أو نشاط اقتصادي آخر باعتبار أن أنشطة هذه الشركات مشروعة بدليل وجود قوانين تنظم نشأتها وعملها في الدول التي نشأت فيها هذه الشركات، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا توجد العديد من القوانين الفيدرالية، وقوانين أخرى خاصة بالولايات تطبق على أية شركة تعمل في مجال الأمن، فلا بد أن تحصل على تصريح حكومي قبل الدخول في أي ارتباط يرتب تقديم خدمات عسكرية أو أمنية لذي عمل أجنبي سواء كان هذا العميل حكومة أم شركة، كذلك وجود قوانين منظمة لهاته الشركات في جنوب إفريقيا وغيرها من الدول. [3]

2-يرى أصحاب هذه الشركات أنه يوجد فروق واختلافات بين ما تقدمه الشركات العسكرية والامنية الخاصة من خدمات وأعمال وبين الأنشطة التي تمارسها المرتزقة، فلهذه الشركات قواتها التي تحارب إلى جانب الحكومات الشرعية ذات السيادة، من ثم فإن لها

---

[1] أبو الخير السيد مصطفى أحمد، **الجوانب القانونية والسياسية للشركات العسكرية الخاصة**، ص14، متوفر على الرابط التالي:. (Doc) Alnoor.se>Extra>Aboalkeir تاريخ الزيارة (05 مارس 2018).

[2] الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، مرجع سابق، ص135.

[3] علي حمزة عسل الخفاجي، مرجع سابق، ص126.

معايير أخلاقية تحكم وتتحكم في عملها، واشتراكها في النزاعات، بينما يهدف المرتزقة إلى الحصول على الكسب المادي من تدخلهم في الأعمال العسكرية، كما أن وجود هذه الشركات يعزز التحول الديمقراطي في الدول التي تتدخل فيها، مستدلين بذلك على أن شركة (EO) أصرت على مطالبة حكومة ستراسر في سيراليون بتحول ديمقراطي حقيقي وأصرت على ضرورة وضع جدول زمني لهذا التحول، في هذا المجال. [1]

3-أن استعمال هذه الشركات أفضل من الناحية العملياتية من القوات العسكرية النظامية في الآتي:

أ-سرعة نشر الأفراد التابعين لهذه الشركات.

ب-انخفاض نسبة القلق العام حول استخدام القوة.

ت-العمل كقوة مقابلة للقوات العسكرية المحلية في الدول ذات المؤسسات السياسية الضعيفة. [2]

ث-ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن تكلفة استخدام هذه الشركات أقل عن تكلفة استخدام الجيوش النظامية وذلك للاعتبارات الآتية:

- التجنيد والتوظيف: يمكن للشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة توظيف أفراد من شركات غير غربية تدفع لهم رواتب أقل بكثير من التي تدفع للأفراد والمجندين الغربيين.
- المزايا والمكافآت: يمكن للحكومات تقديم مزايا خفية لهذه الشركات مثل معاشات التقاعد والرعاية الصحية والتسهيلات المعيشية، علما بأن هذه الأمور لا ينص عليها عقد العمل مع هذه الشركات.

[1] أبو الخير السيد مصطفى أحمد، مرجع سابق، ص14.

[2] أبو الخير السيد مصطفى أحمد، **مستقبل الحروب، الشركات العسكرية الدولية الخاصة**، مجلة الأوائل، الطبعة الاولى، (إيتراك للنشر والتوزيع، 2008)، ص18.

- القدرات العسكرية والقتالية: يمكن لهذه الشركات زيادة حجم القدرات التابعة لها دون الحاجة لدفع تكاليف صيانة طويلة الأجل للقدرات العسكرية أو عمليات شراء كامل الحصص التي تحدث عادة عندما تخفض الجيوش النظامية من عدد قواتها.
- المهمات والواجبات: تسمح هذه الشركات للقوات المسلحة النظامية بالتركيز على المهمات الجوهرية والمنوطة بهذه القوات ذلك من خلال تنفيذ عمليات أساسية لا تتعلق بالنزاعات المسلحة القائمة. [1]

المطلب الثاني: الرأي المعارض لنشأة ووجود الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

يذهب أنصار هذا الرأي إلى عدم مشروعية نشأة ووجود الشركات العسكرية والأمنية الدولية، واعتبروا أفرادها مرتزقة، لأن وجود هذه الشركات يهدد الامن والسلم الدوليين كعادة المرتزق على مر الازمان.

فالمرتزقة يشتركون في نزاعات مسلحة ذات طابع دولي رغبة في الحصول على مزايا شخصية يتم الاستعانة بهم في وقت السلم لغزو بلد معين ذلك من أجل قلب نظام الحكم فيه أو لشل الحياة الاقتصادية أو لإرهاب السكان المدنيين أو لمنع ممارسة شعب لحقه في تقرير المصير، ويزداد الطلب على المرتزقة في كل النقاط الساخنة في العالم لأن اللجوء إليهم بمثابة حرب غير معلنة، أو أداة لتدخل المقنع تلجأ إليه بعض الدول كقوة ردع، أو إرهاب ضد دول لا تتفق معها، أي لا توافقها في ميولها السياسية. [2]

يستند أنصار هذا الرأي لما يأتي:

1-أن الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة يدفعها تحقيق الربح وليس واجبها الوظيفي المنوط بها حيث يعتبر إلتزام هذه الشركات محدودا جدا مقارنة بالتزام القوات العسكرية النظامية أي الجيوش النظامية. [3]

---

[1] علي حمزة عسل الخفاجي، مرجع سابق، ص1269.

[2] أحمد أبو الوفا، **الفئات المشمولة بحماية القانون الدولي الإنساني**، بحث في كتاب القانون الدولي الإنساني، (دليل التطبيق على الصعيد الوطني)، إصدار اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2003، ص172.

[3] علي حمزة عسل الخفاجي، المرجع السابق، ص 1270.

2-أفراد هذه الشركات لا يخضعون لنظام التسلسل القيادي والإداري المعمول به في الجيوش النظامية، مما يعطيهم حرية كاملة، ينتج عنها العديد من الانتهاكات للقانون الدولي والأعراف والتقاليد الحربية والقيم والمثل والمبادئ الإنسانية المتعارف عليها. [1]

3-أن نشاط القوات المسلحة للدول يشمل نطاق واسع من التدابير والإجراءات التأديبية، إضافة إلى القانون العسكري نفسه، مما يساعد على الانضباط واحترام القانون الدولي الإنساني، وتحقيق القيادة والسيطرة على القوات الخاضعة لإمرتهم، فضلا عن أدوات القيادة التي يمارسها القادة على المرؤوسين مما يكفل سيادة النظام وضمان المسؤولية الجنائية المحملة لتلك القوات ضباطا وجنودا وبالتالي فإن مسؤولية القيادة تعد لمنع انتهاكات القانون الدولي الإنساني من قبل الجنود والضباط خلال العمليات العسكرية، لا يوجد هذا النظام في الشركات العسكرية والامنية الخاصة، مما يستحيل بموجبه ملاحقة عناصر هذه الشركات. [2]

4-غالبا ما يتلقى موظفوا الشركات العسكرية والامنية الدولية الخاصة تدريبا توفره الدولة لهم باعتبارهم أفرادا ينتسبون إلى الجيوش النظامية الوطنية في بلدانهم، إلا أنهم حينما يتركون عملهم في القوات المحلية للعمل في وظائف توفر لهم دخلا أعلى في القطاع الخاص فإن التدريب الذي حصلوا عليه يعد عملية مساعدة لتنفيذ عمليات هذه الشركات العسكرية الخاصة، وبالتالي يعمل على تقليص الفائدة التي تعود على القوات المسلحة الوطنية عند تدريب أفرادها. [3]

5-أن وجود الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة على أي صعيد- سواء الدولي او الإقليمي أو الوطني- يمثل خطرا وتهديدا للسلام والأمن الدوليين والاستقرار الداخلي للدول

---

[1] أبو الخير السيد مصطفى أحمد، **الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، دراسة قانونية سياسية**، (دار إيتراك لطباعة والنشر، القاهرة).

[2] إيمان عمر الفاروق، **جيش المرتزقة في العراق يقتل مليون عراقي** مقال بمجلة الأهرام العربية، العدد 513، السنة الحادية عشرة، إصدار مؤسسة الأهرام الصحفية، القاهرة، ص11-14.

[3] أبو الخير السيد مصطفى أحمد، **الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة، دراسة قانونية سياسية**، مرجع سابق، ص175.

يؤثر على استقلال الدول وسيادتها وحريتها، حيث يمكن استغلالها لزعزعة الأمن في دولة ما أو إسقاط حكومة شرعية، ويؤكد الواقع الدولي ذلك ويبين خطورة هذه الشركات على الأمن والسلم الدوليين وزعزعة الاستقرار الداخلي للدول، فلقد لجأت إليها الحكومات الديكتاتورية لقمع حركات التحرر والمعارضة. [1]

6-أن هذه الشركات العسكرية والامنية الدولية الخاصة لا تكشف عن نطاق أنشطتها أو أي تفاصيل للعمليات التي تقوم بها أو نفقاتها ولا تخضع هذه الشركات ولا موظفوها للقواعد التأديبية الخاصة بالخدمة العسكرية، كما أنهم غير مدربين على تنفيذ عملياتهم وفقا لقوانين النزاعات المسلحة، كما أن هذه الشركات يمكنها حل عملياتها أو إنهائها، فلا يمكن ملاحقة موظفيها ومساءلتهم عما ارتكبوه من انتهاكات قانونية، وذلك مع غياب القانون الواجب التطبيق على هذه الحالات. [2]

7-لا يمكن أن تغطي العقود مع هذه الشركات العسكرية كافة الظروف الطارئة المحتملة بشكل مسبق مما يؤدي إلى تقليص قدرة هذه الشركات على التكيف مع ظروف النزاعات، كما أنه من الممكن أن يؤدي ذلك إلى انعدام قدرتها على التعامل مع الأوضاع الغير متوقعة. [3]

8-يفتقر الموظفون الذين لا يعملون في مجالات النزعات في هذه الشركات للتدريب الشامل الذي يمكن أن يعزز القدرات العسكرية لهذه الشركات عند الحاجة.

9-أن الضغوط التي تمارس على هذه الشركات لتخفيض نفقاتها قد تؤدي إلى اتخاذ قرارات تعرض حياة طاقمها للخطر وتمني مهمتها بالفشل مما يؤدي إلى زيادة التوترات وعدم الاستقرار.

---

[1] علي حمزة عسل الخفاجي، مرجع سابق، ص1271.

[2] نمر محمد شهوان، **مشكلة المرتزقة في النزاعات المسلحة**، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الاوسط، 2012، ص75.

[3] أبو الخير السيد مصطفى، مرجع سابق، ص16 (Doc).

10-وفي حالة فشلها في أداء مهامها لأي سبب من الأسباب فإن هذه الشركات تعيق وتعرقل قدرة الجنود النظاميين على تنفيذ المهام الموكلة إليهم. [1]

11-الاموال التي تدفع إلى الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة تخرج من الدولة وعادة ما تكون بالعملة الصعبة (الدولار)، مما يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أما الأموال التي يحصل عليها أفراد الجيوش النظامية للدولة فلا تخرج عن نطاق موازنة الدولة ويعاد صرفها داخل الدولة، مما يدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول. [2]

12-يتم دفع تكاليف لهذه الشركات على أساس العقد مقابل المهمات التي يؤديها عدد من جنودها في الميدان، فمن الصعوبة إجراء مقارنة بين التكاليف التي تدفع لهذه الشكات وتلك التي تدفع للجيوش النظامية على أساس تقييم العمل محل العقد ودرجة الاتقان والأداء. [3]

13-عادة يكون التعاقد مع هذه الشركات من الباطن، حيث يتم تحرير العقد الواحد بين عدد من الشركات المختلفة مما يؤدي لتقليص الرقابة أو تراجع مستوى فعالية الخدمات التي تقدمها هذه الشركات للجهات المعنية إلى حد بعيد. [4]

---

[1] حسام سويلم، **خصخصة الحروب ودور المرتزقة وتطبيقاتها في العراق** (الهيئة العامة للكتاب، العراق، 2005)، ص12.

[2] علي حمزة عسل الخفاجي، مرجع سابق، ص 1271.

[3] نمر شهوان، مرجع سابق، ص75.

[4] أبو الخير السيد مصطفى، مرجع سابق، ص 17 (Doc)

المبحث الثاني: التشريع القانوني الوطني والدولي لتنظيم عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

تعددت الجهود التي بذلت لمحاولة تقنين وتجريم ظاهرة الشركات العسكرية والامنية الخاصة، فقد سنت بعض الدول تشريعات تنظم عمل هذه الشركات، وتحدد مجال عملها، كما حظرت بعض الدول تلك الظاهرة.

المطلب الأول: التشريع القانوني الوطني لتنظيم عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

لم يقم سوى عدد قليل من الدول على سن تشريعات على أراضيها أو خارج حدودها أو الإنشاء مع اتباع تلك الشركات التعليمات الواردة في هذه القوانين، ونصت هذه القوانين على حماية أفراد تلك الشركات. [1]

فقد سنت كل من جنوب إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية تشريعا ينظم إنشاء وعمل هذه الشركات، تبنت كل منها أسلوبا مختلفا في معالجة هذا الموضوع، حيث يتناول قانون تصدير الأسلحة في الولايات المتحدة الأمريكية الصادر عام 1968 وتعديلاته، مسألة تصدير الخدمات الأمنية بنفس الطريقة التي ينظم بها تصدير البضائع وينظم هذا القانون وتعديلاته بشكل صارم الجهات التي يتم تصدير هذه الخدمات إليها إلا أنه لا ينظم الطريقة التي يتم بها استخدام هذه الخدمات. فالولايات المتحدة الأمريكية قامت ببعض التعديلات على قانون 1968 الذي حمل اسم " مراقبة تصدير الأسلحة US Export Controle " في حقبة الثمانينات وذلك حينما اكتشفت بأن هناك بعض الشركات العسكرية الخاصة كانت تقدم خدمات عسكرية لبعض الدول التي لم تكن لها علاقة جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما أصدرت بعد ذلك لائحة تحت اسم " اللائحة الدولية لنقل الأسلحة /International ITAR Transfer of Arms Regulation" والتي تنص بأنه يجب على كل شركة أمنية عسكرية خاصة

[1] علي حمزة عسل الخفاجي، مرجع سابق، ص1262.

تريد أن تصدر أي نوع من الخدمات العسكرية أن تحصل على تصريح من وزارة الخارجية الأمريكية وكذلك من مكتب وزارة الدفاع الأمريكية للتجارة الخارجية. [1]

وعلى أية حال لا تتوافر رقابة عامة رسمية بعد إصدار هذه الرخص ولا ينص على أحكام قانونية لضمان الشفافية باستثناء العقود التي تتجاوز قيمتها (50) مليون دولار فيجب إبلاغ الكونغرس بها قبل إبرامها، وتقع مسؤولية تنفيذ أنظمة منع التراخيص الخاصة بالخدمات التي تصدرها الشركات العسكرية الأمريكية الخاصة لأغراض تجارية على المسؤولين في سفارتها في الدول وهم الملحقون العسكريون بالإضافة إلى دائرة الجمارك فيما يتعلق بالأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى. [2]

وفي سنة 2000 أصدرت الحكومة الامريكية قانونا جديدا تحت إسم " قانون الإختصاص العسكري لخارج الحدود الإقليمية/ "MEJA " The Military Extraterritorial Jurisdiction Act " والذي ينص على العقوبات التي يتلقاها كل من الجنود النظاميين والمتعاقدين العسكريين الخواص في حالة قيامهم بأية مخالفة خارج الحدود الجغرافية الأمريكية بحق المدنيين، من قتل وتعذيب وغير ذلك، حيث توكل قضاياهم إلى المحكمة الإبتدائية في الولايات المتحدة الامريكية. [3]

لكن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تستطيع كذلك أن تبيع خدماتها إلى الخارج من خلال وزارة الدفاع الأمريكية بواسطة " برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية FMS " " Foreign Military Sales " دون ان تحتاج إلى التصريحات التي تحدثنا عنها سابقا، من خلال " FMS" الولايات المتحدة الأمريكية تدفع للمتعاقدين الأمنيين للقيام بخدمات

---

[1] Fred schreier and Marina Caparini : **privatizing security : Law, practice and Governance of private Military and security companies**, (on line), site, Geneva center for Democratic controle armed forces (DCAF). March 2005, P 105.
https://www.researchgate.net>publication. vue le 4 mars 2018.

[2] أبو الخير مصطفى أحمد، **الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة، دراسة قانونية سياسية**، مرجع سابق، ص174.

[3] Kevin Lanigan : **Legal regulation of PMSCS in the United States**, the gap between Law and practice (on line)n site, P 07.
(PDF) https://www.privatesecurityregulation.net>files. vue le 2 Mars 2018.

للحكومات الخارجية التي في المقابل تسدد لوزارة الدفاع الأمريكية مثل عقد شركة فينال/Vinnel لتدريب الحرس الوطني السعودي وعقد شركة MPRI لتدريب القوات العسكرية المقدونية والبلغارية. [1]

- اما دولة جنوب إفريقيا فهي الأخرى قد أصدرت قانونا سنة 1998 يعنى بتقديم المساعدات العسكرية للجهات الأمنية وكان من أهم سمات هذا القانون كالتالي:

1- تعتبر الانشطة التي تنفذها المرتزقة والتي تعرف على أنها الاشتراك في النزاعات المسلحة لتحقيق مكاسب خاصة محظورة داخل جنوب إفريقيا وخارجها مع الأخذ بعين الاعتبار أن القانون لا يتعرض للمواطنين الأجانب الذين يرتكبون جرائم خارج إقليم هذه الدولة.

2- يجوز تقديم المساعدة العسكرية والتي تعرف على أنها الخدمات العسكرية من قبل أفراد مرخصين وحاصلين على موافقة محددة من الحكومة على عقد من العقود التي يبرمونها فقط.

3- اللجنة القومية لتنظيم الأسلحة التقليدية هي جهة الرقابة المسؤولة عن الترخيص ويرأسها وزير من وزارة حكومية لا يرتبط بصورة مباشرة بمؤسسة الدفاع. [2]

وقد حقق قانون تقديم المساعدة العسكرية للجهات الأجنبية بعض النجاح، فقد أغلقت عدد من الشركات العسكرية الخاصة في جنوب إفريقيا، كما تم نقل عدد آخر منها خارج جنوب إفريقيا، ولكن اقتصرت العقوبات التي طبقتها المحاكم على غرامات مالية قليلة، وهذه الغرامات القليلة ليست رادعة للشركات أو الأفراد مما سمح لبعض الشركات العسكرية والأمنية باستغلال الضعف في القانون لإنشاء شركات خاصة وسمح لأفراد بعض أجهزة النظام العنصري السابق في العمل لدى شركات الحماية الأمريكية والبريطانية في العراق. [3]

---

[1] Fred Schreier and Marina Caparini, ibidem, P106.

[2] الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، **تقرير الفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعب في تقرير مصيره**، 2 جويلية 2012، ص11-12.

[3] Fred Schreier and Marina caparini, ibidem, P107-108.

وبسبب وجود عدد كبير من رعايا جنوب إفريقيا كحراس أمنيين في العراق وفشل محاولة الإنقلاب في جمهورية غينيا الإستوائية عام 2004 لجأت الحكومة لاقتراح تشريع جديد فصدرت لائحة عام 2005 بشأن حظر وتنظيم الأنشطة التي تنفذها قوات المرتزقة، وحظرا تنظيم نشاطات محددة في منطقة تشهد نزاعا مسلحا، تناولت هذه اللائحة كافة الأنشطة التي يضطلع بها الأفراد والشركات التي تشارك في النزاعات المسلحة الذين من خارج القوات المسلحة. [1] ينص على العقوبات التي يتلقاها كل من الجنود النظاميين والمتعاقدين العسكريين الخواص في حالة قيامهم بأية مخالفة خارج الحدود الجغرافية الأمريكية بحق المدنيين من قتل وتعذيب وغير ذلك حيث توكل قضاياهم إلى المحكمة الإبتدائية في الولايات المتحدة الأمريكية. [2]

المطلب الثاني: التشريع القانوني الدولي لتنظيم عمل الشركات العسكرية والامنية الخاصة.

أطلقت عدة مبادرات دولية بهدف توضيح أو إعادة تأكيد أو تطوير معايير قانونية دولية تنظم أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ولا سيما لضمان امتثالها لمعايير السلوك التي يعكسها كل من القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

لجنة حقوق الإنسان التي أنشأت في الفترة من 1987 إلى 2005 مبادرة هامة، قامت من خلال تكليف فريق مقررين خاصين للنظر على وجه التحديد في مسألة استخدام المرتزقة، وقد طرح هؤلاء المقررون عدة مشاكل مرتبطة بالإفلات من العقاب القانوني مثل حالة سجن أبو غريب أين لم يتعرض أفراد من عمال الشركات العسكرية الخاصة للإدانة أبدا رغم تورطهم في قضايا سوء معاملة السجناء العراقيين. [3]

وحالة القانون الصادر من طرف بول بريمر الحاكم الإداري للعراق الذي منح الحصانة ضد الملاحقة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة وللموظفين العاملين بالعراق.

---

[1] علي حمزة عسل الخفاجي، مرجع سابق، ص1264.

[2] الجمعية العامة، **مجلس حقوق الإنسان**، مرجع سابق، ص12.

[3] Carl Miguel MALDONADO, ibidem, P47.

بعد ذلك هؤلاء المراسلون الخاصون استبدلوا بالفريق المختص العامل المعني بالمرتزقة في عام 2005 هذه المجموعة ركزت على الضبابية المحيطة بالمسؤوليات القانونية والفراغ التشريعي، فهم يحاولون الحد من انتهاكات القانون الدولي الإنساني المرتكبة من طرف الشركات العسكرية الخاصة. [1]

علاوة على ذلك: الآليات التي حاولت تنظيم عمل شركات الأمن الخاص (غير ملزمة):

وثيقة مونترو: برزت في 17 أيلول/ سبتمبر 2008 ثمرة لمبادرة مشتركة أطلقتها حكومة سويسرا واللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام 2006، وهي وثيقة تتضمن القواعد والممارسات السليمة ذات الصلة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي تعمل أثناء النزاع المسلح، وذلك مع تزايد الطلب على استخدام الشركات الأمنية الخاصة، وتزايد الطلب معه على إيضاحات الإلتزامات القانونية الدولية في هذا المجال، وقد أعدت هذه الوثيقة بمشاركة خبراء حكوميين يهتمون بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة والقانون الدولي الإنساني من سبعة عشر دولة، في اجتماعات عقدت في نوفمبر 2006 ونوفمبر 2007 و سبتمبر 2008 وباستشارة ممثلي كل من المجتمع المدني والقطاع العسكري والأمن الخاص، وتم توجيهها بتاريخ 2 أكتوبر 2008 للأمين العام واعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند 76 ومن وثائق مجلس الامن. [2]

تهدف هذه الوثيقة إلى ضرورة التزام الدول بكفالة امتثال الشركات العسكرية والأمنية الخاصة العاملة في النزاعات المسلحة لأحكام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وفي هذا الخصوص يقول " فيليب شبوري " مدير القانون الدولي في اللجنة الدولية أنه " يتعين على الدول من الناحية المثالية، ألا توكل للمقاتلين الخاصين مهمة المشاركة النشطة في

[1] Pascal De Dendt : **les sociétés Militaires privées, une nouvelle superpuissance**, siréas, P 11-05/2013.
Sireas= Service international de recherche d'éducation et d'action social asbl.

[2] لقاء أبو عجيب، مرجع سابق، ص40.

عمليات القتال، فالمهام القتالية والنزاعات المسلحة ينبغي أن تظل مسؤولية الحكومات، وينبغي ألا يستعان بمتعاقدين خاصين في النزاعات المسلحة.

كما أضاف أن جميع البلدان التي تلجأ إلى خدمات القطاع الخاص في المجال الامني تكون مسؤولة مسؤولية مباشرة عن سلوك تلك الشركات إذا ما قامت بخرق القانون الدولي الإنساني أو قانون حقوق الإنسان. [1]

وعلى هذا الأساس تتضمن الوثيقة مجموعة من التوصيات للدول المتعاقدة مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة منها الحث عل عدم اللجوء إلى استعمال القوة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يقع على عاتق الدولة التأكد من حسن سمعة الشركات التي تتعاقد معها وأن تضع نظاما خاصا للإشراف والمراقبة والعقاب إذا ما اقترفوا جرائم أثناء القيام بمهامهم .

أضف إلى ذلك تضمنت الوثيقة مجموعة من الممارسات السليمة بالنسبة للدول تزيد عن سبعين ممارسة من بينها التحقق من السجل السابق للشركات العسكرية والأمنية الخاصة ودراسة الإجراءات التي تمارسها لانتقاء موظفيها كما شدد واضعي وثيقة مونترو على ضرورة خضوع هؤلاء الموظفين إلى فترات تدريبية في مجال قانون حقوق الإنسان وخاصة القانون الدولي الإنساني . [2]

أكد كذلك أن "" وثيقة مونترو "" تتيح أساسا جيدا يمكن أن تستند إليه اللجنة الدولية لمناقشة القضايا الإنسانية من جميع البلدان التي تعمل فيها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وكذلك للدول أو الحكومات الضعيفة التي تكافح لمواجهة آثار النزاعات المسلحة لكنها ترغب في تنظيم أنشطة مثل هذه الشركات على أراضيها ، وعلى هذا الأساس ، حسب قوله لا توجد حصانة بالنسبة للذين يلجئون إلى خدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أو لموظفيها في حالة وقوع مخالفات جسيمة للقانون الدولي الإنساني أو قانون حقوق الإنسان

[1] نسمة حسين، **المرتزقة في القانون الدولي الإنساني، مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 46، ديسمبر 2016، ص 432.

– اللجنة الدولية للصليب الأحمر، **وثيقة مونترو المتعلقة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة** المتوفرة على الرابط التالي : تاريخ الزيارة 2018.2.10

[2] //www.icrc.org>doucuments>misc:http

إذ يمكن مساءلة هؤلاء إما في بلدانهم أو في البلدان المسجلة بها تلك الشركات والذين ارتكبوا أفعال محرمة فليس هناك مجال لفرارهم ومنه ينطبق القانون الدولي الإنساني على كل من الدولة والمتعاقد الخاص ويجب على الدول التي تستعين بهؤلاء الموظفين أن تنظم عمل هذه الشركات في أراضيها وتحدد مسؤوليتهم الجنائية بالإضافة لدعمها وتنفيذها لمختلف الإجراءات الإدارية أو القانونية الموصى بها في هذه الوثيقة للحد من مختلف الانتهاكات الواقعة في الصراعات الدولية [1] .

لكن الفريق العامل المختص التابع للأمم المتحدة يشير إلى أوجه القصور في هذه الوثيقة والممارسات السليمة من بين أمور أخرى ينتقد حقيقة أنه ليس ثمة ما يشير في هذه الوثيقة بشأن خطر التعذيب والمعاملة القاسية أو المهينة ، ويضيف مشيرا إلى أنه ليس في أي جهة مكتوب أن الشركات العسكرية الخاصة يجب أن تقاضى في حالة التعديات الجسيمة [2].

وفقا لمجموعة من الخبراء ، مجموعة ضغط تشكلت مع منشئي "وثيقة مونترو " يظهر هذا قوة الشركات العسكرية الخاصة .

[1] – نسمة حسين ، مرجع سابق ، ص 442 .

[2] - pascal de GENDT: ibidem p12.

المبحث الثالث : القانون الدولي الإنساني والشركات العسكرية والأمنية الخاصة .

المطلب الأول : وضع موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي تستعين بخدماتها.

– يحدد القانون الدولي الإنساني وضع موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في حالة النزاع المسلح على أساس كل حالة ولاسيما وفقا لطبيعة وظروف المهام التي يشاركون فيها. موظفو الشركات العسكرية والأمنية الخاصة هم أشخاص مدينون ما لم ينظموا إلى القوات المسلحة لإحدى الدول أو توكل إليهم مهام قتالية لصالح جماعة مسلحة منظمة تنتمي لطرف من أطراف النزاع وبناء على ذلك :

– لا يجوز استهدافهم

– يتمتعون بالحماية ضد الهجمات ما لم يشاركوا مباشرة في العمليات العدائية وعلى مدى الوقت يشاركون خلاله[1] أما إذا قام موظفو الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بأعمال ترقى إلى مستوى المشاركة في العمليات العدائية :

– فإنهم يفقدون الحماية من الهجمات أثناء هذه المشاركة .

– تجوز محاكمتهم إذا وقعوا في الأسر لمجرد المشاركة في عمليات عدائية حتى وإن لم يرتكبوا أي انتهاكات للقانون الدولي الإنساني[2] .

[1]– اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، **القانون الدولي الإنساني والشركات العسكرية والأمنية الخاصة** ، 2015/08/25 ، متوفر على الرابط التالي :

https://www.icrc.org>pmsc-Faq-50908 تاريخ الزيادة : 16 فيفري 2018

[2]– لقاء أبو عجيب ، مرجع سابق ، ص 48 .

وتعد حماية القواعد العسكرية من الهجمات التي يقوم بها الطرف المعادي وجمع المعلومات التكتيكية العسكرية وتشغيل نظم الأسلحة في عملية قتالية أمثلة على المشاركة المباشرة في عمليات عدائية قد تشمل أفرادا من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة .

ويتعين على موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة احترام القانون الدولي الإنساني إذا كانوا يعملون في حالات نزاع مسلح ، وقد يتحملون مسؤولية جنائية عن أي انتهاكات يرتكبونها، وينطبق هذا المبدأ على هؤلاء الموظفين سواء كانوا معينين من قبل دول أو منظمات دولية أو شركات خاصة [1] .

المطلب الثاني : مسؤولية الدول بالنسبة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي تستعين بخدماتها .

لا يمكن للدول أن تتنصل من التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني من خلال التعاقد مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ، فهي تضل مسؤولة عن ضمان الوفاء بالمعايير ذات الصلة واحترام القانون .

وإذا ارتكب موظفو الشركات العسكرية والأمنية الخاصة انتهاكات للقانون الدولي الإنساني ، قد تتحمل الدولة التي استعانت بهم المسؤولية إذا كان من الممكن تعزى إليها الانتهاكات بموجب القانون الدولي ، خاصة إذا كانت الشركة تعمل بموجب تعليمات صادرة عن سلطات الدولة أو تخضع لسيطرتها .

وينبغي للدولة كفالة احترام موظفي هذه الشركات للقانون الدولي الإنساني وتشمل التدابير المهمة الرامية إلى تحقيق ذلك .

-إلزام الموظفين بتلقي تدريب مناسب في مجال القانون الدولي الإنساني . [2]

فرض مطابقة قواعد الاشتباك الخاصة بهذه الشركات وإجراءات عملها الموحدة مع القانون الدولي الإنساني .

---

[1]- اللجنة الدولية لصليب الأحمر ، المرجع نفسه .

- اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، القانون الدولي الإنساني : تاريخ الزيارة : 16فيفري 2018 .

[2] https://www.icrc.org>pmsc-Faq-50908-15/8/2012

وعلاوة على ذلك يجب أن تضمن الدول وجود آليات تسمح بمساءلة موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة نفسها عبر مقاضاتها أمام محاكم مدنية [1].

المطلب الثالث : مسؤولية الدول التي تتعاقد مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أو التي تعمل على أراضيها.

تقع على عاتق جميع الدول مسؤولية احترام القانون الدولي الإنساني وكفالة احترامه بما في ذلك من قبل موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ، وتكون الدول التي تتعاقد مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أو التي تعمل على أراضيها في وضع موات للغاية يسمح لها بالتأثير في سلوك هذه الشركات من خلال القانون الوطني .

إحدى الطرق التي تستطيع من خلالها الدولة المعنية ممارسة قدر من الرقابة والإشراف في إمكانية إنشاء نظام لمنح التراخيص ينظم القواعد الضابطة للسلوك ، ويمكن أن يشمل إطار عمل وطني تنظيمي العناصر الأساسية التالية :

– حظر أنشطة معينة (كالاشتراك المباشر في العمليات العدائية ، ما لم تكن الشركة مدمجة في القوات المسلحة).

– فرض حصول الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على تراخيص لممارسة نشاطها استنادا إلى الوفاء بمعايير معينة منها تلبية الشروط التالية :

1– تدريب موظفيها في مجال القانون الدولي الإنساني [2].

2– اعتماد إجراءات عمل موحدة وقواعد اشتباك تحترم القانون الدولي الإنساني.

3– اعتماد إجراءات تأديبية ملائمة .

– الحصول على تصريح لكل عقد من العقود وفقا لطبيعة الأنشطة المقترحة والوضع القائم في البلد الذي سوف تعمل فيه الشركة .

[1]– لقاء أبو عجيب ، مرجع سابق ، ص 49 .

[2]– اللجنة الدولية للصليب الأحمر، **القانون الدولي الإنساني** ، مرجع سابق .

فرض عقوبات عن العمل دون الحصول على التصاريح اللازمة أو على انتهاك قواعدها (مثلا سحب رخصة التشغيل أو فقد صكوك التأمين أو عقوبات جنائية ...)

وينبغي استكمال هذا الإطار التنظيمي بإطار فعال لمثول المتهمين بارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني أمام العدالة .[1]

[1]– لقاء أبو عجيب ، مرجع سابق ، ص 49.

الفصل الثالث

نماذج لأهم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

عندما نتكلم عن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة نفكر مباشرة في الأوائل الكبرى، الأمريكية والبريطانية والشركات الجنوب إفريقية والشركات الإسرائيلية وهذا ليس من لا شيء فهته الشركات هي التي لها الجاذبية الأكبر فهي تعقد عقود ترتفع دائما إلى عدة ملايين الدولارات وهي قادرة على تعبئة المهنيين المتخصصين للغاية في مجالات مختلفة جدا.

وقد أصبح لهذه الشركات الآن قوة عسكرية خاصة مثل شركة بلاك ووتر يمكنها ان تنشر عشرين ألف رجل في وقت واحد ولديها أسطول من الطائرات والطوافات وأسلحة كثيرة أصبحت الشركات الخاصة أفضل تسليحا من الجيوش في بعض الدول وهذه الشركات تزداد تسليحا وقوة خارج الجيش النظامي ولديها قوة ضاربة مثل الجيوش. [1]

تنتشر في العالم آلاف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وتتبعها مئات الشركات الملحقة والمساعدة. [2]

تعاظم دورها بشكل لافت وبدأ ينتشر بزنس الأمن الخاص في جميع أنحاء العالم محققا أرباحا خيالية.

بعض أبرز الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وعدد موظفيها وعائداتها المالية:

1- بلاك ووتر XE service: أو أكاديمي تأسست عام 1997 على يد إريك برنس ومقرها في الو.م.أ يتوزع مرتزقة بلاك ووتر في أكثر من 40 دولة منها العراق وأفغانستان، وقعت الشركة 45 ألف 592 عقدا لتقديم خدمات أمنية.

داينكورب Dyncorp: تأسست عام 1946 وهي جزء من الرابطة الدولية لعمليات حفظ السلام، توظف نحو 17 ألف شخص وقدرت عائداتها في عام 2010 بنحو 4 مليارات دولار.

---

[1] الحامد رائد، **شركات الحماية الأمنية في العراق**، (دار بابل للدراسات والإعلام، العراق 2006)، ص23.

[2] بوعلام برزيق، **الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة من المرتزقة إلى خصخصة الحروب**، 2 ديسمبر 2017، تاريخ الزيارة 2018/4/20، http://www.noonpost.org>cont.

2- **كونترول ريسك control risk:** تأسست عام 1982 يقع مقرها في لندن ولها اكثر من 36 مكتبا حول العالم، بلغت إيراداتها نحو 223.32 مليون دولار في عام 2010.

3- **KBR:** تأسست عام 1998 تقع في مدينة هيوستن، توظف أكثر من 27.000 شخص في أكثر من 70 بلدا.

4- **G4S جي فور اس:** تأسست عام 2004 ويقع مقرها الرئيسي في لندن توظف اكثر من 657 ألف موظف حول العالم، دخلها السنوي[1] في عام 2014 9.6 مليار دولار تتولى مسؤولية الأمن في أكثر من 150 مطار في العالم توصف بأنها اكبر "جيش خاص" وتصنف على انها اكبر شركة امنية في العالم.

لدى هذه الشركة فروع في 126 دولة تعمل الآن في جميع دول الخليج العربي واليمن والعراق فضلا عن إسرائيل وذلك في المطارات والموانئ والبنوك والمحال التجارية وشركات الطاقة تضاف إليها في إسرائيل السجون كعوفر والنقب ومجدو والدامون والمستوطنات والمعابر مثل (قلنديا وإريزا). [2]

---

[1] العربي الجديد، **الإمارات "منجم الذهب" لشركات المرتزقة** http://www.alaraby.coVK>poli283/2018 تاريخ الزيارة 03/31/ 2018.

[2] تقرير قناة الجزيرة عن شركة G4S التي تقدم خدمات امنية لا إنسانية لقمع الفلسطينيين @sabrnewszinonTV.

المبحث الأول: شركة بلاك ووتر Black water:

نشأت بلاك ووتر في الوقت الذي كان فيه الجيش في وسط حملة تخصيص كبرى لا سابقة لها بدأت بقوة إبان فترة تولي ديك تشيني وزارة الدفاع من 1979 إلى 1993، كلف تشيني في نهاية ولايته شركة براون اندروت (أعيدت تسميتها لاحقا براون اندروت أندكللوغ KBR غداة اندماج مع مقاول العمال الهندسية م.و. كيللوغ) للقيام بدراسة سرية حول كيف يمكن الجيش أن يخصص غالبية خدمات الدعم، إقامة الجنود، الطعام،[1] غسل الثياب...إلخ في العمليات العسكرية الأمريكية دفع لبراون آندروت مبلغ 3.9 مليون دولار لوضع تقرير سيؤدي في شكل فعال إلى خلق سوق مربحة بشكل غير متوقع من خلال التوسيع الكبير لبرنامج اللوجيستيات المدنية، وبالفعل مع حلول اواخر اوت 1992 كان سلاح الهندسة في الجيش الأمريكي قد إختار هاليبرتون التي سرعان ما سيتولاها تشيني نفسه للقيام عمليا بكل أعمال الدعم للجيش على إمتداد السنين الخمس المقبلة، وشرع هذا العقد الأول مع هاليبرتون الباب أمام التخصيص السريع الذي سيبلغ أوجه في عملية التعاقد المدرة للثروة في العراق، وأفغانستان وغيرهما والتي أدت بها الحرب على الإرهاب بلاك ووتر (اسم مستوحى من المياه السوداء لغريت ديسيمال سوامب–مستنقع مساحته حوالي 111 الف فدان على مقربة من مكان بناء بلاك ووتر). [2]

هي شركة عسكرية وامنية خاصة مقرها الرئيسي في ولاية كارولينا الشمالية بالولايات المتحدة الأمريكية، تأسست عام 1997 من قبل ضابط البحرية الأمريكي السابق إريك دين برنس، وفق القوانين الأمريكية التي تسمح بمصانع وشركات عسكرية خاصة، عرفت سابقا بإسم بلاك ووتر ثم أعيدت تسميتها إكس أي للخدمات عام 2009 وتعرف حاليا بإسم أكاديمي منذ عام 2011.

---

[1] جيريمي سكاهيل، مرجع سابق، ص63.

[2] جيريمي سكاهيل، مرجع نفسه، ص70.

كانت فكرة إريك الأصلية هي إنشاء ميدان للتدريب على الرماية لتلبية احتياجات العمليات الخاصة في المجتمع المحلي وأسس شركة بلاك ووتر تارغيت سيستمز[1]، وبالرغم من ان روايات لا حقة ساقها مديرون تنفيذيون في الشركة، تصور أيام بلاك ووتر الأولى بالبطيئة فإن حجم العقود "السوداء" والسرية يجعل من الصعب تأكيد ذلك، فإن الشركة انطلقت بزخم كبير وبينما بنيت بلاك ووتر على مستنقع فإنها تقع استراتيجيا على بعد نصف ساعة من اكبر قاعدة بحرية في العالم، وهي قاعدة نورفولك البحرية، وغير بعيدة من مركز مجتمعات الاستخبارات ووكالات فرض القانون الفدرالية وستؤمن المنشأة لوكالات حكومية مختلفة –فديرالية– وعلى مستوى الولاية ومحلية موقعا بعيدا ومأمونا لتدريب القوات بسرية وأخذت الشركة تتلقى طلبات استفسار من حكومات اجنبية، إهتمت الحكومة الإسبانية في تفاصيل التدريب للمرشحين للرئاسة، بينما أعربت البرازيل عن اهتمامها في التدريب على مكافحة الإرهاب.[2]

جاءت احداث أيلول/ سبتمبر وأصبحت هذه الشركة فرس الرهان للحرب التي أعلنها جورج بوش الإبن على الإرهاب، وساعد الاندفاع نحو أفغانستان في مولد شركة **بلاك ووتر سكيورتي** وبعد أن أصبح نشاط الأمن الخاص من أكثر مشروعات إريك درا للأرباح بدأ بإنشاء المزيد من الأقسام المساندة لهذا النشاط مثل قسم بلاك ووتر للمناطيد، وقسم كلاب الأثر، إضافة إلى قسم خاص بالطيران في ميلبورن بولاية فلوريدا ويضم قسم الطيران في بلاك ووتر شركة **برزدنشال إيروز** وشركة **أس تي أي.**

من بين عقوده الأمنية المقدرة بملايين الدولارات يقدم إريك قوة عمليات بحرية لمراقبة نشاطات التهريب وأعمال الإرهاب في المناطق الغنية بالنفط لحساب الحكومة الأذرية، ويرتبط بعقود مع وكالة الاستخبارات المركزية في العراق وأفغانستان وباكستان ويقدم كذلك

---

[1] شركة أكاديمي: http://ar.wikiedia.org>wiki.

[2] عبد العزيز الحيص، **بلاك ووتر حروب بلا كلفة أخلاقية**، مجلة الفيصل العددان 473–474، جمادي الاخرة–رجب 1437هـ، مارس–أفريل 2017، الرياض المملكة العربية السعودية، ص110.

حماية لوزارة الخارجية الأمريكية في العراق واسرائيل وهايتي ونمت شركته من لا شيء إلى مراتب الشركات الأقدم منه في الوجود والأكبر منه في الحجم مثل دينكورب وكي بي آر وكرول وآرمغروب وكونترول ريسك غروب ونجح في دمج تركيز سياسي وعسكري وأيديولوجي في أعماله وهي خصيصة ميزت شركته كما يرى النقاد عن نظيراتها من الشركات الأمنية المنافسة مثل إم في إم وتربل كانوبي ويو أي أس وغيرها من الجهات المشهورة المختصة بتقديم خدمات للجنود المسلحين.[1]

تعمل الشركة في جميع أنحاء العالم، والمثير للقلق في شكل خاص حول الدور المتسع لبلاك ووتر هو مسألة زعامة الشركة اليمينية وقربها من مجموعة كبيرة من القضايا والشعارات السرية وروابطها العميقة والقديمة العهد بالحزب الجمهوري والجيش الأمريكي ووكالات الاستخبارات، فبلاك ووتر تصبح سريعا واحد من أقوى الجيوش الخاصة في العالم والكثيرون من كبار مسؤوليها من غيارى المتدينين المتطرفين.[2]

منذ الغزو الأمريكي للعراق في مارس 2003 كلفت هذه الشركة التي يعمل فيها آلاف الحراس المسلحين من مختلف الجنسيات بحماية الحاكم المدني للعراق بول بريمر والسفيرين السابقين جون نيغروبونتي وزلماي خليل، كما تتولى "بلاك ووتر" امن الدبلوماسيين وكبار الشخصيات التي تزور العراق، وقد أبرمت الشركة عقودا بلغت قيمتها مئات ملايين الدولارات مع وزارة الدفاع الأمريكية إثر الحرب على العراق وتستخدم الشركة رعايا امريكيين معظمهم خدموا في القوات الخاصة البحرية.[3]

يعتمر العاملون في بلاك ووتر خوذات معدنية وسترات واقية من الرصاص وهم مجهزون بمعدات مماثلة لمعدات جيش حقيقي تشمل أسلحة خفيفة من انواع مختلفة ورشاشات ثقيلة وآليات مصفحة وحتى مروحيات ويعرف موظفو هذه الشركة ببطشهم

---

[1] روبرت ينغ بلتون: مرجع سابق، ص389.

[2] جيريمي سكاهيل: مرجع سابق، ص389.

[3] محمود جميل الجندي: مرجع سابق، ص79.

ويشتهرون بأنهم يفتحون النار على السيارات والمارة الذين يقتربون من قوافلهم ويتصرفون بكل استقلالية ولا يحاسبون على أعمالهم سوى أمام مسؤوليهم كونهم لا يتبعون القانون الدولي الخاص بالنزاعات.[1]

اول مرة سمع العالم بالجنود المرتزقة كان بسبب كمين الفلوجة المشهور عام 2004 الذي قتل فيه أربعة مرتزقة من بلاك ووتر وقد استشرى العنف في العراق بعد تلك الحادثة وصل الأمر إلى ان قال بعضهم في الغرب: "إن الأمن هو أفضل صادراتنا إلى العراق بعد الإحتلال".[2]

إنتقمت قوات المارينز من سكان المدينة وحولتها إلى رماد[3]، اتبع مرتزقة بلاك ووتر في العراق سياسة "أقتل ...ثم تحقق بعد ذلك إن كان هو العدو"، ونتيجة عدم وجود أي مسائلة قانونية او ملاحقة قضائية لأي أعمال قتل يقوم بها مقاولون، فقد سجل العديد من اعمال القتل الفردية التي أمن فيها من العقاب حراس "بلاك ووتر" المتورطون فيها وتم كشفها صحفيا.[4]

نشرت لوس أنجلس تايمز أنه في ماي 2004 وأثناء تأمين مهمة خروج روبرت كالاهان (المتحدث بإسم السفارة الامريكية في بغداد) وبالمرور عبر حي المصباح في بغداد قام حراس بلاك ووتر المؤمنون للمركب بإطلاق النار من دون إنذار على سيارة نوع "أوبل" كانت تنقل ثلاثة أشخاص وأصابت سائق السيارة محمد نوري حطاب في كتفه وقتلت علي يس محمود ياسري، ابن التسعة عشر عاما، قال أحد المسؤولين تعقيبا على الحادث: "راجع مسؤولو السفارة عملية إطلاق النار وحددوا ان إثنين من موظفي بلاك ووتر كانا في القافلة

---

(1) ايف ساندو، "**نحو إنفاذ القانون الدولي الإنساني**"، **في دراسات في القانون الدولي الإنساني**، تقديم مفيد شهاب، دار المستقبل العربي، القاهرة، 2010.

(2) عبد العزيز الحيص: مرجع سابق، ص110.

(3) إيف ساندو، مرجع سابق.

(4) محمود الجندي، مرجع سابق، ص80.

ذلك اليوم لم يتبعا الإجراءات لإنذار حطاب بالتوقف وعوضا عن ذلك قاما بفتح النار قبل الأوان".

في إقتحام الفلوجة في 4 أفريل عام 2004 انتقاما للكمين الذي أعد لرجال "بلاك ووتر" الأربعة في 31 مارس شنت القوات الأمريكية الجوية على المدينة نحو سبعمائة غارة جوية ملحقة أضرارا ومدمرة 18 ألف من أبنية الفلوجة التسعة والثلاثين، ثم دخلت قوات المرتزقة المدينة وقامت بذبح وقتل قرابة 600 إلى 900 عراقي خلال عملياتها في المنطقة في أيام معدودة وقاموا بالكتابة على أحد اعمدة الجسر الذي علقت عليه أشلاء جنودها الربعة الذين قتلوا هنا "تبا لكم".

يصف أحد الذين رأوا اقتحام القوات الأمريكية وقوات "بلاك ووتر" ما حدث بقوله: "أطلق القناصة النار من دون تمييز على أي شيء يتحرك، حتى سيارات الإسعاف كانت تحمل وبكثرة ثقوب الرصاص عليها، وأفاد احد سكان المنطقة بأن السكان حولوا ملعبي كرة القدم إلى مقبرة".[1]

شركة بلاك ووتر الغت رخصتها في العراق بعد إطلاق مستخدميها النار على مدنيين أبرياء في ميدان نسور في بغداد فقتلوا 17 مدنيا واصابوا بجراح خطيرة أكثر من 20 آخرين يوم 16 سبتمبر 2008 وحسب تقرير صادر عن الكونغرس بشأن بلاك ووتر في العراق تبين أن حراس بلاك ووتر كانوا تورطوا في مائتي واقعة تصعيد للقوة اشتملت على إطلاق عيارات نارية وكانت هي أول من أطلق النار في 80 % من حوادث إطلاق النار في العراق منذ عام 2005 وعلى الرغم من قرار السلطات العراقية والتقارير الصادرة عن الكونغرس استمرت عمليات بلاك ووتر في العراق حتى سبتمبر 2009 على الأقل.[2]

---

[1] محمود الجندي، مرجع سابق، ص81.

[2] الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان: **تقرير الفريق المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لإنتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها**، 5 جويلية 2010، ص8، A/HRC15/25.

ذاع صيتها نتيجة ما سجل عنها من تجاوزات في العراق كما أن شركة بلاك ووتر العالمية قد تم تغيير اسمها إلى XE أكس إي في عام 2008 في محاولة التغطية على سمعتها السيئة بعد تورطها في مقتل مدنيين بالعراق وبيعت بالكامل إلى مستثمرين جدد محاولة الحد من صورتها السيئة.

يشير الكاتب الفرنسي جيرارد شاليان الذي قدم جردا دقيقا للسياق الذي ظهرت فيه هذه الشركات الأمنية الخاصة وطوت فيه أنشطتها في كتابة "فنون الحرب الجديدة" إلى انه في مرات عديدة تعرضت بلاك ووتر إلى اتهامات خطيرة وفي كل مرة تختفي أو تقوم بإنسحاب تكتيكي لتظهر في مكان آخر بعد أن تغير معالمها الخارجية. [1]

وقد غادر الو.م.أ بسبب المحاكمات والفضائح التي لا حقته مع شركته واتجه إلى العيش في الإمارات والآن تزدهر اعماله في مناطق مختلفة منها وسط إفريقيا. [2]

بحسب النيويورك تايمز وقعت الإمارات عقدا سريا قيمته 529 مليون دولار مع شركة برنس الجديدة ريفلكس ريسبونسس أو (R2) لتشكيل كتيبة قوامها 800 من المرتزقة وبحسب الوثائق يناط بهذه الكتيبة القيام بمهمات داخل وخارج البلاد وحماية خطوط البترول وناطحات السحاب وقمع القلاقل الداخلية ويمكن استخدامها إذا ما قام العمال الأجانب باحتجاجات في مخيمات العمل وإذا تم تحدي النظام بمظاهرات داعية للديمقراطية كتلك التي عمت العالم العربي. [3]

تتألف هذه القوات من مرتزقة من كولومبيا وجنوب إفريقيا وبلدان أخرى، كما يتم استخدامها لتنفيذ مهمات خاصة في مياه الخليج المتنازع عليها.

---

[1] لقاء أبو عجيب، مرجع سابق، ص47.

[2] عبد العزيز الحيص، المرجع نفسه، ص110.

[3] كيف تمت صفقة بلاك ووتر مع دولة الإمارات؟ 10 فيفري 2014 http//www.youtube.com/arabi21news، تقرير مترجم لتفاصيل العقد الذي وقعته إمارة أبو ظبي مع شركة بلاك ووتر للخدمات العسكرية وفي التقرير لقاء مع مؤلف كتاب بلاك ووتر صعود اقوى جيش مع المرتزقة (جيرمي سكاهيل)، الزيارة 21/4/ 2018

قدر راتب المقاتل ب 150 دولار في اليوم الواحد وحسب وضع الأعمال التي تقوم بها الكتيبة فإن راتب المقاتل يرتفع عند مشاركته في القتال ليصل إلى 1000 دولار أمريكي يوميا.

ويعيش برنس نفسه في الإمارات المتحدة بعد انتقاله هناك بعد مغادرته الولايات المتحدة الأمريكية مخلفا جدلا قانونيا وصفقة الإمارات هذه هي الأولى التي تخرج للعلن بعد أن باع برنس شركة بلاكووتر[1].

المبحث الثاني: شركة إكزكتيف أوت كومس EXECUTIVE Outcomes:

انتشرت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة انتشارا واسعا في القارة الإفريقية وتمدد نفوذها في قطاعات استراتيجية في هذه الدول، خصوصا قطاع النفط والتعدين وتقوم هذه الشركات بوظائف بالغة الخطورة منها: تأمين سلامة معدات التعدين والحفاظ على سلامة الكثير من الشركات الغربية العاملة بأفريقيا وتعمل هذه الشركات في سياق يتسم بغياب تام لقانون ينظم نشاطها بحيث صارت تملي شروطها على دول القارة التي تخلت طواعية عن سيادتها لصالح تأمين مكلف ودفاع كان يمكن أن يقوم به مواطنون بدل استكتاب طاقم أقرب إلى المرتزقة منه لإطار مؤسسي يهدف إلى التأمين والدفاع.[2]

ظهرت شركات الأمن الخاصة لتلعب دورا مهما في تنفيذ السياسات الجيوبوليتيكية لبعض الدول الأوروبية خلال مرحلة ما بعد الحرب او لحسابات شركات متعددة الجنسية بهدف دعم انظمة معينة يستفاد منها اقتصاديا أو التدخل ضد نظام معين، وقد تم الكشف عن تدخل مثل هذه الشركات في شؤون كل من انغولا وسيراليون وغينيا تم بتأييد ودعم دول اوروبية كبرى ولعل من ابرز الشركات التي تتنافس على الاستئثار بعقود تدريب وتسليح تلك الشركات الأمنية الخاصة كالشركات بريطانية–جنوب إفريقية واخرى فرنسية وكذلك إسرائيلية

---

(1) صحيفة الشعب، **شركة " بلاك ووتر" لتشكيل قوة سرية من المرتزقة تنتقل إلى الإمارات رقم 21**، 17 ماي 2011 . تاريخ الزيارة 2018/4/20 Arab. People.com

(2) بوحنية قوي، **شركات الأمن الخاصة في إفريقيا: أذرع عسكرية للعولمة**، مركز الجزيرة للدراسات ، 13 أفريل 2015. Studies.aljazeera.net.

والخطر من ذلك ان بعض هذه الشركات الخاصة تنخرط في عقود لحماية بعض الرؤساء والزعماء في إفريقيا وتأمينهم من جيوشهم ومن تكرار الإنقلابات.[1]

- **شركة إكزيكتيف أوتكوس** Executive outcomes: المشهورة اختصارا ب EO الذي ينحدر من جنوب إفريقيا عمل قائدا مساعدا لكتيبة 32 على يد إيبين بارلو تكونت إكزيكتيف أوتكومس عام 1989 في جنوب إفريقيا على يد إبين بارلو الذي ينحدر من جنوب إفريقيا، عمل قائدا مساعدا لكتيبة 32، لتقديم خدمات التجسس والتدريب لقوات دفاع جنوب إفريقيا وميليشيات كراوبار التي كانت تتكون من وحدتين من الأنغوليين والناميبيين، وكانت توظف 1000 جندي مسرح من جيش جنوب إفريقيا، منهم 70 % من القوات الخاصة، ولا سيما الفرقة 32 ووحدة المراقبة وكتيبة المظلات وعملت في الفترة 1989-1992 على زعزعة إستقرار اعداء نظام الفصل العنصري وحاربت مع أيان سميث في روديسيا وضد كل من سوابو في ناميبيا والحركة الشعبية لتحرير أنغولا (MPLA) في أنغولا.[2]

كانت EO رسميا جزءا من شركة قابضة هي strategic resources corporation SRC، وكانت قيادتها جزءا من مجلس إدارة هذه الشركة القابضة مما يشير إلى نفوذها، وتمتلك SRC عشرين شركة أخرى مرتبطة بأعمال الشركة العسكرية وتشمل لايف قارد life guard وتليسرفيسس teleservices اللتين تقومان بتوفير الحراسة لأعمال التنقيب لشركة برانش إنرجي branch energy وشركة ساراسن Saracen[3] وهي شركة امنية خاصة تعمل في أوغندا وانغولا وتعمل هذه الشركات في دراسة الممتلكات من مبان وأجهزة وتأتي في الغالب بعد رحيل EO، ومن الواضح أن هناك ارتباطا بين SRC ومجموعة برانش

---

[1] برهان غليون وآخرون، **المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة**، ط1، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن 2005، ص161.

[2] sean cleary, **angola –a case study of private military involvement**, pp157-158.

[3] حسن الحاج علي أحمد، مرجع سابق، ص49.

هريتج Branch–Heritage Groupe وللمجموعة الأخيرة اعمال تعدين ونفظ في مناطق مختلفة من العالم، ولها استثمارات في كل مناطق العالم التي توجد فيها EO.

وتضم مجموعة برنش هريتاج كلا من برنش إنرجي في مجال التعدين ودايموند وركس في مجال المجوهرات وساندلاين في مجال الأعمال الأمنية والعسكرية.

وقد أعيد تسجيل الشركة في بريطانيا عام 1993 حيث كانت القوانين أكثر مرونة في التعامل مع الشركات التي تتعامل في الإرتزاق والأعمال العسكرية، ومن الشخصيات التي برزت في الشركة بعد إعادة تسجيلها في بريطانيا إثنان من قدامى المحاربين أصبحا من رجال الأعمال وهما: سايمون مان مدير شركة ايبيس للطيران IBIS AIR في جنوب إفريقيا وتوني بيكنغهام مدير مجموعة برانش هيرتاج ولإعطاء غطاء من الاحترام السياسي أضيف ديفيد ستيل أحد زعماء حزب الأحرار البريطاني ورئيس مبادرة الأمم المتحدة للسلام في يوغسلافيا لمجلس هريتاج للنفط.[1]

EO **في أنغولا:** على الرغم من أن هناك عددا كبيرا من الشركات الأمنية والعسكرية العاملة في انغولا ربما وصلت إلى ثمانين فإن نشاط EO كان الأكبر أثر على سير المعارك والعمليات الحربية بين الحكومة الأنغولية وحركة يونيتا.[2]

بعض أوائل عملاء بارلو كانوا من بين أصحاب المزارع الكبيرة الذين يعانون من تعدي الصيادين غير المرخصين على مواشيهم واملاكهم إضافة إلى بعض العقود المحلية الصغيرة بما في ذلك عقود تدريب لقوات دفاع جنوب افريقيا وضع بارلو برنامج متكامل للتدريب في مجالات أعمال التخريب والعمليات التي تنفذ خلف خطوط العدو والأسلحة وهو ما كان يقوم به هو وأعوانه أثناء خدمتهم العسكرية.

وفي عام 1992 ساعدت علاقات سيمون مان في أنغولا في تسهيل حصول توني بكنغهام على عقد امتياز نفطي قبالة الشواطئ الأنغولية لإستغلال حقل يسمى بلوك فور

---

[1] حسن الحاج علي أحمد، المرجع نفسه، ص50.

[2] حسن الحاج علي أحمد، المرجع نفسه، ص337.

وقام بكنغهام بتفاوض بشأن مشروع أويل وست أفريكة المحدودة واختصارا روال، واستثمرت شركة رينجر 2 مليون دولار لكي تقوم هيرتج ببناء منصات نفطية وقبلت أن تكسب شركة توني 10 % من عوائد المشروع المشترك ومع حلول 1993 واجه مشروع توني بكنغهام مشكلة عويصة إذ استولت عصابات يونيتا على ميناء تصدير النفط في مدينة سويو واحتجزت معدات التحكم الثمينة التي تستخدم في تشغيل منصة حفر بحرية عائمة في عملية استخراج النفط من الحقل.[1]

حاول توني والحكومة الأنغولية التفاوض مع قوات يونيتا، ولكن لما كانت عائدات النفط ستثري حكومة دوسانتوس فإن الثوار رفضوا الدخول في تلك المفاوضات، اتصل سيمون مان ببارلو نيابة عن صديقه بكنغهام بخصوص المشكلة التي يواجهها في انغولا.

قدمت الفرصة التي لاحت لشركة النتائج التنفيذية لخوض القتال لمصلحة سانتوس ضد عصابات يونيتا دليلا على أن المرتزقة يضعون المال فوق الاعتبارات الأخلاقية، لأن بارلو وجنوده السابقين من الكتيبة 32 الذين أمضوا حياتهم المهنية في القتال إلى جانب ثوار يونيتا ضد نظام سانتوس والحركة الشعبية لتحرير انغولا (إمبالا) سيقاتلون الآن في صف عدوهم اليساري السابق ضد حليفهم السابق المدعوم من الو.م.أ.

في البداية كانت الخطة أن تقوم شركة النتائج التنفيذية بتقديم التدريب والمعدات والمساندة للجيش الأنغولي لتحرير ميناء تصدير النفط، غير أن العجز الظاهر في الجيش الأنغولي في أن يكون قوة مقاتلة دفع القائمين على الشركة أن يكونوا هم أساس العملية وباستخدام بضع عشرات فقط من مجندي النتائج التنفيذية[2]، بعد ان دفع الهجوم ثوار حركة يونيتا إلى التراجع والإنسحاب من الميناء استعادت الحكومة الانغولية سيطرتها على الميناء وعلى معدات توني وسحبت شركة EO بقية العتاد بعد إنتهاء المهمة بنجاح إلا أن يونيتا

---

[1] روبرت ينغ بيلتون، مرجع سابق، ص337.

[2] روبرت ينغ بيلتون، المرجع نفسه، ص340.

تمكنت من استردادها لا حقا بعد انسحاب EO وقبل هذه المحاولة نجح مان وبكنغهام في الحصول على حيازات لشركة رينجز للنفط.

بعد عقد اتفاقية سلام بين يونيتا وحكومة الحركة الشعبية لتحرير أنجولا عام 1991 أجريت إنتخابات في سبتمبر 1992 وقد رفض جوناس سافيمي زعيم يونيتا آنذاك نتائجها بعد أن أظهرت النتائج الأولية ان الحركة الشعبية لتحرير أنغولا ستفوز بالإنتخابات وعقب العودة إلى القتال سيطرت يونيتا على اراض واسعة في ريف انجولا، وبدأت قواتها تزحف إلى العاصمة لواندا وبذلك أصبحت مصادر النفط مهددة بالسقوط في يدها، ولخطورة الموقف اضطرت حكومة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا إلى قبول مساعدة اجنبية، وقد عقدت صفقة قام بترتيبها بيكنغهام وزملاؤه تقوم بموجبها شركة النفط الحكومية سونانغول بتمويل استخدام EO ففي مقابل حيازات نفطية أعطيت لكل من شركتي هيريتيج ورينجر للنفط قامت EO عبر عقد ايجار من الباطن بقيمة 30 مليون دولار بتدريب القوات الأنغولية لمدة عام.

قامت EO بتوفير 550 من جنودها الذين لديهم خبرة قتالية متقدمة ليقودوا القتال مع الجيش الانغولي الذي دربت الشركة 5000 جندي منه. [1]

وكما هي حال الجنود السابقين الذين يتحولون إلى متعاقدين أمنيين فإن المتعاقدين الذين وظفتهم شركة النتائج التنفيذية يتلقون أضعاف ما كانوا يتقاضونه في مهنتهم السابقة في الجيش، كان يدفع للذين يعملون على خط المواجهة وهم في أكثرهم من الأفارقة السود من انغولا وناميبيا والجنود السابقين في كتيبة 32 الجنوب إفريقية راتبا يبلغ ألفي دولار امريكي في الشهر أما الأوكرانيون والطيارون الأجانب الآخرون فكانوا يكسبون 10.000 دولار في الشهر أما معدل ما يتقاضاه الضابط فكان زهاء 4000 دولار وهذا المبلغ يعادل أربعة أو خمسة أضعاف ما كانوا يتقاضونها في جيش جنوب إفريقيا. [2]

---

[1] حسن الحاج علي أحمد، المرجع السابق، ص51.

(2) روبرت ينغ بيلتون، مرجع سابق، ص 144 .

وفي يونيو 1994 تمكنت الكتيبة 16 التي دربتها EO من قلب موازين القتال في أنغولا عندما دحرت قوات يونيتا في مدينة ندالا تاندو الاستراتيجية بالقرب من لواندا وفي 20 نوفمبر 1994 وقعت كل من الحكومة الأنغولية ويونيتا اتفاقية سلام في زامبيا عرفت باتفاقية لوساكا.[1]

مع أن يونيتا أضافت مطلبا محددا إلى اتفاقية السلام ينص على أن تغادر النتائج التنفيذية البلاد، إلا أن الأمر احتاج إلى تدخل حكومة الرئيس الأمريكي كلينتون وتهديدها بمنع وصول مساعدات الأمم المتحدة إلى أنغولا لكي يقطع سانتوز علاقته بشركة النتائج التنفيذية فاضطرت إلى الانسحاب في جانفي من عام 1996 لم تكن حكومة كلينتون ترغب في إجبار سانتوس على التزام أحكام اتفاقية لوساكا بقدر ما كانت ترغب في أن تستبدل الحكومة الانغولية بشركة النتائج التنفيذية شركة عسكرية خاصة أكثر انسجاما مع الحسابات السياسية اللائقة، وهي شركة المصادر العسكرية المهنية (إم.بي.آر.أي)، وتظم مجموعة من الجنرالات الأمريكيين المتقاعدين يقومون بتدريب الجيوش الأجنبية بما يخدم السياسات الأمريكية لم تكن فكرة أن يقوم جنود مرتزقة بدعم نظام ديكتاتوري غني بالنفط فكرة مستساغة وكانت الو.م.أ تفضل أن تقوم شركة امريكية خاصة من عندها بتدريب الجيش الأنغولي ودعم النظام الدكتاتوري الغني بالنفط مقابل مبلغ أقل مغالاة في الأجر هو 2 مليون دولار في السنة.[2]

EO **في سيراليون:** بعد إنتهاء عملية انغولا وقعت EO عقدا جديدا مع سيراليون وهي دولة صغيرة في غرب إفريقيا مشهورة بكونها ملجأ ومركزا لإعادة توطين الرقيق البريطانيين أكثر من كونها دولة تملك ثروة غير مستغلة من الماس والمعادن النفيسة.[3]

---

(1) global security: executive outcomes, http://www.globalsecurity.org>para>5/1/2017.

(2) روبرت ينغ بيلتون، مرجع سابق، ص344.

(3) globalsecurity.ibid.

بدأت الحرب الأهلية في سيراليون في مارس 1991 عندما قام فودي سانكوه زعيم الجبهة الثورية المتحدة RUF بمساندة من شالز تايلور زعيم الجبهة الوطنية في ليبيريا بعبور الحدود مع ليبيريا ليهاجم قوات حكومة الجنرال جوزيف مومو وقد قتل أكثر من 20.000 في الحرب الأهلية وشرد نصف السكان من منازلهم وبنهاية عام 1994 أحرزت الجبهة الثورية تقدما في مسارح العمليات ضد الحكومة ولا حقا ضد المجلس الوطني الحاكم الإنتقالي بقيادة الكابتن فالنتين ستراسر.

وفي عام 1995 قامت شركة سيرا ريوتايل المحدودة Sierra rutile LTD التي تأسست في اوهايو بالو.م.أ باستئجار قوات الجيرخا لحماية مناجمها للتيتانيوم في سيراليون وجاءت فصيلة الجيرخا إلى سيراليون بقيادة العقيد روبرت ماكينيزي Robert Mackenzie الضابط الروديسي السابق الذي حارب في فيتنام والبوسنة.[1]

لكن ماكينزي قتل في كمين وأقتصر عمل الشركة على التدريب دون نتيجة ملموسة في أرض المعارك وانسحبت الشركة بعد مقتل 60 من عناصرها مع المتمردين بعد ذلك اتصلت شركة سييزا ريوتايل بشركة إسبيشيال بروجكتس سرفيسز special projects services البريطانية لتوفير 400 جندي بريطاني سابق لحماية مناطق التعدين لكن الشركة البريطانية طلبت مبلغا كبيرا 80 مليون دولار حينها طلبت شركة سييزا ريوتايل من شركات بريطانية أخرى صغيرة تقديم عروض وتقدمت شركات مثل دفينس سيستمز Defence systems ورابورت ريسيرش أند أناليسيز rapport research and analysis لكنها لم تؤثر في ميزان المعارك حتى عام 1995 وأصبحت العاصمة فريتاون في مدن نيران المتمردين.[2]

تم الاتفاق مع شركة EOعلى مبلغ 1.2 مليون دولار مع إعطاء برانش إنيرجي حيازات في مناطق المجوهرات في كونو، ونص الاتفاق مع EOعلى إجلاء قوات الجبهة الثورية المتحدة من ضواحي فريتاون وتامين مناطق المجوهرات حول كويدو، وتحديد معاقل

---

[1] حسن الحاج علي أحمد، مرجع سابق، ص52.

[2] حسن الحاج علي احمد، المرجع نفسه، ص53.

الجبهة الثورية وتدميرها مع القيام بحرب نفسية ودعائية أرسلت 150EO جنديا إلى سيراليون في ماي 1995 وقامت بتدريب قوات حكومية ونجحت بحلول نهاية جانفي 1996 في فك الحصار عن العاصمة واستعادت الساحل الجنوبي حيث مناجم البوكسايت وبذلك رجحت EOالميزان العسكري لصالح الحكومة لأول مرة منذ عام 1991 مما اضطر الجبهة الثورية لحضور جلسات السلام وقيام انتخابات جرت في مارس 1996 حيث انتخب احمد كاباه رئيسا ومن الشروط التي وضعتها الجبهة الثورية المتحدة في المفاوضات التي جرت في كوت ديفوار لتنفيذ اتفاق السلام والبدء في تسريح القوات إجلاء EO من سيراليون.

بعد استلام كاباه للسلطة وضح أن حكومته تعاني من جراء أزمة مالية أدت إلى اضطراب العلاقة مع EO، في يونيو 1996 اتفقت الجبهة الثورية المتحدة المعارضة مع اثنين من المرتزقة البلجيكيين على تدريب قواتها والعمل على إسقاط طائرات (E العمودية لكنها غادرت بعد أيام بسبب إنعدام التنظيم الذي تعانيه الجبهة الثورية المتحدة وتحت ضغوط من صندوق النقد الدولي اضطرت حكومة كباه إلى إنهاء علاقتها مع شركة EO.

وبعد أن غادرت الشركة في جانفي 1997 أصبحت الحكومة مكشوفة عسكريا ثم على الرغم من بقاء شركة لايف قارد سيكيوريتي وهو إسم لإحدى الشركات الجديدة التي أنشأتها شركة (EO) وذلك لحماية مناجم ألماس والمعادن النفيسة وعندما غادرت EOكانت قد تسلمت 15.7 مليون دولار من جملة العقد البالغ 35.5 مليون دولار وعدت الباقي دينا على الحكومة وفي 25 ماي أطيحت حكومة كاباه المدنية التي انتخبت قبل 15 شهرا في انقلاب عسكري بقيادة الرائد جوني كوروما، وبعد هروب كاباه للخارج اتصل بشركة ساندلاين بهدف إرجاعه للسلطة فقامت ساندلاين بعد دلك بالاشتراك مع حكومة كاباه في المنفى ورجل الأعمال التايلندي راجيش ساكسينا بعمل دراسة جدوى حول استخدام مرتزقة في سيراليون سميت مشروع بايتون، وقد شجع بيتر بينفولد المندوب السامي البريطاني في سيراليون شركة

ساندلاين على التدخل في البلاد ودفعت حكومة كاباه 10 ملايين دولار لشركة ساندلاين مقابل السلاح والتدريب وإطاحة حكومة الانقلابيين والعودة إلى السلطة.[1]

شجعت هزيمة طالبان السريعة رامسفلد وإدارة بوش على المضي نحو الهدف الثاني الذي كانا أخذا في التخطيط له: العراق ومنذ اللحظة التي بدأ فيها حشد القوات الأمريكية استباقا للغزو جعل البنتاغون من المقاولين الخاصين جزءا لا يتجزأ من العمليات وعندما اندفعت الدبابات الأمريكية إلى بغداد في مارس 2003 جاءت معها بأكبر جيش من المقاولين الخاصين.[2]

الشكل (03) : يوضح انتشار الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في منطقة افريقيا والشرق الأوسط.

خريطة العسكرية والأمنية الخاصة من طرف مديرية الاستعلامات العسكرية (التي تستخدم اختصار " Spim" للشركات الخاصة ذات الطابع العسكري .

[1] حسن الحاج علي أحمد، مرجع سابق، ص54.

[2] جيريمي سكاهيل، مرجع سابق، ص18.

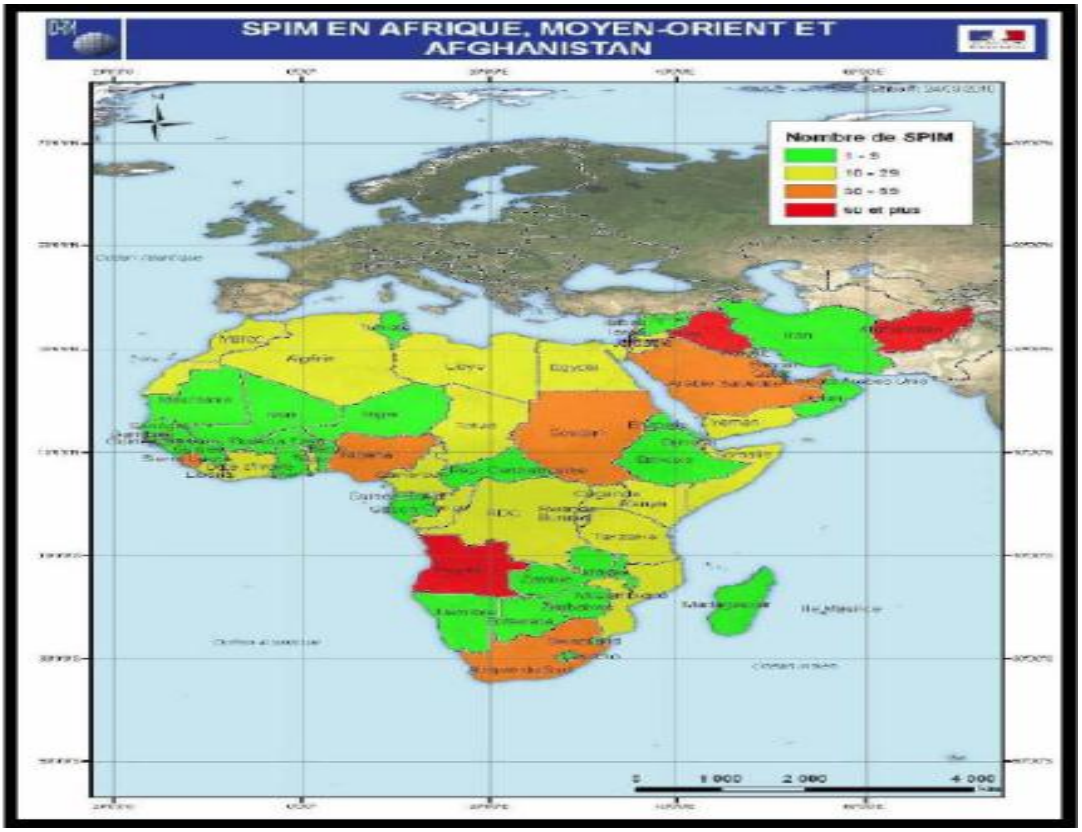

المصدر : من تقرير المعهد العالي للدفاع الوطني : بلجيكا.
www.CNAPD.be›Uploads›2016/12
CNAPD = لجنة التنسيق الوطني للعمل من أجل السلام و الديمقراطية
القطاع الوطني رقم 62 لجنة 2 ، 30 جوان 2010.

المبحث الثالث: حالة العراق أنموذجا لنشاط الشركات العسكرية والأمنية الخاصة:

نجحت الحكومة الأمريكية في إقناع الرأي العام الأمريكي بالفكرة القائلة أن اجتياح العراق كان مرحلة ثانية لازمة في الحرب على الإرهابّ ن وقد أحرز الاجتياح الأولي بسرعة فائقة بدخول قوات التحالف بسرعة كبيرة مدينة بغداد، وفجأة هوت بغداد في اضطراب غارم شكل ذلك أول عقبة في الاجتياح، وأصبح من الضروري اتخاذ قرار مصيري بزيادة أعداد الجنود أو مواجهة التبعات وبالأخذ في الحسبان الثمن السياسي المصاحب للزيادة المفاجئة في أعداد الجنود بعد الاجتياح ليس بأقلها توليد انطباع بالضعف أمام الأعداء، ولهذا السبب لم يحظ هذا القرار بأي نقاش جاد.

ومع ترسيخ ممارسة العهدة بمهمات الدعم والإسناد إلى القطاع الخاص عام 2003 فقد كان هذا الاضطراب الأمني وعدم الاستقرار هو كل ما يحتاجه انفراج سوق عمال رجال

الأمن الخاص المسلحين وفي 18 أفريل وبعد أقل من أسبوع على بدء انتشار أعمال النهب والسلب تلقت شركة "دينكورب Dyncorp" عقدا تقدر قيمته بأكثر من 50 مليون دولار لتقويم الوضع الأمني وتوقيف آلاف من المتعاقدين للبدء بتدريب أطقم [1] تولى فرض القانون وأحكام القضاء ونظام العقوبات ويقدم عقد داينكورب أول جملة من العقود الأمنية بعد الاجتياح، ولكن الفرص لم تبدأ بغمر سوق المتعاقدين الأمنيين إلا بعد بدء العمل بإعادة الإعمار.

وبحلول شهر يونيو أصدرت الأمم المتحدة بعد وقوع عدد من الهجمات، تقريرا يحدد الأعراض المبكرة لوجود مقاومة منظمة وهي مقاومة تظم أنصار حزب البعث والعناصر السابقة في الحكومة بالإضافة إلى الجهاديين من الأجانب إضافة إلى شريحة عريضة من الشباب الناقم.

وفي مثل هذه الأوضاع من العنف المتفاقم وأعمال المقاومة يفترض أن تبدأ الشركات الغربية بإعادة الإعمار للعراق وفي شهر جانفي عام 2003 أنشأت وزارة الدفاع الأمريكية مكتب إعادة الإعمال والمساعدة الإنسانية وعين الجنرال جي غارنر مديرا تنفيذيا للمكتب، وبعد المرحلة الأولى للاجتياح نقل غارنر إلى منصب رئيس الحكومة العراقية المؤقتة غير أن مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية دمج في ماي عام 2003 في سلطة التحالف المؤقتة وحل السفير بول بريمر محل الجنرال غارنر وأنيطت بسلطة التحالف المؤقتة وببول بريمر المسؤولية عن إدارة الجهود لإعمال العراق والعمل في نفس الوقت على تأسيس حكومة المدينة منتخبة بطريقة ديمقراطية تقودها شخصيات عراقية [1]

اختارت الولايات المتحدة الأمريكية أسلوب العدوانية السلبية وذلك حين عهدت بمهمة التعامل مع المشكلة الأمنية إلى الشركات الأمنية الخاصة التي كانت تسعى إلى ممارسة عملها هناك.

---

[1] يونغ بلوتون، مرجع سابق، ص 144.

[1] يونغ بلوتون، مرجع سابق، ص 143.

خصص الكونغرس مبلغ 20 مليار دولار لإعادة إعمار العراق للمرحلة الأولية في أكتوبر 2003، ثم تبين عدم كفاية هذه التقديرات الألية ومع حلول صيف 2005 قدرت تلك التكاليف حتى عام 2007 بقرابة 55 مليار دولار وهي زيادة كبيرة استفاد منها القطاع الخاص على نحو لم يكن في الحسبان متخيلا من ذي قبل.

دخلت الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003 وهي مجهزة بخطط لعراق ما بعد الحرب مدتها ستة أشهر وموازنة قدرها ملياري دولار لإعادة الإعمار إلا أن الفترة امتدت لتصل إلى ستة أعوام وارتفعت الفاتورة ومازالت جارية إلى 51 مليار دولار أنفق نصفها على شركات التعهدات الأمنية الخاصة.[1]

لقد أدى تدفق الشركات الغربية المكلفة بإعادة إعمار العراق إلى زيادة استياء الشعب العراقي من الوجود الأمريكي في البلاد اضافة إلى التوتر القائم نتيجة الاحتلال أصلا، وفي بلد يعاني نصف سكانه من البطالة أصبح ينظر إلى العمالة الأجنبية على أنها عمال سلبت وظائف العراقيين وحرمتهم من رزقهم.

قامت بعض الشركات مثل شركة زاباتا الهندسية وهي شركة تتولى جمع وتنفيذ الهدم بإنشاء أقسام أمنية خاصة بها، غير أن الاحتياجات الأمنية للغالبية العظمى من الشركات الأخرى فقد أدى إلى خلق سوق ضخمة من الفرص للمتخصصين بتزويد الحراس المسلحين.

وفي غضون أشهر قليلة قفزت صناعة الأمن الخاص من نشاط بسيط ناشئ إلى صناعة تقدر قيمتها بمليارات الدولارات تتصدرها شركات مثل بلاك ووتر وهارت وتربل كانوبي ودينكورب وآرمور غروب وكنترول ريسك غروب وإريتز وإيجيس وبحسب التقديرات الرسمية الصادرة من البنتاغون لعدد الشركات الأمنية الخاصة المرخصة في العراق بحسب إحصاء عام 2003 فإنه يوجد في العراق قرابة ستين شركة تستخدم زهاء 125 ألف موظف

---

[1] تقرير أمريكي ، **إعادة إعمار العراق**، هدر واخفاقات

Edition . CNN. Com / Arabic/ 2009/ mic

Edition . CNN. Com / Reconstruction. iraq

ويمكن لهذا الرقم أن يكون أكبر بكثير وربما يصل إلى الضعفين إذا أخذ في الحسبان الشركات الأمنية الصغيرة المبتدئة والشركات العراقية والأقسام الأمنية الداخلية غير المسجلة في بعض الشركات كما هو الحال في شركة **زباتا**.

أثارت الطفرة التي شهدتها الصناعة عدد من القضايا الخطيرة الملة التي تتطلب نقاشا حول مستقبل هذه الصناعة وثمة أسئلة كثيرة فيما يخص مسألة كيف يمكن للجيوش المسلحة الخاصة أن تخدم الأهداف العسكرية، وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية؟

لقد سبق أن تابع أساتذة جامعيون متخصصون مثل بيتر سينغر من معهد بروكينز كذلك **ديبورا أفانت Deborah avant** من جامعة جورج واشنطن التطورات التي طرأت على هذا القطاع المتنامي متابعة لصيقة منذ نشأته في أواسط تسعينات القرن الماضي، وركز كتاب سينغر الذي نشر عام 2003 بعنوان "عساكر الشركات "بروز صناعة الجيوش المتخصصة ركز على ظهور الجيوش المرتزقة وتحولها إلى هيكل مؤسسي شركاتي وعلى المشكلات التي نشأت عنها والتطورات المحتملة الملازمة لخصخصة الأمن والحروب ويعد سينغر من النقاد المشهورين للاتجاه السائد في الشركات الأمنية التي لا تخضع لتنظيم الدولة.

ومع أن النظرة السائدة في الأوساط العسكرية تقر أن خصخصة خدمات الدعم والإسناد توفر المصاريف والنفقات المالية في المؤسسة العسكرية إلا أن القضية وكما يوضح سنغر "ليست متعلقة بتوفير الكلفة الاقتصادية بقدر ما هي متعلقة بتوفير الكلفة السياسية، فحين تقع مظلمة فإنك تلقي اللوم على الشركة، وواضح أن هذا الأمر يتجاوز الراحة وتوفير النفقات، كما أن الاعتماد على المتعاقدين الأمنيين من القطاع الخاص يسهل خصخصة المسؤولية عن الأخطاء، إن وقوع التجاوزات والإساءات ليست بغريبة عن الجيش ولا عن القطاع الخاص، لكن النتائج والتبعات تختلف اختلافا كبيرا في الحالتين، فلو قام جندي في الجيش بإطلاق النار عشوائيا على مجموعة من المواطنين العزل أدى ذلك إلى ردة فعل دولية تلحق الخزي بالدولة التي ينتمي إليها الجندي، أما لو قام متعاقد أمني بفعل مماثل فإنه

ببساطة يتعرض للفصل عن عمل وتتلقى الشركة التي يعمل فيها بعض النقد وفي الحالات التي يمارس فيها المتعاقدون أو الشركات التي يعملون فيها نشاطات مشبوهة فإنهم في أسوأ الظروف سيفقدون عقودهم وفي العراق لا توجد شفافية في عمل الشركات ولا تخضع إلا لقدر بسيط من المساءلة في نشاطها وخصخصة التبعة يجعل الجيش والحكومة محاطة بجدار ناري من الحصانة يحول بينها وبين الملاحقة القضائية لأن العقود تقدم حماية قانونية وإنكارا مقنعا بأن الحكومة أقرت أو كانت تعلم بأعمال التعسف والإساءة.

ويعتقد سينغر بأن الاعتماد المتزايد على القطاع الخاص يزيل كثيرا من المسؤوليات والتبعات التي يمكن أن تنشأ عن الجيش ويخلق فرصا كثيرة من التصورات التي يمكن أن تعرض أي مهمة يكلف بها الجيش للخطر.

كما يرى سينغر احتمال ان تنكص الشركات التجارية عن إتمام عقدها او قد تغالي مغالاة فاحشة في أجور خدماتها لأن هذه الشركات تعتمد في حساباتها على مبدأ الكلفة زائد الربح بدلا من الاعتماد على شرف الواجب، ويستشهد كتابه الذي اعتمد فيه على منهجية علمية كثيرا من الأمثلة على التجاوزات المالية والأخلاقية والقانونية في نظام العقود القائم في الوقت الراهن كالمغالاة في الأجور والقيام بعمليات احتيال ونصب في الدول المضيفة وممارسة نشاطات إجرامية وغيرها وبحسب ما يذكر سينغر فإن هذه المشكلات نتجت عن ضعف الرقابة وعن الطفرة الكبيرة التي طرأت على هذه الصناعة بحيث يمكن لشركة حديثة النشأة أن تقفز من لا شيء إلى الدخول في عقد بقيمة ملايين الدولارات في غضون أسابيع.

أما الدكتورة ديبورا افانت **Deborah avant** أستاذة العلوم السياسية ومديرة معهد الدراسات العالمية والدولية في كلية إليوت للشؤون الدولية في جامعة جورج واشنطن لا تخفي قلقها من أن الزيادة في الشركات الأمنية الخاصة سيساهم في نمو صناعة يمكنها ان تقدم ادوات للحروب مقابل اجر مالي كما انها ترى أن الطرف الذي يستأجر هذه الشركات هو الذي يحدد من يملك القوة، كما ان هذه الشركات يمكن ان تتحول إلى منظمات هجومية بمعنى انها تصبح جيوش بالإنابة.

لم يشهد الشعب العراقي في بدايات حكم بريمر سوى تحسينات طفيفة هامشية في الحالة الاقتصادية ومستوى المعيشة ومع استمرار المحنة تزايدت مشاعر السخط والاستياء وتنامت معها اعمال المقاومة وفي نفس الوقت كان التوسع في أعمال الإنشاءات مصحوبا بانتشار كبير للمتعاقدين الأمنيين، كما أن بول بريمر قبل التسلل خارجا من العراق في 28 يونيو 2004 قام بإصدار مرسوم يعرف "بالقرار 17" يعطي حصانة من الملاحقة القانونية للمقاولين في العراق[1]، أي أن النظام القانوني العراقي لا يملك صلاحية ملاحقة أي متعاقد أمني وإن كانت التهمة هي القتل العمد، وإذا وقعت الجريمة في أثناء أداء المتعاقد وظيفته وتجري محاكمته في بلده الأصلي، وهو ما اطلق العنان للمتعاقدين الأمنيين في العراق لفعل ما يشاؤون.

ولكن هناك قضايا حوكم فيها متعاقدين امنيين في بلدهم الأصلي قدمت القضايا إلى المحكمة بعد الجدل الذي أثار عقب الكشف عن اعمال تعذيب التي وقعت في سجن ابو غريب في العراق هذا الأمر يثير تساؤلا حول مسألة إن كان أصحاب السلطة لا يولون اهتماما بالمساءلة عن المخالفات القانونية إلا حين تسلط الأضواء عليها.[2]

ظلت وزارتا الدفاع والخارجية بالولايات المتحدة الأمريكية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة أكبر عملاء للشركات العسكرية والأمنية الخاصة في العراق وقد أشار المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق إلى أن 77 شركة عسكرية وأمنية خاصة أبرمت عقودا مباشرة أو تعاقدت من الباطن مع وزارة الدفاع ووزارة الخارجية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في الفترة ما بين عام 2003 و2007 وقدمت هذه الشركات مجموعة من الخدمات الأمنية التي تشمل الأمن الثابت حراسة المواقع وحراسة الأفراد .

وحماية القوافل بالإضافة إلى توفير التنسيق العملياتي والتحاليل الاستخباراتية والمشورة والتخطيط في مجال الأمن، بالإضافة إلى ذلك تم التعاقد مع 233 شركة عسكرية وأمنية

---

[1] جيريمي سكاهيل، مرجع سابق، ص21.

[2] ينغ بيلتون، مرجع سابق، ص155.

خاصة أخرى لتقديم الخدمات الأمنية وبلغت القيمة الإجمالية لعقود هذه الشركات البالغ عددها 310 نحو 6 مليارات دولار منذ عام 2003 وبلغ نصيب الشركات العسكرية والأمنية الخاصة العشر التي تتصدر القائمة نحو 75 % من المجموع.

أشارت وزارة الدفاع الأمريكية إلى عدد موظفي الشركات الأمنية الخاصة المتعاقدة عاملين في خدمة الوزارة في لعراق بلغ 8327 موظفا في ديسمبر 2010 بعد الذروة التي تحققت في يونيه 2009 حيث كان عددهم يبلغ 15279 موظفا.[1]

وفي المقابل كان هناك 47300 جندي أمريكي في العراق في ذلك التاريخ من عام 2010 ، بالإضافة إلى أن هناك 3500 موظف إضافي يعملون بالشركات العسكرية والامنية الخاصة التي تتعاقد معها وزارة الخارجية الأمريكية.

وتوفر هذه الشركات الحماية للدبلوماسيين الأمريكيين ورؤساء الدول الأجانب كما توفر الأمن لمرافق السفارة للولايات المتحدة الأمريكية وتتعاقد الحكومة العراقية أيضا مع بعض الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لتوفير خدمات أمنية معينة فعلى سبيل المثال أن شركة G4S الأمنية حصلت على عقد ضخم مع وزارة النقل العراقية لتوفير الخدمات الأمنية بمطار بغداد الدولي وهناك عدد كبير من الكيانات الأخرى يستخدم الشركات ع. أ. خ وقد أشارت وزارة خارجية المملكة المتحدة ووزارة التنمية الدولية في هذا البلد إلى أنهما تعاقدتا مع بعض الشركات ع. أ. خ في العراق، وهناك تزايدا في التعاقد مع الشركات ع. أ. خ من جانب القطاع الخاص بما في ذلك شركات النفط والغاز الدولية ومن جانب المنظمات غير الدولية.

[1] الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، مجلس حقوق الإنسان ، تقرير الفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، 12 أوت 2011 . /32 /18 /A/ HRC/ ADD.4

مقار غالبية الشركات العسكرية والأمنية الخاصة العاملة في العراق تقع في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن هذا الوضع تغير في السنوات الأخيرة فقد تزايد عدد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة العراقية.

فوفق الأرقام التي قدمتها وزارة الداخلية تشكل هذه الشركات الغالبية العظمى من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة المرخصة في العراق 73 شركة من مجموعة 117 شركة وليس من الواضح مدى تملك العراقيين وإدارتهم للشركات المصنفة على انها عراقية، فبعض هذه الشركات مثل شركة Sabre international تقدم نفسها على انها مسجلة في العراق وذات ملكية وإدارة أجنبية.

ويبدو أن بعض الشركات الأخرى يملكها ويديرها مواطنون عراقيون كما ان موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة العاملة الذين يزيد عددهم على 35000 موظف يشملون 23160 عراقيا و12672 أجنبيا وقد زادت نسبة الموظفين العراقيين زيادة ضخمة في السنوات الأخيرة، غير أن بعض العقود يمثل مواطنو بلدان ثالثة النسبة الغالبة فعلى سبيل المثال يمثل مواطنو بلدان ثالثة الغالبية الساحقة 79 % من موظفي الشركات الأمنية المتعاقدة من وزارة الدفاع الأمريكية البالغ عددهم 7327 موظفا ويمثل الأمريكيون نسبة 9% ولا تتجاوز نسبة العراقيين 1%.

الموظفين من بلدان ثالثة معينون من مجموعة عريضة من البلدان تشمل فيجي ونيبال وجنوب إفريقيا وسريلانكا وأوغندا وبيرو وبلدان أخرى في أمريكا اللاتينية. [1]

[1] الأمم المتحدة، 12 أوت 2011، المرجع نفسه.

خاتمة

الخاتمة:

منذ عام 1980 كان لا يزال مصطلح المرتزقة ساريا على تلك المجموعات التي تقاتل مقابل أجر مادي، وبعد نهاية الحرب الباردة بدأ يأخذ مفهوم كلمة مرتزقة بالتحول ليأخذ معنى آخر وذلك عبر تجمعها في شركات تحت مسميات مختلفة مثل الشركات العسكرية الخاصة، او الشركات الأمنية الخاصة حيث استطاعت فهم واستغلال التحولات السياسية والاقتصادية في العالم وقدمت نفسها في حلة جديدة ليتقبلها المجتمع الدولي ويتعامل معها.

وبعد دراستنا للموضوع خلصنا لنتائج التالية :

- ✓ لعبت العديد من العوامل دورا في ظهور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة فالحروب والنزاعات التي نشأت بعد الحرب الباردة وفرت أرضا مناسبة للفواعل الخاصة بجانب الجيوش الوطنية وسمحت للدول التي لا ترغب أو لا تستطيع التدخل في هاته النزاعات باستخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.
- ✓ كما أن خصخصة الأمن والتقليص من الإنفاق العسكري للعديد من الدول كذلك تسريح أكثر من 6 ملايين جندي في العالم ساهمت في ظهور ونمو هاته الشركات.
- ✓ ولأن الحروب تثقل ميزانية الدول وتسخر موارد الدولة لدعم القوات المسلحة مما يسبب تكاليف اقتصادية وبشرية ضخمة والتقليل من حجم خسائر القوات النظامية التي تسقط في ميدان المعارك، فقد تنامى مجال الخدمات الأمنية بشكل سريع.
- ✓ توسع نشاط الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على المستويين الرأسمالي والأفقي، من حيث المهام ومن حيث التوسع الجغرافي أدرجت الشركات التي تعمل في هذا المجال في أسواق الوراق والأسهم المالية، ومن مظاهر هذا التوسع بلوغه الأمم المتحدة.
- ✓ انها أصبحت أداة تستخدمها الدول لتنفيذ سياساتها الخارجية.
- ✓ أنه من الصعب تقييم ممارستها السابقة أو شرعيتها كونها لا تميل إلى التعريف بأنشطتها على المستوى العام وبالتأكيد هذا يحمل خطورة على المستوى القانوني والسياسي والإجتماعي.

- ✓ أن العالم حين تخلى عن الإرتزاق العسكري الفردي استعاض بنظام الإرتزاق المؤسسي المنظم ذلك ان النظام الأول غير شرعي بموجب القوانين الجنائية الدولية والوطنية على حد سواء، أما النظام الثاني فهو إلى حد اليوم مقبول ولم يحظى بالتشريع إلا في إطار القوانين الداخلية على سبيل الرقابة والتنظيم.
- ✓ أن تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني ومن خلال الممارسات الدولية او تحمل تبعة خرق هذه القواعد لا تزال بعيدة عن التطبيق الفعلي لها بسبب افتقار هذه القواعد التي تلزم من خلالها على احترام التزاماتها وتعهداتها الدولية.
- ✓ الوضع الخاص بنشاط هذه الشركات يشكو التباسا قانونيا على المستوى الدولي يعتبره البعض فراغا تشريعيا على اعتبار أنه لا يوجد نظام عالمي يعرف بشكل دقيق بهذه الشركات وأن كل تصنيف لها على معنى انها من "المرتزقة" ليس له سند قانوني متين، هذا فضلا عن اختلاف المقاييس المعتمدة في النصوص التشريعية الجارية مع طبيعة الأنشطة التي تمارسها هذه المؤسسات.
- الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كيانات تسعى لتحقيق الربح بالأساس والفرص التي تحقق الربح هي التي تحدد سلوك الشركات في مناطق الصراعات المسلحة لذا من الضرورة بمكان فهم تأثير هذه الشركات على ديناميكيات الصراع والنظر إلى البيئة التي تعمل خلالها، وهيكل السوق الذي يحدد كيفية توليد المكاسب التي يمكنها الحصول عليها، فإطالة الصراع ليس دائما هو الخيار الأمثل بالنسبة للشركات العسكرية الخاصة فمثلا عندما تحصل الشركات على اجرها مقابل الخدمات التي تقدمها من خلال حصولها على امتياز استخراج موارد طبيعية، فإن مصلحتها تكون في وقف العنف لأن البيئة السلمية تمكنها من تعظيم مكاسبها لكن في حال كان وجودها مرتبطا بصراعات اهلية فقد تغذي فتيل هذه الصراعات على نحو يحفظ بقائها.

- إزدهرت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في السنوات الأخيرة واستحدثت سوقا عالمية قوية ، بمقدورها تغيير موازين القوى في الأوساط العامة والخاصة المدنية منها والعسكرية على المستوى الدولي والإقليمي والوطني.

قائمة المراجع

الكتب :

1.أحمد ياعي اسماعيل، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، (مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1998).

2.بخيت فاطمة، المرتزقة ودورهم في العدوان السعودي الأمريكي على اليمن، ط1 (سلسلة يمن النصر، 2017).

3.ساندو إيف، " نحو إنفاذ القانون الدولي الإنساني " : في دراسات في القانون الدولي الإنساني، (دار المستقبل العربي، القاهرة، 2010).

4.سكاهيل جيريمي، بلاك ووتر أخطر منظمة سرية في العالم، ترجمة فؤاد زعيتر، ط3 (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 2010).

5.سويلم حسام، خصخصة الحروب ودور المرتزقة وتطبيقاتها في العراق (الهيئة العامة للكتاب، العراق، 2005).

6.علي أحمد حسن الحاج، خصخصة الامن، الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 123، ط1، 2007).

7.عناني محمد ابراهيم، النظام الدولي الأمني، (المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة، 2007).

8.عوض محمود، المرتزقة بأوامر عليا، ط1، (دار النهضة العربية، 2004).

9.غليون برهان وآخرون ، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، ط1،(مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن، 2005).

10. فرج الله فيصل اياد، مسؤولية الدولة عن انتهاكات الشركات الدولية الخاصة العسكرية والأمنية في ضوء القانون الدولي الإنساني، ط1(منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2013).

11. محمد جمال عرفة، المرتزقة الجدد وخصخصة الحروب، الطبعة الأولى، (الناشرون للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007).

12. محمد مصطفى يونس، قانون التنظيم الدولي، (دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2000).

13. محمود عبد الغني، القانون الدولي الإنساني، (دار النهضة العربية، ، 2004).
14. مصطفى أحمد أبو الخير، الجوانب القانونية والسياسية للشركات العسكرية الدولية الخاصة .
15. مصطفى أحمد أبو الخير، مستقبل الحروب، (دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008).
16. ميسان تيري، 11 سبتمبر الخديعة المرعبة، ط1، ترجمة شركة كاسف، القاهرة، 2002.
17.ينغ بيلتون روبرت، المرخص لهم بالقتل، ترجمة عبد اللطيف موسى أبو البصل، (مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 2010).
18. يوسف النيريب باسل، المرتزقة جيوش الظل، ط1 (مكتبة العبيكان، الرياض، 2008).

المقالات :

1.أبو عجيب لقاء، آليات ووسائل حماية العمل الإنساني بين النظرية والتطبيق، إصدارات المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان، أوت 2014. متوفر على الرابط:
2. sinr.fr>wp_content>uploads>2017/10
3.الهيئة المصرية للاستعلامات، شركات الامن ودورها في افريقيا، مجلة آفاق الإفريقية، العدد 20، القاهرة، 2006.
4.بن عيسى محسن، المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، مجلة الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، العدد، (24)، 2008 متوفر على الرابط:
https://veillesecurité.wordpress.com>
5.بوسماحة نصر الدين، الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: الوجه النخر لعودة المرتزقة، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد.
6.حسين نسمة، المرتزقة في القانون الدولي الإنساني، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، المجلد، ب ص.ص، 417-437، ديسمبر 2016.
7.حسن تركي عمير ، الشركات الأمنية الخاصة وهندسة منطق الرعب في العراق، جامعة ديالي في العراق، كلية القانون والعلوم السياسية.

https://platform.almanhal.com>Files

8.خفاجي علي حمزة عسل، التنظيم القانوني للمسؤولية الأمنية الخاصة في العراق (دراسة تحليلية)، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 6، 2014.

9.حامد رائد، المتعاقدون الأمنيون في العراق والقانون الدولي، دراسة خاصة، مركز دراسة الصراعات، 26 جويلية 2015، متوفر على الرابط التالي:

http://raedelhamed.wordpress.com ...> تاريخ الزيارة: (25/2/201).

10. رياحي الطاهر، أزمة تكييف الوضع القانوني للشركات العسكرية الخاصة في القانون الدولي، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشريف مساعدية سوق أهراس، العدد18، جوان 2017.

11. زعادي محمود جلول، اللجوء للشركات العسكرية والأمنية الخاصة في إطار عمليات حفظ السلام الأممية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية (المجلد العاشر) العدد الثالث، متوفر على الرابط:

PDF https://asjp.cerist.dz>doumarticle.

12. عبد اللطيف أميمة، البنادق المؤجرة في العراق، مقال متوفر على الرابط التالي: alarabnews.com>alshaab. تاريخ الزيارة، 5 مارس 2018.

13. علي حسن عمار، تاريخ مرتزقة الحروب عبر العصور، 2015/17/13، متوفر على الرابط التالي:

https://m.elwatannews.com>news>details,(2018/2/24).

14. عمار رضوى، خصخصة الامن، تصاعد دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الإقليم، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2015/06/23.

15. عمار رضوى، دراسة في تطور موقف المجتمع الدولي من دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في عمليات السلام، مجلة بحوث الشرق الاوسط، العدد (37)، الجزء الأول، جامعة عين شمس، مصر، 2015.

16. علو أحمد، الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: أذرع طويلة لمهمات مختلفة، العدد 369، آذار 2016، متوفر على الرابط https،//www.lebarmy.gov.lb . تاريخ الزيارة (2018/03/7).

17. عمر الفاروق إيمان، جيش المرتزقة في العراق يقتل مليون عراقي مقال بمجلة الأهرام العربية، العدد 513، السنة الحادية عشرة، إصدار مؤسسة الأهرام الصحفية، القاهرة.
18. بوحنية قوي، شركات الأمن الخاصة في إفريقيا، أذرع عسكرية للعولمة، 12 أفريل 2015.
19. ويكيبيديا، مرتزق، متوفر على الرابط التالي:
https://ar.m.wikipedia.org>wiki< مرتزق، تاريخ الزيارة (2018/3/17).
20. يوسف سهر عبد الله، دوافع وتداعيات التدخل العسكري الأمريكي في العراق، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، الصحيفة، القاهرة، العدد 170، أكتوبر 2007.

رسائل الماجستير:

1. نمر محمد شهوان، مشكلة المرتزقة في النزاعات المسلحة، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الاوسط، 2012.

التقارير والوثائق:

1. الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير عن مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها، مستند رقم E/CN4/1996/27، المؤرخ في 17 جانفي 1996، الفقرات (33) و (75).
2. الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الانسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها، المؤرخ في 5 جويلية 2010،رقم A/HRC/15/251.
3. الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، تقرير الفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعب في تقرير مصيره، 2 جويلية 2012،.
4. كاترين فلاح، الشركات الفاعلة: الوضع القانوني للمرتزقة في النزاعات المسلحة، مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد (88)، العدد (863) يونيو/ حزيران، 2006.

5. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وثيقة مونترو المتعلقة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة المتوفرة على الرابط التالي: تاريخ الزيارة 2018.2.10.

6. تقرير أمريكي (CNN) : إعادة إعمار العراق .. هدر واخفاقات

Edition,cnn.com/arabic/2009/mic.
Sur - Edition,cnn.com/reconstructin Iraq.

مراجع باللغة الأجنبية :

1. Avant Deborah, ″The Market For Force : The consequences of privatizing Security ″ , new york: Cambridge University press , 2005) .
2. Bertrand- Gille ‘’ Les conflits contemporains et leur resolutions ‘’, Notice 16, in Frederic Charillon, les relations international, la documentation Française, 2006.
3. Catheline Remy ‘’ les sociétés militaire privée dans la lutte contre la piraterie ‘’ pyramides, 21/2011, 119-138.
4. Cicci Joelle et Herrera Remy : sociétés Militaires privées la guerre par procuration ? le cas de la guerre d’IRAK. Recherche international, n 82, Avril- juin 2008, pp 9-26.
(PDF) https://www.brookings.edu>2016/06. consulté le (23/03/2018).
5. Chapleau Philippe de Bob Denard aux sociétés militaires privées, a la française Revue culture & conflit n : 52/ 2007.
6. Chapleau Philippe, ‘’ Privatiser la paix ‘’ ? politique international, n 103, printemps, 2004.
7. De Gendt Pascal: les sociétés Militaires privées, une nouvelle superpuissance, siréas, P 11-05/2013.
Sireas= Service international de recherche d’éducation et d’action social asbl.
http ://www.icrc.org>doucuments>misc
8. ERIC DAVID, les mercenaires en droit international (developement récent), Revue Belge de droit international (A.B.DI) n= 1977/1-2.
9. Henribricet des Vallons -George, Iraq terre mercenaire …, les armes privée remplacent les troupes americaines in polemia revue on line 25/03/2010.
10. Lagarde Dominique: Afghanistan, Iraq : des guerres très privées- l’express. 24/05/2010.https://www.lexpress.fr>monde. vue le (11/03/2018).
11. Mampey Luc et Mekdour Mehdi : la guerre en sous tratance, les rapports du Grip, 2/2010,Grip : group de recherche et d’information sur la paix et la sécurité, archive. grip.org>images>rapports.
12. Rapport d’information N 4350.

13. Warren Peter Singer , corporate warriors , the rise and Ramification of the privatized Military industry (international security ,vol 26, No 3 winter 2001/2002).
14. Warren peter Singer, corporate warriors : the Rise of the privatized Military industry (Ithaca, cornell university press, 2003), .
https://www.researchgate.net>publication. vue le 4 mars 2018.
15. Fainaru Steve, '' Iraq contractors Face Growing parallel war'', the Washington post, 16 juin 2007.
16. Global security : Executive outcomes , https://www. Global security.org > para 5/01/2017.
17. Lanigan Kevin: Legal regulation of PMSCS in the United States, the gap between Law and practice (on line)n site.
18. Litavski Jan, the challenges of private security sector in the new country, (on line), cite: center for EURO-ATLANTIC studies, November, 2012in: https://www.ceas-serbia.org/images/trouvesecrik/new-century-No-2-jan-L.
19. schreier Fred and Marina Caparini : privatising security : Law, practice and Governance of private Military and security companies, (on line), site, Geneva center for Democratic controle armed forces (DCAF). March 2005.
20. Sean cleary : Angola- Acase study of private military involvement.

Thèses :

1. MALDONADO Carl Miguel : les sociétés Militaires privée et le droit international contemporain, En jeux et perspectives en matière de responsabilité, Mémoire présenté comme maitrise en droit international université de QUEBEC A Montréal Mars 2017.

Documents:

1. Le document De Montreux sur les obligations juridiques pertinentes et les bonnes pratiques pour les états en ce qui concerne les opération des entreprises militaires et de sécurité privée pendant les conflits armés.(11-2010) https://www.icrc.org>fre>icrc_001_0996.

2. Convention de L'OVA L' élimination du mercenariat en Libreville 3 juillet 1977, comité international de la Croix-Rouge, on :
htpps://www.icrc.rog/fr/document.
3. Convention internationale contre le recrutement, le financement et l'instruction des mercenaires 04 décembre 1989 (archive) comité international de la Croix-Rouge on, https://www.icrc.org/fr/documents.

الملاحق

قائمة لأهم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في العالم

اسم الشركة	الجنسية	الموقع الالكتروني
AD Consultancy	Royaume-Uni	www.annodominiconsultancy.com
AECOM	États-Unis	www.aecom.com
AEGIS	Royaume-Uni	www.aegisworld.com/
AirScan	États-Unis	airscan.com/
AKE Group	Royaume-Uni	www.akegroup.com/
AMA Associates Ltd	Royaume-Uni	www.ama-assoc.co.uk/ama2/index.php
Analex Corp	États-Unis	www.qinetiq-na.com/about-us-subsidaries.htm
Andrews International	États-Unis	andrewsinternational.com/
Anteon International Corp	États-Unis	www.anteon.com/
ArmorGroup International (filiale G4S)	Royaume-Uni	www.g4s.com/
ATCO Frontec Security Services	Canada	www.atcofrontec.com
Beck Disaster Recovery	États-Unis	www.beckdr.com/
Beni Tal	Israël	www.beni-tal.co.il/
BH Defense	États-Unis	www.bhdefense.com/
Blackwater (Xe)	États-Unis	www.xecompany.com/
BritAm Defence Ltd	Royaume-Uni	www.britamdefence.com
Caci	États-Unis	www.caci.com/
Centurion Risk Assessment Services	Royaume-Uni	www.centurionsafety.net/
ChaseWaterford Special Projects	Afrique du Sud	www.chasewaterfordsp.com/
Cochise Consultancy Inc	États-Unis	www.cochiseconsult.com/
Combat Support Associates	États-Unis	www.csakuwait.com/
Critical Intervention Services	États-Unis	www.cisworldservices.org/
Cubic Mission Support Service	États-Unis	mss.cubic.com/MissionSupport.aspx
DEL-JEN Inc	États-Unis	www.del-jen.com/
DynCorp International	États-Unis	www.dyn-intl.com/
EOD Technology	États-Unis	www.eodt.com/
Erinys International	Dubaï	www.erinys.net/
Explosive Ordnance Technologies Inc	États-Unis	www.eoti.net/
Falcon Security	Irak	www.falconiraq.com
Fiafi Group	Irak	www.fiafigroup.com
Garda World Security Corporation	Canada	www.gardaglobal.com/index.php?lang=fr
Global Options	États-Unis	www.globaloptions.com
Global Strategies Group	Royaume-Uni	www.globalgroup.com/
Gormly International Inc	États-Unis	www.gormlyintl.com/
Group 4 Securicor	Royaume-Uni	www.g4s.com/
Groupe EHC	France	www.groupe-ehc.com/
Groupe GEOS	France	fr.groupegeos.com/
Gryphon Group Security Solutions	États-Unis	www.gryphonsecurity.com/index_2.htm
Gurkha International Group of Companies	Népal/Hong-Kong	www.gurkha.com.hk
Henderson Risk Ltd	Royaume-Uni	www.hendersonrisk.com/
Homeland Security Corporation	États-Unis	www.about-hsc.com/
ICP Group Ltd	Royaume-Uni	www.icpgroup.ltd.uk/
International Security & Defence Systems	Israël	www.isds.co.il/
ISI Iraq	Royaume-Uni/Irak/EAU	www.isiiraq.com/
Janus Security Iraq limited	États-Unis/Irak	www.securitybyjsi.com/home.html
Kellogg Brown and Root	États-Unis	www.kbr.com/
Kroll (filiale de Garda World Security Corp.)	Royaume-Uni	www.kroll.com/
MPRI	États-Unis	www.mpri.com/esite/

MVM Inc	États-Unis	www.mvminc.com/
Northbridge Services Group	États-Unis/Royaume-Uni	northbridgeservices.org/
Olive Security	Royaume-Uni	www.olivegroup.com/
Overwatch Protection Solutions International	États-Unis	www.ops-int.com/
Pacific Architects & Engineers	États-Unis	www.paegroup.com/
Parsons corp.	États-Unis	www.parsons.com/services/intelligence-security
Pistris	États-Unis	www.pistris.com/Index.html
Protective Operations Group	États-Unis	www.usshootingacademy.com/content.aspx?id=152
Raytheon Technical Services Company LLC	États-Unis	www.raytheon.com/capabilities/products/optarss/
REDfour	Royaume-Uni	www.redfour-group.com/
RISK&CO	France	www.riskeco.com/
Ronco Consulting Corporation	États-Unis	www.roncoconsulting.com/
Sabre International	États-Unis	www.securitybysabre.com/
SECOPEX	France	www.secopex.com/
Securitas AB	Suéde	www.securitas.com/en/
SkyLink USA	États-Unis	www.skylink-usa.net/
SOC Security	États-Unis	soc-smg.com/page/home
Southern Cross Security Services	Sierra-Léone	
Sumer International Security	États-Unis	www.thesandigroup.com
TASK International	Royaume-Uni	www.task-int.com
THULE Global Security	Royaume-Uni	www.brainstemdowry.com/work/thule
Titan Corp	États-Unis	www.titan.com/home.html
Triple Canopy	États-Unis	www.triplecanopy.com/triplecanopy/en/home/
Trojan Securities International	États-Unis	www.trojansecurities.com/
Universal Guardian Holdings	États-Unis	www.universalguardian.com
USA Environmental Inc	États-Unis	www.gd-ots.com
Vance International	États-Unis	www.garda-world.com/
Vinnell Corporation	États-Unis	www.northropgrumman.com/index.html
Washington Group International	États-Unis	www.urscorp.com/
Wester	États-Unis	www.qinetiq-na.com/about-us-subsidaries.htm

المصدر : تقرير GRIP 2- 2010

Archive ,grip, org›image›Rapports
Grip = groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنـــــــــــوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الاهداء	
مقدمة	02
الفصل الأول: مفهوم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.	
المبحث الأول: تعريف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.	13
المبحث الثاني: نشأة وتطور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.	18
المطلب الأول: الإرتزاق.	18
المطلب الثاني: بروز الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.	25
المبحث الثالث: عوامل ظهور وإنتشار الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.	32
المبحث الرابع: مهام ومجالات عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.	37
المطلب الأول: مهام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.	37
المطلب الثاني: مجالات عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.	45
الفصل الثاني: الإطار القانوني للشركات العسكرية والأمنية الخاصة.	
المبحث الأول: رأي الفقه الدولي في الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.	53
المطلب الأول: الرأي المؤيد لوجود الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.	53
المطلب الثاني: الرأي المعارض لوجود الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.	55
المبحث الثاني: 0لتشريع القانوني الوطني والدولي لتنظيم عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.	59
المطلب الأول: التشريع القانوني الوطني لتنظيم عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.	59
المطلب الثاني: التشريع القانوني الدولي لتنظيم عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.	62
المبحث الثالث: القانون الدولي الإنساني والشركات العسكرية والأمنية الخاصة.	66

المطلب الأول: وضع موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي تستعين بخدماتها.	66
المطلب الثاني: مسؤولية الدول بالنسبة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي تستعين بخدماتها.	67
المطلب الثالث: مسؤولية الدول التي تتعاقد مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أو التي تعمل على أراضيها.	68
الفصل الثالث: نماذج لأهم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة	
المبحث الأول: شركة بلاكووتر.	73
المبحث الثاني: شركات إكزيكيتيف أوتكومس Executive outcomes	79
المبحث الثالث: العراق أنموذجا لنشاط الشركات العسكرية والأمنية الخاصة	88
الخاتمة	97
قائمة المصادر والمراجع	101
الملاحق	

ملخص:

منذ بداية تسعينيات القرن الماضي أصبح هناك تحول عالمي في الطريقة التي توفر بها الدولة الأمن كما بات يتزايد منح عقود مهام الأمن العام التقليدي إلى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

بالرغم من ظهورها خلال الحرب العالمية الثانية حفزت التغيرات الجيوسياسية وإعادة هيكلة العديد من قوات الدول بعد الحرب الباردة نموا سريعا للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، لم تعد الدول وحدها هي التي تلجأ لخدماتها، كذلك المنظمات الدولية (الأمم المتحدة ONU، حلف الناتو NATO الخ) و المنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة بات نطاق الخدمات التي تقدمها تلك الشركات متنوعا على نحو متزايد ويشمل حراسة الشخصية وحراسة المنشآت ومكافحة القرصنة والدعم اللوجيستي والدعم العملياتي والتدريب وتقديم المشورة لأفراد القوات الأمن العام، وحتى المشاركة المباشرة في العمليات العسكرية .

إن طبيعة قطاع الأمن والجيوش الخاصة ودورها الدقيق لا يزال غير واضحين في أغلب الأحيان وفي كثير من الحالات باتت آليات التشريع والرقابة ذات الصلة بالية ولا تتماشى مع التطور.

هذه الدراسة ركزت على نشأة وتطور الشركات العسكرية والأمنية والخاصة وعوامل هذا التطور وكذلك مهامها ومجالات عملها وإطارها القانوني والآثار المترتبة عنها.

Abstract:

Since the early 1990 s There has been a worldwide shift in the security, traditional security functions are increasingly being contracted out to private military companies

Although PMSCs appeared during world war 2 geopolitical changes and the restricting of many countries armed forces following the end of the cold war have spurred rapid growth of private Military and security companies, states are not the only ones that call for their services, ALSO International organizations (ONU, NATO, …ect), and Nom governmental organizations and private companies, The scope of services that (PMSCs) provide is increasingly diverse, it includes guarding people and facilities, counter – piracy, logistic support and, operational support, training and advising members of public security forces, and even direct participation in military operations.

The nature and exact role of the private military and security industry remains unclear in many cases, relevant legislation and oversight mechanisms are out dated, this study focused on the start and the development of (PMSCs) and the factors of this development as well as its functions and areas of works and its effects.